





104.



٢١٧٢

شفاء الخليل في حل مقفل خليل ، لابن غازي ،

ش . غ

محمد بن أحمد - ٩١٩ هـ . لعله بخط أحمد

ابن عبد الرحمن سنة ١١٧٠ هـ (كما في الصفحة  
الاولى ) .

٢٣٣ ق ٢٣ س ١٨x١٤ سم

٥٣٠١

نسخه جيدة ، ناقصه الاول والاخر ، خطها

مشرقي مقروء

الاعلام ٢٣٢:٦ خزائن الرباط ق ١/٣: ١٤٨

١- المذهب المالكي ، فقه المذاهب الاسلاميه

أ- المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
الرقم: ١٣٥٥ - ٤٠٤٣  
إت: شفاء القليل من عود قفل خليل  
المؤلف: محمد بن أحمد بن غازي  
تاريخ النسخ: ١١٧٠ هـ  
عدد الأوراق: ٤٢٢  
ملاحظات: ---

وَلِلَّيْلِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا  
مَوَاجِ مَلِكِهِ وَالْحَاوِي  
فِي غُرُوبِ الْبَحْرِ أَوْ

أَنَّ الْكَزَّاءَ مَوْجٍ سَلَّاحُ أَمَلَا  
فِي لَيْلٍ تَكْسِرُ بَكُورِ رَجُلٍ  
وَقَدْ لَيْلًا تَكْسِرُ بَرَجِجَ مَهْ  
فَارِجًا بِالْبَيْتِ قَدْ سَلَّ  
فَارِجًا بِالْبَيْتِ حَزْرَ

مكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والحق  
سراجاً



في رسم العشر من قسم التركة بانه  
 الشفعة انهم كانوا اخوة نواهم سميل عن اخوانه فابع  
 ثلث عشر وخمسهم الله

والصحيح انما هو المولى رحمه الله تعالى ورضي عنه  
 عن اخيه من قبله في كل فعل الشفعة خليل في كتابه لشرح  
 في الفقهين على وجه الله كل عسير في الشفعة الوسطى من غير  
 عام خمسة وتسعون في عمرنا الله على خير ورثة يجله سيعون في الشفعة لامين  
 سيد الميراث والاعيان في غير المحل من اهل البيت وسيد وعمل الله محمد الطيبين  
 انما هو من الشفعة في قوله ان الميراث في الشفعة

انما هو من الشفعة في قوله ان الميراث في الشفعة  
 في قوله ان الميراث في الشفعة في قوله ان الميراث في الشفعة  
 في قوله ان الميراث في الشفعة في قوله ان الميراث في الشفعة

في بيان ان الحاجب ليس له في التركة غير ما خوله وارثه من غير ما قسم له من سهمه وبقية  
 الشفعة منهم غير الاخر ثم اجعل سهمه من التركة سهمه مما حصل وهو من العرض ما في التركة  
 العرض بخصته ما جعل المسئلة خمسة لكل سهم اربعة ثم اجعل الشفعة اربعة في ثلاثة باقني  
 عشر وهو منه فيكون التركة اثنى عشر وثلاثون في التوزيع في تفسير الشفعة في التركة  
 عليه الورثة لا ما يساوي به في الشفعة وسبقه ابن عبد السلام في قوله ان كان مع العشر من  
 عرض ما خوله احوالهم بخصته وارثات مع مئة لثمة الا في اخره لعل اولي ولزوال ما يبعد من الشفعة قوله ان  
 زام خمسة لثمة في قوله ما على العشر من ثم اقسيم لوزاد هنا باذن به خمسة بمطابقها من عاقل  
 اقسيم ثم تسجد على منوال ابن الحاجب **قوله** وان مات بعقر قبل الفسدة وورثه الباقر كملالة بنين  
 مات احوالهم او بعقر كزوج مع عدم لثمة اياهم فكذلك عدم او بعقر على الباقر قوله وان اقر  
 زوجة حامل واخر اخويه انما وليت حيا لا لاكثر من ثمانية كالاقرار وورثة الا من ثلثة نظر  
 في ثمانية فهو مسايل الاستدلال وفي ذكرنا في الجامع المستوفى في المحل او المحل في الفقه  
 هنا يد من الميراث لثمة النسب وانما التراجع في الشفعة وهو الحيا لا لاكثر من ثمانية في  
 فان التراجع في ثمانية النسب الذي هو النسب او نحو قوله وان اوصى بشايع كربع او خيرة مؤخره  
 عشر اخر مخرج الوصية المخرج والتمتع والامانة والنفقة بمعنى واصوب اصطلاح اهل  
 الحساب ولذا اعتبرنا بعضنا عن بعض في مائة الحساب **قوله** ولا يثبت ما اعز ولا ما عنة كذا  
 ابن الحاجب اللعان من الموانع فقال ومنها اللعان فاورد عليه ابن عبد السلام ان الاكثر من اهل  
 يعني الحكم في عام ما عدا ما كان السبب موجودا اوها هنا السبب وهو الزوجية معروم  
 في غير اللعان وانما من الميراث ما فعل عنه بانها جعل ذلك وسيلة للكلام على ما يذكركم  
 من الميراث بل في ميزان الملاعنة وبين امة على ما كان عليه وان الميراث تغير بينه وبين اخوته  
 بينهم من ينفق الميراث بينه وبينهم وهم اخوته ابيه ومنهم من يتوارث معه على انه اخ  
 لام بعد ان كان التوارث بينهما على انهما شقيقان فصلا كل خيم من ابيه من غير الام  
 الله اعز به ومنهم من يختلف فيه كالنور مير وهو كذا من لول عليه من كلامه بعضه ما  
 لمخا بقة وبعضه بالالتزام حيث قال ويغني الازد بين الولد وبين ابيه والنور ما شقيقان

الكتاب

من

في

لا مرفا  
 ظاهر الكيفية



...فمنه او غيره ان كان الزوج غير النسيء...  
...فوله في التوفيق...  
...المستسرة بالاستتابة...  
...ان يعزل عنها...  
...ابن رشيد...  
...الاول ان الدين...  
...وان يفر عود...  
...علم المتوفى...  
...الورثة...  
...فبار وضعه...  
...او ليس...  
...سبب...  
...ميراث...  
...في كور...  
...من تهرب...  
...النساء...  
...موت...  
...امرأة...  
...البا...  
...ون...  
...فصل...

...

...فله...  
...الابنة...  
...عن ابن...  
...او عارية...  
...ابن...  
...او كافر...  
...بالدين...  
...فيل...  
...اخزها...  
...ونحو...  
...او...  
...المساوي...  
...ابن...  
...المدين...  
...اجراء...  
...من...  
...فتو...  
...الغ...  
...وبكل...  
...عاقلة...

الافراد

الموازنة

ليعرف

...



وعصبة انتهى مسئلة في اول رسم من كتاب القاسم من كتاب العبد والقص  
وما نسب للمرونة فهو في كتاب العبد في كتاب العبد في كتاب العبد في كتاب العبد  
لخصومته التشبيه راجع المنفي في قوله لا المساوي والا قرب وعلى نحو اللزوم يفرغ  
قوله ورجع لخصومته والذي في الاستعانة فيمن قال الرجل اقصى الماية التي فلك فقال  
لما اخرتني بها سنة افرت لك بها وان حال الحشيش عنها حال الحشيش لم يلزمه ويحك قوله  
ولزم لعمري اني كنت اقل من اقله كذا في بعض النسخ وهو الصواب قوله او اليس افرت  
كذا في بعض النسخ وهو الموافق لما في الرواية عن كتاب ابن سحنون قوله او ساهلني الذي  
في النوادر عن ابن سحنون وابن عبد الحكم فيمن قال الرجل اعطيت كذا فقال انفسه به او اجلت  
به تشهرا انه افرا قال ابن عرفة ولفظ ابن شاسر عنه ساهلني فيها اذ وزني نفسي  
بها الى اجرة في النوادر وما في نقل المازري وانتهى ونقد آخر في نسخة وانا افرا لم يذكر  
ابن عرفة هنا قوله او اتزتها مش الجوهري يقال وزن المعطى واتز الاخرة وهو اجعل  
فلما الواو تاء واد غموا انتهى ولفظ مش هنا مقصود بل هو في الاخرة ولم يفرغ من كذا  
نت مسئلة القولين كما قال بعض في حديثي وكيلي وشبهه او اتز او خذ فورا واحضر  
ها ابن عرفة قال المازري ولم قال اجلس جزا او فاقزتها او انتفخ او انتفخ ها في كونه  
افرا ان نقله في محمد عن ابن سحنون وابن عبد الحكم قال ابن عبد الحكم اتزتها مش افرا ويا ساهلني  
من لغو قوله او افصيتك اليوم في بعض النسخ بلا النافية والبعول الماض وفي بعضها  
باللام والمضارع المؤكدة في النوادر عن ابن سحنون وابن عبد الحكم ما يد على محنتها فالامن  
قال الرجل اعطيت كذا فقال نعم او ساهلنيك او اجلت لك به او ليسر عنه اليوم او اجلت  
من يات منه وهو افرا انتهى في باختصار ابن عرفة ويقول الاول افتضارة عليه في نو  
حيد من افلا عن ابن عبد الحكم والله افصيتكها اليوم او لا اعصيتكها او لا اتزتها كذا وانا  
خزنها اليوم مش افرا قوله او نعم او بلي او اجل جوابا لا ليس عنك الظاهر ان  
ان التقييد بالجواب راجع لهذه العروة في رد ما قبلها فهو كقول ابن الحاجب ولو قال  
ليس عنك الب بلي او نعم لزمه قوله لا افرا لا النافية من كلام المصنف ومرا

ووضع

فيها

ويفسد

لا تضيق

من قول

المرتب وانما رأت في حيز الغزالي لو قال انما ربه فغير الله افرا وفي الله وعبد الافرا  
الذي في بعض النسخ انما ربه فغير الله افرا وفي الله وعبد الافرا وفي الله وعبد الافرا  
الرجوع عن هذا الافرا لزمه الافرا في حيز او حلالا قوله او افرت بكذ او انا  
في هذا كلام ما في نواز سحنون من العصب فيمن قال الرجل كنت افرت لك بال  
في بيان انما صحت لزمه كذا في قوله كنت غصبتك لو انا صحت ويا كذا في قوله  
قوله غصبتك الف دينار وانا صحت لا خلاف في لزومه ان الضيق يلزمه ما ليس وكسر وقوله  
كنت افرت لك بالدينار وانا صحت يخرج على قوله ليس احدهما انه لا يلزم منه كذا اذا  
كان كذا ما نسبنا صفا بعار هو الاصح وعليه يات في قول ابن القاسم في المرونة انما قال الزوجه  
فولم تفك وانا صحت انه لا يلزم منه كذا في قوله كنت غصبتك لو انا صحت ويا كذا في قوله  
وانما افرت لك بالدينار فيمن قال العصب او بالبقعة وقال السيلاني وكان السلام نسفا والثاني  
انه يلزمه وان كان السلام نسفا متتابع بالانه يثبت ان يكون المستور كذا الك ووصله بكلامه  
ليخرج مما افرا به وعلى ذلك في قول ابن القاسم في سماع اصبع في تفرقة بين ان يقول العبد على  
العبد دينار وعلى بلان وبلان وبين ان يقول العبد على وعلى بلان وكان الذي في بيان قال لا  
الاو افرت على نفسه بالدينار ولا يقبل قوله بعد ذلك وعلى بلان وكان وان كان نسفا  
وعلى قول ابن القاسم في هذه المسئلة يات في قول سحنون في هذه الرواية وهو في حيز  
وملة المرونة اصح واولم بالصواب بالمسئلان معترقا وانما قوله كنت افرت لك  
بالدينار وانا صحت مثل قوله كنت استسلمتها لك وانا صحت لان الوجهين جميعا  
يستويان في انهما لا يلزم منه في حال الصبا انتهى واعتمد المصنف تصحيح ابن رشتون وكان  
خلاف الرواية بل هو الك عكفه على ما بينت في فيه اللزوم قوله كذا ما رسم من علم تقوم  
تقدم بوجه كلام ابن رشتون في المصنف اذا قال افرت لك بالدينار فيهم دينار وانا اهب العقل  
من رسم نكر بان كان يعلم ان ذلك اصابه حيز واولم يعلم منه فلا يهتد في قوله او  
بغير شكر او لا ما على الارجح هكذا في بعض النسخ ان شاء الله تعالى قال في كتاب الشهادات

وماء الصواب

فيها















من حكمه على انما يشترط في الكمال هو العاقل والحر والشجاع والاعتماد والبر  
 القوي وقال ابن عبيد السلام وايضا فيمن كان غاصبا على مال رجل  
 فغصبه منه فاحصا هذا لان في الف يترجم حجة المال خلاف المودة انتهى  
 وقال ابن عرفة في قول ابن الحاجب وابن تيمية لو سعى بها الى مصادرها فمضوا  
 لنفسه في تلعبها والاعلم في المسئلة الاية اوجيز الغزاة انتهى ونحوه  
 السادة من وجوب الضمان التضييع وفيه ان يلفيه في مضيقه او يد على سارقا  
 او يسعى به الى مصادرها المالك فيمن وجوب في التوضيح كسر في المصادرة وفيه قوله  
 ومنعها حتى ياتي الحاكم الظاهر نصب الحاكم على المعقولة وجوب في التوضيح ربه  
 على العاقلية قال كمال في بعض الغزاة ان الحاكم ياتي اليها فوله وان كان تركها  
 فيسري في التوضيح تبعا لابن عبيد السلام في قول ابن الحاجب وهي جائزة من الجانبين وقال  
 ابن عرفة هي من حيث انها للبا على الفابل مباحة وفيه وجوبها كخايف  
 وفيها الموجب هلاكه او فقرا او لم يولد عندها مع وجود فابل لها فيقدر على حبسها  
 وحرقتها كموودع شئ غصبه ولا يفيد الفابل على حرة ليوذ له اوله لغيره ان  
 كان السوء مستغرا والزمه ولذا ذكر عياض عن بعض الشيوخ ان من قبل ودية  
 من مستغرة في مئة ثم ردها اليه فنها للغيره ان اذ في نواز البير له وانما  
 عادة فيها تونس بغير اذاع الكلمة ثم قال ابن عرفة وفيه عرض في هاديت  
 فيمن موجهه دون تحفه وكراهتها حيث يحس ما يجر منها دون تحفه ٥٥  
**باب العارية قوله** وان مستعيرا هو كقول ابن  
 الجليل ومن استعار شيئا الى مرة فلا بأس ان يكره من مثله في المرة واما ما روي  
 ايضا من مثله وعليه اقتصر ابن تيمية وابن الحاجب وقبله ابن هارون وابن عبد السلام  
 وزاد فيه منع بعض الائمة عارية المستعير ولو بعض شيوخ المذهب ركوز في الا  
 قال لان المستعير لم يحصل له ملك المنفعة حقيقة وانما حصل له الاذن في التصرف  
 على وجه ما روي في الاذن في التصرف اعم من ملك المنفعة التي هو شريك في العارية

مضيقه

مواظبة

والاعمال

والاعمال المستعان انما هي من غير الخلف في العارية على الخلاف في الاجارة  
 وقال في التوضيح فيمن الخلف هل المستعير مال للمنفعة او الانتفاع واما  
 ابن عرفة فاعقل بنحو ابن الحاجب وقال في قوله نظر ابن تيمية وابن الحاجب قوله في  
 الوصايا الثانية من ان السوء والرجل ان يواجر ما اوصى له به من سكنى دار او غيره  
 عبر في قول الوصايا الاولى الا ان يريد بالعبد ناحية الكفاية والحضانة لا كرف اليه  
 الجوار والاجارة من المرونة ان استاجرت ثوبا فلبسه يوما الى المير لا تعفيه غير ذلك ليس  
 لا خلاف للبسر والامانة وكذا ملك لمقتضى الدابة ليركبها اخرها من غير ولو كان اخذ  
 منه تمام هذه الاجارة وما منع فيها باجر في العارية وفي الترهيب في استعارة  
 فآية فلا يكرهها غيره وان كان مثله في الحق والخالف قوله اما في انتفاع اهل هرا  
 الترخير في العرف والتلاقي من فواعد الغرام وفيه محامير الشايف وفي الاجارة من فواعر  
 المفرد من ملك المنفعة بله المعاوضة عليها واخذ عوضها او من ملك ان يتبعه فليس  
 له المعاوضة كسكنى المدرسة والرباط والجلوس في المسجد والحريز وانكر المكان  
 في الحما قال الفرائدي ومن لم يجر فتالة المد اسرا في اعلم السالك لانها انما جعلت  
 للشك في اللغلة كالسجدة للصلاة فوله من اهل التبرع عليه اقتصره من قول ابن الحاجب  
 المستعير اهل التبرع عليه فلا يجازي من مسلم اذ قال ابن عبيد السلام يريد ان يشترط  
 في المستعير ان يكون اهلا لان يشترع بالمستعير بخصوصية وفيه في التوضيح وقال  
 ابن عرفة المستعير فابل ملك المنفعة فلا يجازي كافر عبدا مسلما او اولاد والده وقول  
 ابن الحاجب المستعير اهل التبرع عليه فاصح ان الشافعي والولاد اهل التبرع عليه وجواب  
 ابن عبيد السلام بان مراده بزيادة المستعير بخصوصية يريد بان يكون الام لا يصح  
 كذا في نسخة تقييده بما به يصح قوله والافكار او كذا في بعض النسخ وقول  
 علمت معناه وفي بعضها والا فكم ربه ومعناه وان كان السوء يبيع عالما بالاعارة  
 وهو كره فيه بل ربه ان يضمن من شاء منها اما القيمة واما الكراء فوله والافكار  
 هو خلاف ما في المرونة الا ان ابن تيمية حو به وقوله وله الاخراج وعلا في المرونة

عليه

مع



فكلامه متناقض ومنه ان هذا الطابع قولهم ان غير السلام وان غير قوله  
 بلو فالاولا بالاعتناء على الارواح ويحتمل الاحرام في كتابه الاخر في قوله وان  
 انه من مسائل الاستعارة حلوه وتلف اللفظ عليه وعليه المميز احتصار عجيب مستوف  
 لما في رسم البراءة من سماع عيسى من كتاب العارية قوله ومعونة اخرها على المستعير  
 كرهها على الاكهر كراهي المفروقات قوله وفي علم الدابة فواتر من الاستعانة قال  
 بعض اصحابنا من استعاره اداة او شيئا له نفقة فلا يكاد على المميز وليس على المستعير  
 منه شيء لانه لو كان على المستعير كراهي وفد يكون العلف في الغلاد اكثر من  
 الكراهي يخرج من عارية الى كراهي وبعض العتير الاله الليلة والليلتين في ذلك على المستعير  
 وفيه ايضا الليلة والليلتين على رها واما في البينة الكونية والسفر البعيد وعلى  
 المستعير كنفقة العبد المحرم وكانه انفسا تتصرف في كتاب الوصايا الاوامر والنواهي  
 ونفقة الموصي بخوصته في الخومة على المحرم عياض على الذي اخدم بخدمته و  
 كسر الدال الخاضع له في الكتاب وعليه اختصها اكثرهم فالوا على الذبابة الخومة  
 وكذا جازت مبينة في كتاب محمد وغيره ثم فالوا في اختلاف في كراهي البكر عن العبد المحرم  
 في المرونة في الزكاة في ذلك على ربه وكذا في اداء جعل نفقة لانه على صاحب التولية  
 وفي الشبه في كتاب محمد على من له الخومة بهما وعلى الخلاف في ذلك فيصور الخلاف في نفقة  
 المحرم وفي ضيقه بعض الروايات هنا على الذي اخدم بالفتح بينهما اي على ربه ٥  
**باب الغصب** قوله وضمن بالاستيلاء في وضمن  
 الغاصبه المميز ما غصب بسبب استيلائه عليه ما تغير في بونه وان بهما او وجباية  
 غير وكما هو انما في قوله في ذلك في العفار وغيره خلاف قول ابن العاجب ويكوي اعي الضمان  
 بالتقويت بالمباشرة او باثبات البيع العادية في المباشرة كالقفل والاكل والاحراق  
 واثبات البيوع العادية في المنقول بالنقل في العفار بالاستيلاء وان لم يسكن على انه قبله  
 في التوضيح كان غير السلام واما ابن عروة فقال مجرد حصول العوض في حوز الغاصب  
 صوب يوجب ضمانه وان يسلم او يوجباية غيره عليه ثم فالوا حاكم كلام ابن العاجب ومشرحه

سورة

وسار حيدان غير العفار لا يخرجه الا ضمان بغيره الاستيلاء وضمن مجرد حفيقة  
 الغصب يوجب الضمان لو غصب امة كائنة ببقعة او غيرهما من التملكات باستولى  
 عليها بالتمك من التصرف فيها دون ردها ضمتها وروايات المذهب واضحة بضم الغن  
 تأملها انهم وان العاجب تابع ابن شابر وعبارتهما منسوجة على منهج الفجر  
 الغزالي في هذا المحل وكلام المصنف هناك من ذلك وان كان قوله بعد هذا التركيب  
 يحتمل ان يشير اليه فلوله والا فترد في ان وان لم يكره الغاصب ميمنا بل كان غير  
 محرم بغير تردد في التنازع وهو الخلاف في ضمانه كما ان ابن العاجب ام في اليسر الفجر  
 له ان التميز كما في غير غير السلام وفي ذلك ان ابن العاجب قال واما غير المميز ففيل انما  
 في ماله والدم على عاقلة وفيل انما في ذلك كالعجز وفيل انما في ذلك كالعجز وفيل انما في ذلك كالعجز  
 غير السلام جعل مودة الخلاف في هذه المسئلة عدم التميز وهو حسن في النفقة غير  
 ان الروايات اشد على وانما تعرضوا للتجويد في هذه المسئلة بالتميز فيقال يستثنى  
 وفيل ان من سفته ونصب وفيل غير ذلك في قوله في التوضيح كما اشار اليه هناك واما  
 ابن عروة في خلاف قوله والروايات لا تشاغر ويرى فيقال ان في ذلك في ثمانية مسئلة من رسم  
 العتير من سماع عيسى من كتاب الجنائيات انه قال لا اختلاف في ان حكم الضمي الذي لا يقبل  
 ابن سبتة ونصب ونحوها في جنائياته على الاموال والدماء حكم المجنون الذي لا يقبل سواء وقد  
 اختلف في ذلك على ثلاثة اقسام اولها ان جنائيتهم على الاموال والدماء وعلى الدماء  
 على عاقلة الا ان يكون اقل من الثلث في الاموال والثاني ان ذلك حكم في الاموال والدماء  
 والثلث بغيره في هذه الرواية بين الاموال والدماء انه ضامن لما جنس عليه من الاموال  
 في العمدة والحكم وان عجز في جنائياته من الدماء حكم لا يكون عليه من ذلك في ماله ما عجز  
 اتم من الثلث وعلى عاقلة ما بلغ الثلث باكثر واما الكبير المولى عليه فحكمه في جنائياته  
 في الاموال والدماء حكم المالك كما مر نفسه بضم ما استهلكه من الاموال وبقتونه  
 فيما جنال عجز المولى في نفسه فذكرت من كلام ابن عروة هذا ان الاقوال الثلاثة  
 في الضمي الذي لا يقبل في المجنون على حواله سواء وكذا في صرح بالاقوال الثلاثة في المجنون

واما ان كان الضمي يعمل

كذلك وخلاف



في اورد رسم من سماع استمع من سماعيات وفي رسم من سماع ان الفاعل في سماع الاستماع  
وذلك في حكاية ما قيله ابن عبد السلام وغيره كالصبي في التوضيح من قول الحاجب  
وفيل السماع كالمجنون حيث انصرف في الامور الثلاثة لا في غير ذلك في المجنون ولم ينزل  
ابن عرفة لهذا البحث وانه لم يرد عليه وامر به ان ابن الحاجب اختصر هذا كلام ابن شاسر وابن  
شاسر اختصر كلام الشيخ ابي الوليد في الفقرات ونصر الفقرات واختلف ان كان صغيرا  
لا يفتل فيقول ان صاحب من الامور والديبات هو كالبهيمة العجاء التي جعل سرور الله  
على الله عليه وسلم جرحها جوارا وفي ان صاحب من الامور والماله وما اصابه من  
لوماء حلتها العاقلة اذا كان الثلث بصاعرا كالغلام صورا وفي ان صاحب من الامور الهرة  
وما اصابه من البراء حلتها العاقلة ان بلغ الثلث وحكي هذا في المجنون في جريان الاقوال  
وهو راجع لما في البيان لان المعنى وحكي هذا في الصبي الذي يفتل في المجنون في جريان الاقوال  
الثلاثة واختصار ابن شاسر اياها في هذا التناول لانه نفاذ الشيخ في الوليخ ما في المقولات  
على ترتيبه وختمه بان قال كالمجنون وما يمتنع انكبا وهذا التشبيه على المسئلة كلها  
حتى يرد على السيل وما افهم ابن الحاجب ان التشبيه فاصر على القول الذي يليه وقدم واخر كما  
نفع من نصه تحول المعنى بليته امله من فتح له في النصاب والتحقيق وبالله تعالى التوفيق  
فوله كالمات الاخره مشتق على تشييل المعينات الاخصوب بعد الاستيلاء وتشبيه  
بتكابر تشارك المعينات في الضما وان لم يتخلو عليها اسم الاخصوب حقيقة فكانه يقول  
كما يضمن الغاصب في كل بعد الاستيلاء وكما يضمن تشبيه الغاصب في كل باء ما  
الموت والقصاص في معيتا **واما الركوب** فهو هنا في خيال اذ ليس في بيت ولا يهل  
التشيل ولا محشرك لا يطعم للتشبيه بان كان اشارة بقول ابن الحاجب ويكفي الركوب في الولاية  
مفرد رعدة في غير علمه مع منة فضله لافول بوضعه بالاستيلاء وهو فال ابن عبد السلام  
مسئلة الركوب كاهرة باعتبار الغصب بان وضع اليد وحركه كاف في تعلق الضمان  
وكيف اذ احب الركوب فقال ابن عرفة ما علق كنهه ومسئلة الركوب غصبا  
موجب استحقاقها في كلام ابن الحاجب لان كاهره قوله يكفي الركوب في الضمان فينص

نعم بنسبه والعللة المذكورة تناقضه وهو الخوف فوال ابن عبد السلام في بيانها  
كاهره ما تقدم له في تفسير قول ابن الحاجب واثبات القادة في النفوس بالنظر في قائله  
منصبا انتهى **واما الترخ** فمفصلة في قوله في الجلاب ومن غصب شاة فوجها  
من لربها فبنتها وكان له اكلها وفوال محمد بن مسامة لربها اخذها او يضر الغاصب  
ما بين فبنتها احيية ومزوجة انتهى واختصر ابن الحاجب فيقال واذا ادى بيع الشاة فمن  
فبنتها وفال محمد بن محمد الميشوها بلربها اخذها مع اربنتها ابن عبد السلام كاهره ان ليس  
لربها في القول الاول الا في بنتها واذا بجها اجاته وهو كاهره ما حكاه غيره وفيه في التوضيح  
وقال ابن عرفة ما حكاه من ان في بجها فوت يوجب فبنتها الا في قوله في الترخ نصا بل في قوله  
عما ذكر المازني في كنه الفصح وفي رسم الصبرة من سماع يحيى من كتاب الوعوي والصكم من  
في لربها شاة بلربها غرم فبنتها لم يجر لربها ان يادخ فيا حيوانا من جنسها لان في الشاة الا  
لربها كاهره في اخذها مسك زوجة وفي اخذ فبنتها حية فيرخله بيع النعم بالخير ان يادفات  
لحمها بالباس بال الف اربعة وفيه فبنتها ابن شاسر في يرد فيها شاة وكاهره في لربها اخذها  
مزوجة خلافا لاشي وفيه في التكاليف تشبيهه قوله او اكل بلا علم كما يرد به انه  
لا يضمنه الا الاكل بلربها مسئلة هيبة الغاصب يهب الشئ الاخصوب وفيه في لربها اخذ  
هنا وارثه وهو هو به ان علما كنهه ولا يدي بالغاصب بهذا تناو في توضيحه كلام ابن  
الحاجب بعد ابن عبد السلام وقال ابن عرفة كاهره انه مبول في ضمانه على الغاصب  
ومقتضى المذهب انه كره وهبه غاصبا ما غصبه ولا علم بنفسه هو كاهره غير ابن شاسر من اهل  
المذهب انتهى ونصها في وجيز الغزالي لو قدم الله خياية بعبه فوال ابن عرفة الغزالي  
والمباشرة قوله وفرد عليه الردية كراهة ابن شاسر وابن الحاجب تفردا بالمباشرة في  
ابن عرفة وكراهة نقله المرحوم في مسئلة حل الغصب لا تيقه **قوله** الامعير في بيان  
فاله ابن شاسر في الفصحة وابن عبد السلام ولهما عزاه في الترخيم قوله او فتح في غير علمه لايابو  
يلام التعليق من قوله لايلا متعلقة بفيونيه بل في على قول ابن عبد السلام ففرد في الردية  
مسئلة العير ان يكون فير خرب الابن وهو مشرك كاهره ولو فير ففرد النحال بالعبه لم

فعل  
انما ياج

فمن  
لربها اخذ



يجب على من علم منه شيئا في علمه في التوضيح في قوله هذا ذهب الى ان  
لصاحب جبر الغاصب على ما في قوله الغاصب فلهذا ذهب الى ان هذا التوضيح  
كان من غير التسليم وان عرفت قوله وان صنع كغزار وحلوه وغير مثلي فيمنته يوم غصبت  
كراية النسخ التي وقفنا عليها صرح بالصادق الملهة والنور منبأ اللجاء على التلخيص  
بينهم ان ينصب لفظ غير على الاثر ويرفع على الثاني على حسب محل الكلام وكأنه من  
باب عليهما تنبأ وما باردا في اوقوت غير مثلي وانما خسر الصنعة او لا تخر الا في الغالب  
ومر بعضهم من هذا التخصيص بضمهم صريح بالصادق المعجزة والياء المشددة المثنات  
من اسفل منبأ اللجاء او التلخيص ايضا وزعم بعضهم ان قوله وان صنع اغيا لمسألة تحليل  
الجموع ان كان خلوا وهو لا يعرف الاقوال عن ان عرفت ان قوله في قوله انما تحليلها على  
الغاصب له اول بها انما انما تنسب في تحليلها التخصيص عن النعم والمعروف وبفهمهم  
تحليل الى محسوس عليه يصنع بالصادق الملهة والنور منبأ للتأنيب ليس الاوغير مجرور  
عكس على ما بعد الكتاب وفيمنته بياء الجبر على ما في الجواب والمشتبه به هو قوله المثلي ولو  
يقلد بمثله وكأنه قال في المثلي لمثله كغزار وحلوه وغير مثلي فيمنته قوله و  
لوقله تغزوا راجع لقوله فيمنته يوم غصبت وردة للكلب كما في الشام ليس بشي  
قوله وكراية رقت كرك خرب اما اذا غصب ساحة لا بناء فيها فبها فقال  
التمحيص ما علموا اختلفوا فيمن غصب ارضا فيها هاتم سكر او اغتار انه لا يجرم سؤلة  
القاعة وحكي الخلاف في غاصب البناء الخرب وهذا الذي اختار الحاجب في قوله وان غصب  
ما اخرج ايا او مكرها خرابا او ملحة فاعقل بفال الشهب ما زاد فللغاصب كساحة يجرم  
هنا قال محسوس الجميع للمالك ووافوا شهب اصبح التخصيص وهو ان يجرم فيفسد الاصل  
فبالاصلاحه بينكم ما كان يوجبه من ملحة فيجرمه وما زاد على ذلك فللغاصب  
وطايعهم ان جميع الغلة للمغصوب منه ولم اخذ المالك ملحة واشي عليه الا فيمنه ما لو تزع  
لكانت له فيمنه وزلا المالك يستحق البناء فيمنته منقوضا فتكون غلته له قوله لا ان  
لث جارية او قيمتي غير صنعة ثم عداها هذا مضافا لقوله كان مات قال البر عرفة وقول ابن الحاجب

وكان من سؤله انما في قوله ثم سئلت او نفس العبد الصنعة ثم سئلت او نفس العبد الصنعة  
كقوله في قوله من المالك على عيب فوجبه من المالك في قوله المالك في قوله المالك في قوله المالك  
التبسيط في قوله المالك في قوله المالك في قوله المالك في قوله المالك في قوله المالك في قوله المالك  
قال في وجبه ولو تفرقت الجارية ثم سئلت او نفس العبد الصنعة ثم سئلت او نفس العبد الصنعة  
ثم سئلت اعاد مثله في حصر الجبر في قوله وجبه ان عرفة الا كغيره ان الاصل لا يجرم  
في ذلك ومسألة الغصب عنده تخرج على ما تقدم من الخلاف في المودع يتعدى على الودعة  
ثم يعبرها الحال في المثل منبأ ومقتضى قولهم ان المالك في الجارية فيجب على الغا  
صب ضمانها وان ادب عليه لغيرها لم يجرم قوله في المودع من غصب مثلية فهو ممت  
بهم فوجت مع قوله في الفصل الثاني منها ان المالك في الجارية لغو بخلاف الدار في خلاف  
في ذلك قوله او خصاله لم ينفص بهذا جزم ابن شماس وان الحاجب والذ في رسم العربة  
من سماع عيسى من كتاب العيوب قال ان الناس من عدا على غلام فخصاه بفراد فيمنته بانه  
يجرم على قدر ما انفص منه الخصا فالابن شامة يربطه المير فيمنته واختار حسبه و  
مع قوله يجرم على قدر ما انفص منه الخصا ان ما انفص منه عن غير اهل الضمان الاعراب وشبههم  
الذي لا رغبة لهم في الخصا وقال المحققون معناه ان ينفص الرعيه فيمنته ينفص من مثله  
الخصا بها ينفص منه كان على الجاني في هذا المجتبي عليه في ذلك الجاني فيمنته وفردا وبعض  
الناس ما وقع للملك في رسم الفيلة في سماع الناس من كتاب الجارية ان المعنى في ذلك ان  
ينكح ما تقع الزيادة من فيمنته فيجعل في ذلك نقصا تاما منها يكون عليه عزمه وذلك جميع  
ما وجهه في النكح والذ يوجب الفطران يكون عليه ان خصاه ففطحه انشيه او ذكره جميع  
فيمنته وان فطحه جميعا فيمنته من تيز كما يكون عليه في الحر او فطحه ذكره وانشيه  
فيمنته فيمنته على فوطه في الما مومة والجايعنة والفضلة والوضحة ان يكون عليه في  
في ذلك فيمنته بحسب الجوز من ذبته وان عبود من فوطه اذا زاد في الخصا بلا غير على الجاني  
ولا يجرم في ذلك على المذهب وانما يجرم على فوطه من فوطه ان لا يشرع عليه في الما مومة  
والجايعنة وشبههم ما لا نقصان فيه بعد البعد في قوله ابن شماس كلام ابن شماس في هذا



الجمل حسن وفيه انما هو الله حكاية العايب وانما هو في موضع  
 شامرو مع هذا اقيم عليه ما قيل ان شامرو في كلامه انما هو من هذا  
 سماع الفلاس من كتاب الجنائز او جلد على ثوب عتيق في صلاة كذا لا يوسع  
 عن ابن حبيب عن كوفي وابن الماجشون زاد في قوله واخبر من قوله في المرونة ضلوا موت  
 في سراج المصكر مير في مال الاخر وحوه صان الجالس على الثوب وحوه في مال بعض  
 الموقفين من عنده نفسه ابدا في منما والاظهر انه من كونه منها محرم حبر صيد  
 المحرم وفعله قوله او غصب منبوعة فبلغت الفاء برضا ابن الحاجب في سكنى الدار  
 وفي الوغص الشكنى وانصرفت الدار لم يضر الا في الشكنى فقال ابن عمر التمسك معنا  
 انه غير غاصب للوقت انه لم يفسد ملكه رتبها وهو معتق وقد علم البر في المذهب بيسر  
 المنع والفاص وهو حسن لو كسر دونه وانكسر جعلوا المتعوي على الدابة في الكرا والعا  
 رية ضامنا للرنية بلان في المنع في على الدابة نافر الصا في الدار غير نافر لها فيل السكك  
 اهل المذهب وجب النقل الغصوب عند رجة الاعتبار في ضمان الغاصب وكذا ينبغي  
 في المتعوي في الزرع ربة عام لاجل ابن الحاجب وشارحه انه لا يضر الدار شيئا منها  
 سكنى حياها او بعضها وهو خلاف نقل ابن شاسر عن الذهب قال واما الوغص الشكنى  
 فيك بانصرفت الدار الاموضع سكناء لم يضر ولو انهم لم يسكنه لغرم فيتمه والتعوي في الدار  
 اجراء السلطة على حكم تلف المتعوي فيه في موت التعوي باصر ساء ولا نسب فيه التعوي و  
 تقدم تحصيله في العارية فيقال ابن الحاجب بناء على لغو ضمانه بذلك ونقل ابن شاسر بناء على ضمانه  
 بذلك فيما لم يضره ويضرب في ضعف من اذاعة ابن عمر التمسك في مسئلة التعوي بالشكنى  
 ومسئلة التعوي بالركوب لان الهلاك في زمان التعوي بالركوب لا يعلم كونه غير سبب التعوي  
 في الوالهرم يعلم كونه انصبه وفيما صرح في اخر كلامه التعوي على الغصب واضع ربه بما  
 في ربه اهل المذهب بين التعوي والغصب في الفاء اعتبارا لما مر في انصاف الامم في الغصا  
 فصل تلك الرنية لم يضر معه في الضمان الرضا ولا في ذات التعوي في البراءة من فسخ  
 تلك الثلاث فبنا سبب وفب ضمانه على التعوي فيها بالنقل في قوله او اكله مال الكه ضامه

الشرع على

اخر

اصله زاف انما ساسر لو قدم الغاصب الضمان الى المالك بل لا بد ان يضر المالك في الغاصب  
 يبرأ من الضمان وتبعه ابن الحاجب ولم يضر في قوله ساسر من كسر وقال الجار على الذهب  
 الا بما سبب الغصوب من الف الف انما يفسد عليه ان لو احمه من ماله مما ليس يفسد  
 في حق الاكل التمسك في كذا الاستشكك ان ابن عمر التمسك بان هذا الضمان فلو اكله ربه  
 لم يضره لانه غوث من معتبر وشارحه ان ياكل ما هو غوثه لخير حاله او انما عا  
 امثاله فيمنع في مثل هذه الضمان ان يضمنه الغاصب لربه ويسفك عنه من قيمته  
 الفداء ان يقع به ربه ان لو كان من الضمان الذي ضمانه اكله ويحرم في قوله التمسك  
 كلام ابن الحاجب فيه فيذكر كلامه **فان قيل** فانما ساسر بل لو اكله ربه على اكله ما  
 كذا كرها بركة الغاصب فيمنعه ابن الحاجب ولم يتبعه المصنف هنا وكانه يوارى القوا  
 اجراء في حكم الاكراه المنع في قوله او اكله غيره على التلف حسب ما قبله في  
 التوضيح من كلام ابن عمر التمسك ويحرم لا يبرأ منه وفقد ذكر الغاصب في الوجيز المظلي  
 فيما لو غر الغاصب المالك فيقدم اليه الضمان فاكله قالوا هذا هو الاول بان يبرأ  
 الغاصب ولم يترك اكل المالك كرها في قوله ومنععت البضغ والحربا تعويبت بنصب  
 منبوعة عكس على التمسك ولعل التعويبت عبارة عن الوجيز والجواهر وعبر عنه ابن الحاجب  
 بالا مستيحاء اذ قالوا ما البضغ ولا يضر الا بالاستيحاء لا بغيره وفي الحرة صراوة مثلها  
 في الامم ما نفصها او كذلك منبوعة الجار ابن عمر في قوله انما ساسر لا يضر الا ب  
 تعويبت هو مقتضى قوله في كتب السرف من السرف مع سائر الروايات ارجع ش  
 هو الملاق بعد البناء كما غرم عليها وكذا في منبوعة ارضاع من يوجب رضاعها  
 بسن نكاحها قال ابن عمر التمسك من منع حره او امانة التزوج لم يضر صرا في الاعمال  
 فيه خلافا وتقدم في كتاب النكاح ما دفع فيخرج منه خلاف لبعض الشيوخ ابن عمر في  
 الاعراب ما يناسب هذا الاحوال وهو منع منبوعة النكاح تعديا الا في قول النحصر في  
 النكاح الثاني في الالهوازنية ان نقل السيرة اتمه قبل البناء فله الضمان وعليه قيلت  
 الرنية نفسها اقلها الضمان في قوله في المرونة ان باع السيرة اتمه بموضع كما يقرر

قوله  
في



منه  
عوضا

الشرع

الزوج على جهته ما قبله الخصال والارزوجة في جميع ذلك شئت ان اطلق الامانة منها او  
من الشيشان كانت امته واسارة ابنه من الله تعالى على ما اختار النسخ غير تام  
النسخ في بغيره في قيمة المنفعة بالضرر من حيث انها انما اختار سقوط عضوها المالى  
بما في نفري عوضا ايها الكالبه بغيره انما يلى من سقوط المالى بالثقة فيقول المالى  
عن غير منفعة العضو لانه غير مالى ولم يجر له عوض مالى وقال الزهري في خروج  
بعضه ان عليه في حقه ما عكله من المباح كماله في خلفها والعصم منه بشي ذكره  
المازني في الزهر في هذه هذه المازني انما قال ان غاب غاصب على اربعة شكا  
في وكيفية اياها في ضمانه اياها فوالا اخوتها وان الفاسد وله في كتاب الشهادات في حقه  
المذهب ان شهيد في الملاءمة البناء اذا رجعا لا غرامة عليها ووجب الشا وهي غرامتها  
ما تلاها من اربع الضع وهي مما يقوم كالخوف والمالية واعتزل الحائض على ان من له زوجة  
ضعت كبرها من اربع الضع وهي مما يقوم كالخوف والمالية واعتزل الحائض على ان من له زوجة  
قل زوجة رجل لا يخرم له ما اترك عليه من متعة وقول الزهري ان العايب وبع الامانة ما  
نقصها من غير السوينة في الاستبراء والامانة كالسلعة على واظبها غصبا ما نقصها  
الوكه وكانت ثيبا او بكر او مثله في الغزو وقال في الزهري من ان وكيفية الامانة من تهنه  
بعليه ما نقصها وكيفية بكر كانت او ثيبا ان اخرجها وكذا ان كان عنده وهي بكر فان كانت  
ثيبا فلا شيء عليه من تهنه وغيره في ذلك سواء ابن عرفة في تفرقة في الثيب  
يرون كيفية اياها كما يهتد او مكرهه فخر والحوام عكس تفرقة لانه بوكيفية اياها  
كما يهتد احدها عيبا وهو زناها وليس هو كذا في وكيفية اياها مكرهه لانه غير  
النية ونقد في الرد بالعيب ان زناها عيب انتهى في المنكر فقول القائل انها لا تفرق  
كما يهتد الا في البتة في ذلك قبل فصول كبر باعد وتعد رجوعه ان كما يهتد في حصر  
ولم يصرح بالرد لتضمن الرد لها قال ابن شريح في رسم يوجه من سمع عيسى من كتاب  
العصب وقرروا على ملك فيمن غصب حرا بانه يملك عليه بان يسره اذ في تبه  
الاهل ونزل بكلية فكتب القاض به الى محمد ابن شريح من كتبه جميع

الشرع

حقيق

الافاق لئلا يسير اهل العلم بها فواته بذلك فكتب اليه في ذلك كله وقضى  
عليه بذلك في قوله في غير هذا القول في غير هذه غير البضع والعز مجزى القوت  
وهو من افضل قصوم قوله وعلة منعه من ان يملك القصور او المصوب ثانيا  
فوق وهو ان يضر شكا في يخرم زايده على قدر الرضا ان كان زايده لم يضره ويضره  
على ان الشكا في ومقصود الشكا ان لا يملك ان يخرم الزايده على فراجحة الرضا ان لا  
يخرم فراجحة الرضا في قوله او الجميع او او يضمن ان يخرم جميع الخرم من  
فراجحة الرضا او الزايده ومقصود الشكا ان لا يملك ان يخرم الزايده  
وبهذا ينضح الغزو بين القولين قوله اولا في اولا يضمن الشكا في الكلام في اولا  
يملك بهما بمقصود من قوله في قوله يضمن الشكا في قوله انتم كلامه نصا  
ومقصود ما على اقول ابن يونس الثلاثة واما ابن عرفة فكانه اقتصر على حرفة المازني  
وقال في المازني في ضمان المتسبب في اطلاق بقول كسير في قوله في اياه زايدها  
وكثير من اياه في وقت في اناه عليه مكسور وانه صحيح وكذا في كلامه على ما اذباله  
عنه عليه فوالا وعزاهما ابو محمد في الضاخير من المازني في قوله الشهاب وان الفاسد في  
لزوم الجواز على من ادعى ما على صير فبطله بدالته ولو شك في رجل طالع في قوله  
يقاوم الحوة المشكوك وغيره مالا والمطلوم اتباعه للشا في عليه مع صا الشا  
في ما غرمه المشكوك في ان زناها قول الصاحب الا ان عليه ان كان مظلوما قوله وملك  
ان شتر له ولو غاب اشار به قوله في الصوفى من المرافقة ولو غصب جارية جاز ان  
يتبعها منه وهي غايبة بطلوا آخر وينفرد ان او صفا لانه في ضمانه والذنان في  
ذلك اسير وشارب الا غيا في خلاف ان شهاب الفاي انما يجوز ان يتبعها منه وهي غايبة  
بشرك ان تعرف القيمة وينفذ ما يجوز فيها والقولان في ضمان على اهل الامانة ووجود  
القيمة في ان عمو الامانة ودلت هذه المسئلة على ان ليس من يتشرك بيع المصوب  
من الغاصب ان يخرج من يد الغاصب ويبيع بغيره من متعة زناها في اكثر مما يشرك بعضهم  
وفيه في الترضيع مع انه قال او البوع ومقصود الامر غاصبه وهو الزايده لانه

في كتاب















الاصول الاصل في البيع بالثمن بالذرة والعين الموقوفة او الخالف بينه وبين الثمن  
المستأجر ولهذا قيل في العين المستأجرة ان كل من كان له من جهة القيمة الا ان الثمن  
نقل خلافه فقالوا ان كان الثمن جنسا فقال محمد ان اشتري بجزا او بالشفيع يتبع  
بقيته وان كان ذهباً فوم بفضة او فضة فوم بالذهب يريد والقيمة في ذلك يوم الشراء  
لا يوم الاخذ بالشفعة وذلك ما لا يشتري به جزا او بالقيمة يوم الشراء انما  
التوضيح بلعنه وليس يميز وما نقله من نص النخعي بحمل المكانه والله سبحانه اعلم  
**قوله** بخلاف اخوة العدة ليسفك اي بعد عقد البيع **قوله** وفيه المعير بنفسه  
او ثمنه ان مضى ما يباع له ولا يباع لها قال في المرونة ولذا انما يباع رجلان في عريضة رجل  
بأخره ثم يباع اخرهما حصته من النقص فليطرب الارض اخذ في ذلك النقص بالاقلام  
فيتمه او من الثمن الذي يباعه به بل ان ابا بلشريكة الشفعة فيه بالضرر والضرر اصل  
الشفعة عياض بن خلف اورد العريضة مفقودة في الاخذ على الشفع ليس للشفعة  
الاكثر مع الضرر ولما جلب في التوضيح نص المرونة هذا انما هو الاصل في المسمى الصغير  
كما امرها انه يكون على المعير فيه النقص مقلوعا سواء مضى من تعار تلك الارض الى  
ملكه ام لا كرفيدها ابو عمر ان يما اذا مضى من تعار فيه والادلة فيه بناءه فاما وقال  
هكذا وقع لسمي ابو الحسن الصغير وهو مشكل لانه وان لم يخرجه تعار الى مثله  
وفقد اسفك حقه في بقية المدة لم اراد الخروج فكان مثله اذا مضى اموت تعار الى مثله  
انما نقل التوضيح واليه اشار هنا وما ذكره عزاب الحسن الصغير فانه عند قوله  
في المرونة قبل النقص المتفق م ومن بناء في عريضة رجل بامر ثم اراد الخروج منها فليطرب  
العريضة ان يعطيه فيتمه النقص او يامر بخلعه فربما المصنف الاجروكية يقول  
هذا وفيه المعير في قيمة نفسه مقلوعا او ثمنه ان مضى ما يباع له وان لم يضر ما يباع  
له فيبقية فاما او ثمنه والله سبحانه اعلم **قوله** وحكم حصته ان ارادته اوابت  
اي ان كانت يوم البيع من هبة او مابورة واخذ بالشفعة بعد بيعها فانه لا شفعة  
له في التماس واخذ الاصل بالشفعة بحصته ويحكم عنه ما ينوب الثمرة لانها حصة من الثمن

من الثمن وام ان كانت مابورة ولا يملك له من الثمن شيئا او ان كان له من الثمن  
**قوله** وفيها اخوة المسمى فيكون له وهو من اختلافنا واولا ان الاكثر ان يكون  
معناه في موضع من المرونة اخوة المسمى فيكون له وهو من اختلافنا واولا ان الاكثر ان يكون  
هو الامهات فقال عياض ان بعضهم يرويهما ان الشترها مع الاصل فقال ياخذها  
المال بخذ وانما الشترها بغير اصل فالشفعة فيها مال قيمته وعلى هذا تاووا من ذهب  
في الكتاب وقالوا خروز هو اختلاف من قوله في الوجهير فمصره يقول في الوجهير حتى  
تيسر ومصره يقول حتى يخذ وكما هو اختصار ابن ابي زهير وابن ابي زهير وغيرهما التسمية  
بمصره والوجهير وان الشفعة فيها مال قيمته لا كراية من غير مال وفي بعض الروايات  
بان كان بعد بيع الثمرة وجد اخوها فبني على الخلاف في الرواية بما ذكره لا غير  
التسوية **واما** ابو سعيد بانه قال في الموضع الاول مال قيمته قبل قيام الشفعة وقال  
في الثاني بان فام بعد بيع الثمرة او وجد اخوها لم يكن له الثمرة شفعة قال ابو الحسن  
الصغير هو الرواية التي ذكرها عياض عزاب ابن ابي زهير **قوله** ما حلت عليه كلام  
المصنف تكرار مع قوله او الا ان تيسر واعل المصنف انما حاذى الاختصار ابي سعيد وما  
شار اليه في الموضع الاول بقوله الا ان تيسر ولم يرد في الموضع الثاني بقوله وفيها اخوة المسمى  
تيسر او يخذ **قلت** النسخ على منوال الامهات اصوب واجز مع قوله وهذا هو  
اختلافنا واولا **قوله** وكبير لم تقسم ارضها والادلة واولا ايضا ما المتحرة اقتصر  
هنا بعض كلام ابن رشد اذ قال في سماع يحيى لاختلاف اعلم في المذهب في ايجاب الشفعة  
في الماء الخايع مع الارض او دونها لم تقسم الارض واختلف في ايجاب الشفعة فيه انما قسمت  
الارض وقال في المرونة لا شفعة فيه وقال في هذه الرواية ان فيه الشفعة فذهب لسمي  
وابن لم يات في الاخذ في ليس باختلاف من القول الا انهما اختلفا في تاويل الجمع بينهما  
فقال سمي معنى مسئلة المرونة انها غير واحدة فلا شفعة فيها انما لا تقسم  
ومعنى رواية يحيى هو انها ابار كثيرة لانهما تقسم لان الشفعة تكرر فيها تقسم  
خروزا لا تقسم وقال ابن لم يات معنى مسئلة المرونة انها ليس ابارا لها والارض ومعنى



ومعنى رواية **ابن شاسر** ان شهاب بن صالح بن عبد السلام لا يحرر  
 فيه اختلاف لانه ان الشريفة من شيع بالصفة الاولى في وقت يستلزم مفسر الفلا  
 تية ففقد اهلها ايضا ولا يبين في الاصل من الشراء الثاني الى الشيعة بغيره وكذا ان  
 هذا الخلاف ابن عرفة وقال العجب من شيوخنا المشركين عوم تعظيمه في الك على ان شاسر  
 في مسابله التي تعقبها عليه **قوله** او استلج زاد في التوضيح ويخرج من اسفله  
 في المرونة الشيعة بالخراء او الشيع اذ افسح الصنيع الارض للثمة انه تسفك  
 شيعة لا زكوا حواكر نصيبه من صاحبه وقال ابن عبد الغفور ولو فاسمه الغلة  
 فقال ابن الفاسم كالتسفك وقال استهتبه تسفك كما لو فاسمه بالخمر للحاجة وما ازجج  
 الثمرة واقسمها اهل الكيل فاما بفتح الك الشيعة **قوله** او شهره ان حضر  
 العهد يريه ان من سكت شهره من قدام يعرفها يكلب الشيعة فان شيعة تسفك  
 ان كان حضر عقد الشراء وكتب شهادته فيه وهو كدقيقة ابن شاذان في رسم  
 البئر من سماع ابن الفاسم تحصيل هو المصلحة انه ان لم يكتب شهادته ودام بالقرب  
 مثل الشتر والشهر كانت له الشيعة دون غيره وان لم يغم الا بعد الشيعة  
 او الشيعة او السنة على ما في المرونة كانت له الشيعة بعد عهده انه لم يترك القيام  
 راضيا باسفل حقه وان حال الامر اكثر من السنة لم تترك له شيعة واما ان كتب  
 شهادته ودام بالقرب العشرة الايام ونحوها كانت الشيعة بعرضه وازلم  
 الا بعد الشهر لم تترك له شيعة **قوله** في هذا الاو افر علمت من كلام ابن شاذان  
 ان الوعد المعتمد في اسفل شيعة الشراء كدقيقة هو كتب شهادته في رسم  
 الشراء الذي هو اخر من حضور العقد ولو قال المصنف ان كتب شهادته فيه كان  
 اولي التمسك فيل ابن عبد السلام تحصيل ابن شاذان في ابن الحسين الصغير واعرفه  
 قول ابن شاذان كتب شهادته ولم يغم الا بعد شهره في شيعة له خلاف كما هو  
 المرونة لانه لم يجعل فيها الكتب الشهادته في عقد الشراء تأثيرة في شيعة والشيعة  
 على شيعة حتى يترك او ياتي من قول الزمان ما جعل انه تارك لشيعة واعلم بالا

الم

في رواية **ابن شاسر** ان شهاب بن صالح بن عبد السلام لا يحرر فيه اختلاف لانه ان الشريفة من شيع بالصفة الاولى في وقت يستلزم مفسر الفلا تية ففقد اهلها ايضا ولا يبين في الاصل من الشراء الثاني الى الشيعة بغيره وكذا ان هذا الخلاف ابن عرفة وقال العجب من شيوخنا المشركين عوم تعظيمه في الك على ان شاسر في مسابله التي تعقبها عليه قوله او استلج زاد في التوضيح ويخرج من اسفله في المرونة الشيعة بالخراء او الشيع اذ افسح الصنيع الارض للثمة انه تسفك شيعة لا زكوا حواكر نصيبه من صاحبه وقال ابن عبد الغفور ولو فاسمه الغلة فقال ابن الفاسم كالتسفك وقال استهتبه تسفك كما لو فاسمه بالخمر للحاجة وما ازجج الثمرة واقسمها اهل الكيل فاما بفتح الك الشيعة قوله او شهره ان حضر العهد يريه ان من سكت شهره من قدام يعرفها يكلب الشيعة فان شيعة تسفك ان كان حضر عقد الشراء وكتب شهادته فيه وهو كدقيقة ابن شاذان في رسم البئر من سماع ابن الفاسم تحصيل هو المصلحة انه ان لم يكتب شهادته ودام بالقرب مثل الشتر والشهر كانت له الشيعة دون غيره وان لم يغم الا بعد الشيعة او الشيعة او السنة على ما في المرونة كانت له الشيعة بعد عهده انه لم يترك القيام راضيا باسفل حقه وان حال الامر اكثر من السنة لم تترك له شيعة واما ان كتب شهادته ودام بالقرب العشرة الايام ونحوها كانت الشيعة بعرضه وازلم الا بعد الشهر لم تترك له شيعة قوله في هذا الاو افر علمت من كلام ابن شاذان ان الوعد المعتمد في اسفل شيعة الشراء كدقيقة هو كتب شهادته في رسم الشراء الذي هو اخر من حضور العقد ولو قال المصنف ان كتب شهادته فيه كان اولي التمسك فيل ابن عبد السلام تحصيل ابن شاذان في ابن الحسين الصغير واعرفه قول ابن شاذان كتب شهادته ولم يغم الا بعد شهره في شيعة له خلاف كما هو المرونة لانه لم يجعل فيها الكتب الشهادته في عقد الشراء تأثيرة في شيعة والشيعة على شيعة حتى يترك او ياتي من قول الزمان ما جعل انه تارك لشيعة واعلم بالا

ومعنى رواية **ابن شاسر** ان شهاب بن صالح بن عبد السلام لا يحرر فيه اختلاف لانه ان الشريفة من شيع بالصفة الاولى في وقت يستلزم مفسر الفلا تية ففقد اهلها ايضا ولا يبين في الاصل من الشراء الثاني الى الشيعة بغيره وكذا ان هذا الخلاف ابن عرفة وقال العجب من شيوخنا المشركين عوم تعظيمه في الك على ان شاسر في مسابله التي تعقبها عليه **قوله** او استلج زاد في التوضيح ويخرج من اسفله في المرونة الشيعة بالخراء او الشيع اذ افسح الصنيع الارض للثمة انه تسفك شيعة لا زكوا حواكر نصيبه من صاحبه وقال ابن عبد الغفور ولو فاسمه الغلة فقال ابن الفاسم كالتسفك وقال استهتبه تسفك كما لو فاسمه بالخمر للحاجة وما ازجج الثمرة واقسمها اهل الكيل فاما بفتح الك الشيعة **قوله** او شهره ان حضر العهد يريه ان من سكت شهره من قدام يعرفها يكلب الشيعة فان شيعة تسفك ان كان حضر عقد الشراء وكتب شهادته فيه وهو كدقيقة ابن شاذان في رسم البئر من سماع ابن الفاسم تحصيل هو المصلحة انه ان لم يكتب شهادته ودام بالقرب مثل الشتر والشهر كانت له الشيعة دون غيره وان لم يغم الا بعد الشيعة او الشيعة او السنة على ما في المرونة كانت له الشيعة بعد عهده انه لم يترك القيام راضيا باسفل حقه وان حال الامر اكثر من السنة لم تترك له شيعة واما ان كتب شهادته ودام بالقرب العشرة الايام ونحوها كانت الشيعة بعرضه وازلم الا بعد الشهر لم تترك له شيعة **قوله** في هذا الاو افر علمت من كلام ابن شاذان ان الوعد المعتمد في اسفل شيعة الشراء كدقيقة هو كتب شهادته في رسم الشراء الذي هو اخر من حضور العقد ولو قال المصنف ان كتب شهادته فيه كان اولي التمسك فيل ابن عبد السلام تحصيل ابن شاذان في ابن الحسين الصغير واعرفه قول ابن شاذان كتب شهادته ولم يغم الا بعد شهره في شيعة له خلاف كما هو المرونة لانه لم يجعل فيها الكتب الشهادته في عقد الشراء تأثيرة في شيعة والشيعة على شيعة حتى يترك او ياتي من قول الزمان ما جعل انه تارك لشيعة واعلم بالا

كان يكره  
 في الشهادته



بالاشتراء فلم يكتب شيعته سنة ولا دفعه ذلك شيعته وان كان تركت شهادته  
في الاشتراء ومثله في التوقيع مع انه دفعه هذا في التوقيع في السبيل كلام شيع  
ان يعرف عليه **قوله** او في المشتري او في المشتري في كل من المصنف هكذا  
قاله بلطيفي الاول الاسم معقول والثاني اسم فاعل يعود الضمير من قوله بعوه او انفراد  
عليه واهل النسخ من المبيضة من التكرار واسفط احوا للفتن **قوله** او اسفط  
وهي اواب كانظر فالج المرونة ولو سلم من كثرنا من اء او وصي او سلطان شيعته  
الضبي لم يرد ذلك ولا فيام له ان كثر قال في الوثائق المجموعة وغيرها الا ان يكون  
الاخذ نظر او سوادا فيكون له الاخذ في الوجود الحسن الصغير وكما هو الكتاب سواء  
كان الاخذ نكرا ام لا وانه قال ابو عمر في الاب والوصي في السلطان وسبب الخلاف  
الشيعية استحقاق او نكرا في الشراء **قوله** وشيع لنفسه او ليس له ان هكذا  
هو مصدر بالواو لا بألف واسمائه كما في الموازنة وهو بعد الملك في الجبر  
عة ان الوصي اء باع **شفا** لاحد الايتام وله الاخذ بالشيعه لباقيته لا يدخل  
فيه من بيع عليه واجبة على الوصي بانه باع له باع على غيره محمول وكان له معه  
شفا في ذلك الشيعه احب التي ويكره ان كان خيل للبيوع امضى والارثه  
ان يغتروا بالبيع رخصا لاخر بالشيعه فالج التوقيع وكذلك اء باع نصيب نفسه  
واراد اخذه لغيره فلا بد من نظر القاض فاما ابن عبد السلام وابنه من مراعات موجب  
بيع عفار اليتم وان يكون الشفيع المبيع للبيوع فيلزمه اذا بيع مفرد اء الوبيع الحج  
البيع واما لو كان وهو الغالب على الثبايع اء ابيع الجميع كان او فر لنصيب البيوع  
بيع الجميع **قوله** او انكر المشتري الشراء وحلف واقر يا بعد هذا من المسفكات  
بلعل النافل من المبيضة وضعه في غير محله **قوله** ملك ينج او دفع ثم او اشهد  
اهل هو اقول ابن شاسر ان هذا التاكت في كيفية الاخذ والتكرار المهراب  
الاول ما يملك به وملك بتسليم التمر وان لم يفر المشتري وفيه الفاف له بما  
لشيعه عنو الطلب ونحو في الاشهاد على الاخذ وبغوله اخوت وتماكت ثم يلزمه ان

الكتاب الثالث

كان

ان كان علم بمقدار التمر فان لم يكر علم لم يلزمه وفصل في الحاجب واختصاصه  
بتسليم التمر او بالاستعانة او بالفضاء وفي الابن عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشيعه بالها  
الشيعه باخذ هو الوجه الثالث وهو قوله بالاستعانة انه يحضر المشتري والاول  
معنى له ويحل ان يغتروا هو الموضع ما يقابل بين يدي من ابن الصوار انه اخبر  
السلطان بالتمر اليومين والثلاثة في ملكه الى ذلك الاجل والمشتري اخبرها وقال عرشه  
وهو بالفاسم في الغنية انه اء الملك التاجر بعد الاخذ واخر ثم بداهه وابع المشتري  
ان يفيله والاخذ في قولهم الشيعه وان لم يكر له ما ابيع حكمه الذي استشيع به وحكمه  
الاول في التمر المشتري جميع حقه ولا اقله له الا برضا المشتري وقال ابن شمس  
يعني في سماع يحيى اء وقف الامام الشيعه فلا يغلو من ثلثه او وجه احوال يقول  
الشيعه في اخوت ويقول المشتري وانا قد سلمت فيوجه الامام في بيع المال للمشتري  
فلا ياتي به بغير واحد هما ان يرجع عما التزمه ويحكم على الشيعه بما قد ضاه عن الغنية  
قال الوجه الثاني ان يوفيه الامام فيفوق في اخذ ويستكت المشتري ويوجه في التمر  
بلا ياتي به بهذا ان ملكه المشتري ان يباع له في التمر ملك الشيعه فوالك له وان احب  
ان ياخذ شفا كان له ذلك واخيار الشيعه على المشتري وهو الوجه في المرونة  
والثالث ان يقول الشيعه اء اخذ وما يقول في اخذ فيوجه الامام في التمر  
فاختلف فيه اء الم يات بالتمر فيلزم يرجع الشفيع الى المشتري الا ان يفتا على امضاه  
للشيعه واتباعه بالتمر فيلزم ان يراى المشتري ان يلزم الشيعه الاخذ كان ذلك له  
وبباع ماله في التمر وان اراد الشيعه ان يرد الشفيع لم يكن له ذلك وهذا قول ابن  
الفاسم واشتهب الاول ابن ابي ابي ما اشار ابن عبد السلام الى انه يملك ان يفسره  
هو المحل وقال ابن عرفة لا علم هذا المعنى الذي قال ابن شاسر لا حد من اهل المذهب  
وتبع فيه وجيز الغزالي على عاده في اضافة كلام الغزالي للمذهب لم يمت موافقته  
اياله وهذا في بيان لا يفي وكما هو كلامه ان المملوك ياخذ هو الوجه هو  
نفسه الاخذ بالشيعه لا يفسر الشفيع المصنوع فيه وروايات المذهب وافحة



خلافة واول ملك الاخر نفسه انما هو يثبت ملك الشيعي لشخصه من ربح  
واشتراء غيره من نفسه ومن هو الميراث استعفاة الاخر من ملكه  
الفاضي اذا طلب منه الحكم بالبيع في اثناء البيع والميراث وغيره  
هما والبيع لا يفتوح ولا يطلب الشيعي المبتاع بالشبهة عند السلطان لغير  
له بها حتى يثبت عنوة البيع والشركة او يثبت ما يقع ويثبت عينه عنوة للشيخ  
بالبيع والشركة ويغير المبتاع بالانبياء على الاشاعة ويثبت ايضا عينه عنوة  
بغيره عليه بالشبهة عنوة في الشركة والاشاعة وما يثبت من ثبوت البيع  
وافرار البايع به فينكر السلطان حينئذ بينهما في الشبهة وما يقع بافراق المشتري  
والشيعي حتى يثبت عنوة البيع ومما يقع به تسجيل الحكم ويوجب انزال الشيعي  
ان يثبت عنوة البيع على الاشاعة والشركة وملك البايع لما اعم من المبتاع ويثبت  
عنوة الايمان المذكور في حال ان عرفته واما ملك الشيعي الشيعي المشعور فيه  
بلا علم فيه نفا حليا الا ما تقدم من نص المرونة كما انه يثبت في قوله في اذ اقال  
الشيعي بعد التبراء اشهدوا ان قد اخذت بشيعة ثم رجع فان علم في ذلك في الا  
خذ لوموا ان لم يعلم به ان رجع قال ونزلت عننا هذه المسئلة عام خمسين وستة  
في شيعي اخذ بشيعة في دار ياب باينها بشهادة عدل فيكون ان يوجب المشتري و  
يشهد عليه في ذلك ثم ان الشيعي باع جميع الدار فقام المشتري في الدار المذكورة  
ليجدها في زواياها الشيعي عليه بالاخذ ولم يات بشيعة لوانه قبل البيع قد ح  
في الشهادة عليه بوجوب الفاضل في امضاء البيع وفسخه وشاور في ذلك شيخنا  
عبد الله الشامي ولم يذكر في ذلك شيئا غير كلام ابن الحاجب وما اشار اليه ابن  
عبد السلام من كلام ابن رشد وكنت انا وعضد فيهما الوقت وهو العقبه ابو  
عبد الله ابن خليل الشكوني شهيد في النازلة بها قنبا الفاضل في الشهادة في  
البيع وكانت شهادته على ما عليه اعتقادي وفيه وكونه من خواص الفاضل  
المذكور فاحتجبت على الفاضل بنص المرونة الا في قوله في كتاب الخيارات الاحتراز

تمام

له الخيار من القضاة يميز صاحبه غايب واشهد على ذلك جاز على الغائب والشيعي  
بمقتضى الخيار من القضاة يميز صاحبه غايب واشهد على ذلك جاز على الغائب والشيعي  
فوله في كتاب الشيعي في ربح الشيعي الشيعي قبل اخذ بالشبهة فيمضون  
فوله قبل اخذ انه يجوز بعد اخذ والعمل به هو مات المرونة هو المعهود من  
كيفية ابن رشد وغيره من الشيوخ وان كان ابن شيراز في ذلك خلافا لغيره الا  
شيئا من الجلة انما هو على الاثر ان يفسد الحكم بعد كراهة كراهة الامر على  
صلح وقع بينهما التمس في استئذنه الثاني ضعف واما المصنف فيفسر  
فوالا الحاجب بان معناه يملك الشيعي الشيعي باحد الامور الثلاثة وكذا قال  
ابن رشد المصنف ورايت في الكافي لاي عمر من عبد البر ما نفعه والشبهة تجب بالبيع  
التام وتنفذ وتملك في ذلك التمر وفيه كراهة هو في هذا المختصر وجوه ابن رشد  
الثلاثة المنقولة من سماع يحيى بن عمر في الجملة من تقييد ابي عمران العبر وهو  
من وجبت له شبعة ولا يشهد في حجية انه على شيعته وسكت حتى جاز الامر  
المسقط حق الخاتم ثم قام لم ينفذه هذا الاشهاد فيقولها من احكام المرونة  
بعد ما بحثت من هذه الاحكام في جرحها الا بسببته قوله واستعمل في  
ارتقاء او كثر للمشتري الاكساعة المشتري ايعاج الزاد وكما هو الاستشهاد انما رجع  
للاقرار والنكر للمشتري وهو كراهة في دعاء اشهد ان قال سئل عن باع شفا  
في حايك غايب فقال الشيعي حتى اذهب فانظر الشيعي وهي ليست معه في الوقت  
فلا يصح في ذلك لم يراجع السائل فقال ان كان الحايك على ساعته فله ان يذهب  
فليس له في ذلك يخرج فيم ايضا عشرة ايام ثم يبيع فقال ابن رشد هذا مثل ما في كتاب  
ابن الموزان وكما هو في المرونة من ان الشيعي انما يوجب في النسخ الا في الاخذ  
انتمس فانت ترى ابن رشد ساء وبيع الزنا والنكر للمشتري بعد تسليمه بعتها  
اكساعة فلعن المصنف اعتمر على ذلك وان كان غايبا القول المشككي المشهور من  
الذهب والي عليه العار وانفذت به الاحكام فيمن طلب التاخير لينظر ويستفسر

العمود











ابن الحاجب فيما باله هنا انصر على الامان ذو الاعيان حيث قال في **قول** وكذا سفع اربما  
كلامه هنا على التفسير لان الزمن المعلوم ما يدغم فيه او على هذا فوله كسرة عند ضم  
فيما لو صور تميز احدهما ان يكون العجم الواحد بين الشريكتين يستعمله كل واحد منهما اشهر  
والثانية ان يكون لهما عجمان يستعمل احدهما احول العجم بين شهور الاخر كذا  
وما تشترك في مساوات الميزان وانما يشترك في حدهما وانما يشترك في الاشياء  
جواز او في الغلة معاً وما يميزه هو ان يكونا في فسخة ابر عرفة لعيان اذ قال  
عيان من صريان مفاصلة الزمان ومفاصلة الاعيان يودهم عرو الثاني عن الزمان وليس  
كوالف ومثله ان كان المشترك بينهما واحول فتلحق القسم بالزمان لقوله وان كان المشترك  
فيه متغيرا فتعلق القسم بالزمان فيه بالغير لان متغيره بالوقت بعض احوال المشترك  
فيه واكثر من الزمان الذي يدعى تغير الانتفاع **تفسيرها** الاول قال الحاجب وعبر الوهاب  
عن المذهب انما يجوز فسخة النهايات وهي فسخة النافع بالمرافعات لا بالاجبار والف  
عنة وعلى هذا انصر ابر عرفة وفيه قطع عيان والذات في المصنفات لا يجوز بالسهمية على  
مذهب ابن الفلاس ولا يجوز عليها من ابدانها وانكروا لا على المرافعات التي في اقل  
المفومات من هذا الباب فسخة الحبس لا غلط فيها انه يفسخ ويغير على القسم من ابدان  
ويبقى بينهم ان يحوث بينهم من الموت او الولادة ما يغيره بزيادة او نقصان وانما هو في  
الذي الك بقوله من حصر في مضمه على ولده وولده او ان الحبس يفسخ بينهم اعني على عدم  
الولد وولد الولد ويغير ذلك من الكون اهر الماخوذة في مضاف اليه فكل ابدان يفسخ  
بما لا يخرج من ذهاب الذي الك بقوله ملك في الموتة ان الحبس مما لا يفسخ ولا يغير في  
انه لا يفسخ الا ان يتراضى الحبس عليه على فسخة فسخة اغتلا في جورة الك لانه  
انهم وقد عثر ابن سفل هو في الافعال الاشياء الشذوذة في البر عرفة والمفرد حمل  
القسم على ثمن المنفعة ومنعه على الرنح الحبس فسخة **قوله** وجاز هو  
على كسره ان جزوا ان كسره شمر لا خفا ان هو العبرة جيرة موافقة لقوله  
في المروقة واداسر فسخة الصوف على انصر العظم ان جزاه الا ان ايام فريدي

ورقة صور سحما اليهما **قوله** في بعض النسخ ان لم يميز وكانه املاح من  
لم يميز معناه **قوله** وخيار احدهما كالباع اي في قدر زمانه ولا كان تشبيها  
ضابعا لغير وايوه **قوله** وخيل في كسره كفاستقه على العربي ولم تكسره على شجر  
ان وجرت سعة اشار به لقوله في المروقة فاذا اكتسبت فسخة حملت على سعة  
الباع في كسره الكفاستقه فان كان الكسره بضم فتيه لم تكسره في الك على الشجر ان اجبت  
دونها من ضفتيه منسجعا وان لم يميز الشجر فان ضاوع في الك كسرت في صوف  
شجر هم ان كانت سعة بلدهم كسره كسره الفهر على حافتيه ابو الحبس الصغين  
واما ان لم تكن تلك سعة بلدهم يعلم ان النهر حمله الى حيث يكسره **قوله** وحيث غلبت  
فمع ان لا غلبة على الثلث والاثنيث كذا قال ابر عرفة في رسم شك من سماع ابن  
الفاس من كتاب السلطان ونضه واما غلبة الفع من التيز والغلة عند البيع فبالد  
واجب ان كان التيز والغلة فيه كثير يقع في اكثر من الثلث كان بيعه على ما هو عليه  
من الغرر ومستحب ان كان التيز والغلة فيه يسيرا **قوله** يقال الغلة بالغير المحجة  
وبالغير الممثلة فانه عيان في كتاب القسم **قوله** في رسم ان خرجت من سماع  
عيسى من جامع البيوع قال ملك ما باسرا في جعل في الحمل الماء الذي لا يصلح الا به قال  
ابن رشد وكوالف الماء يجعل في اللبن لاستخراج زبد فانه ملك في اول رسم من سماع  
اشهد من كتاب السلطان **قوله** وجمع تيز ولو كسره وجرير معكوب على ما عمل  
جان عيان التيز يفتح الباء اختلف في الكتاب في كل ما يفسر كان صوب او خرا او كتابا  
لوقفا او حريرا عيكلا او غير عيك **قوله** وتقرأ وزر عان لم يجره كفا اشار به هذا  
لهذه م قوله في المروقة واداسر فسخة الباع الصغير بالتيز على ان يخذاه كما  
نعم انما اختلفوا حتى يخرج جان وجه الحكم وان لم يختلف حافتيه اليه وان  
افسهما لوقفا اخرهما صاحبه بامر عربي بطله جان في الك كما يجوز في الباع الصغير  
بلى ثلثة بلى ثلثين على ان يخذاه مكانها ولم يفسد قوله في ابا اسر فسخة التيز  
فان يسر وصلاحه بالتيز على ان يصره مكانها ان كان يستماع ان يعد ايضهما



في قسمه ثمرها وكذا في القسمين  
 في ذلك كله كقوله او فاما كذا في المورثة في النزع واما الكتمان في التوابع  
 لا يعتمد في قسم الكتمان فتا ورعيته فيه او بعد زوالها حتى يدق فيقسم على اهلها القدر  
 وزاد في كسر الفطن فيلزم والحيث كذا في نكرو والاحكام منع وفي التوابع ايضا فالرجحان  
 يجوز في قسم الكتمان فاما لم يجمع وحزم ما قد جمع قبل ادخاله الماء وبعد اخراجه وقبل ان ينفذ  
 ويعود على التعديل او التحيز او الرضى بالنفصل وقال اللخمي قال ملك في كتاب ابن حبيب  
 كل ما يجوز فيه التقاضي فلا يبرأ من قسمته في شجرة على التمر وكذا في بساتين او الاراضي  
 مضمرة مثل العواكر الموضوعة وتصر الجاهل ومن قبل الكتمان والنكف والتورود التميز في اوان  
 كان الكتمان او الخفاء فاما في ان يجمع او بعد ملجمه قال ابو الحسن الضعيف ونظر هل يقوم  
 جواز قسم الكتمان فتا من قوله في المورثة وكذا في النكف والتبريد **قوله** كذا في كسر الكيس هو  
 كالا يستثنى من قوله وحل يبعه وكذا في قوله في كلام ابن الحاجب قال ابو الحسن الضعيف  
 وفيه تافض بعضهم بينهم فقالوا لعله انما اشرك في الطيب هناك لكونه يجوز تافضه  
 بعد القسم الى ان يصير ثمر او لا يملك القسم واجاز هنا البلع ان كانوا لا يتركونه الى الطيب  
 وفيه في التوضيح وما يزيده بيان انه حال هناك في المورثة اراي بعضهم تيسيره  
 وهذا انما قال في كل هذا بلحاظ بيع الاخر بلحاظ اولوا اراي بعضهم تيسيره في بحر  
 قسمه بلحاظ **قوله** كما يبع المستثنى ثمره هو يجوز في العبارة ان الحكم يوجب  
 بقاء الثمرة المأبودة للبايع **قوله** او فيه تراجع الا ان يقل هذا الاستثناء للحمي  
 قال لان هذا مما لا بد منه ولا يتفوق الغالب ان تكون قيمة الثمرين سواء ان عرفه  
 كما هو الروايات منع التعديل في قسم الفرعة بالغير **قوله** كسرت بينهما قال في  
 المأبودة انما هي قسم الشريك في الثمر ولم يشتر كما ان يفهما بينهما حاجزا فلا يحكم  
 بذلك عليهما او يقال المأبودة عن الرخ الذي اشترى على نفسه في حكم ان يشترى واراشتر  
 كما في ذلك لم يجوز له اخذ من نصيب كل واحد منهما نصف بناء الجدار وان كان احدهما  
 اقل نصيبا من صاحبه وكذا في تكون الثقة بينهما بالسواء الى ان يبلغ مبلغ الشتر

الستر انما هو في ذلك حوا ولا اختلاف في هذا علمه انتهى وانما القسط  
 يتم فيه علمه في ذلك الحوا ولا اختلاف في هذا علمه انتهى وانما القسط  
 يجوز الرضى بغير تحيز ان فيه كسرها لم يبع في ثمره وخرافهم على بعض النسخ  
**واما** الجدار بين الرضى بسفك محصل ان يشترى في بناءه اربعة افوا وتكلم عليه  
 ابن عرفة في باب الشراكة **قوله** كسره سهم وورثة اي كما يجمع اهل السهم  
 الواحد اياها فاسموا بقرعة الورثة ولو اسفك قوله وورثة ما حصر في ذلك **قوله** او كتب  
 المفسوم واعلم في كل ما كان معكوف على رضى على كتب الشراكة **قوله** ان تعا حشر او  
 ثبت بقتل التعا حشر ما ظهر لغير اهل المعوق والقبول شهادة اهل المعوقه بالتعاضد  
 قال ابو الحسن الضعيف **قوله** كما امر اذ ان خلا مفعوما كذا في ابو عمر **قوله** واجبر لها  
 كل ان اتبع كل لما ذكره التوضيح ما يبيها من الخلاف فلو وقع الخلاف بين جدير احدهما  
 ان تكون الذار للقيمة او من ميراث وان كانت للتجارة لم تقسم بالبقا ولا في اقصا الشريكة  
 خلاف ما دخل عليه وتايبهما ان هذا انما هو في قسم الفرعة واما اقسمة المراضاة و  
 الرضايات فلا يجزى عليهما من اياهما الا انهما راجعا الى البيع والاجارة ولا يجزى احد  
 عليهما انتهى والثاني كما هو الاول قاله اللخمي والنزم عياضه في البيع وياتي ان شاء الله  
**قوله** والبيع ان نصت حصته شريكه معرفة لا كمرح غلة او اشترى بعضا كاهم انه  
 يجزى على ما لا يقسم لنفس حصته شريكه معرفة ولو التزم ادا فلان النقص لشريكه  
 على ان يبيع مرفعا فاقوله مع قول اللخمي في كتاب الوصايا الا واما في حصة واراضه بينه  
 الصغير والعمو فلو عا الكبار فذا الكبار الى البيع فان رضىوا ببيع انصبايهم خاصة  
 جاز وبقي العبد على حاله في الوصية وارادوا ان يبيع الجميع ان يبيع انصبايهم با  
 فبرادها بنسبها كان ذلك لهم على قول ملك الا ان يراد ان يبيع بغيره حصصا او يبيع  
 الشراكة فذكر في ذلك اللخمي ولا يباع على الصغير انصبايهم انتهى ولم يخرج عليه ابن عرفة  
 هناك قوة عارضة واما الاستثناء ربع الغلة وهو قول ابن رشد وقيل في الاجوبة  
 ولا يحكم ببيع مالا يقسم اياه على اهل الاشراف الا في اهل الاشراف في القسمة وفيه نظر



يشترى كذا دارا والحياتك **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 في التنبهات كان شيئا الفاضل **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 للشك في الانفراد **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 بخلاف ما يرد للشك في الانفراد بالمنازع والشك في فيه **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 منها العلة فلما يكتم بعضها **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 في شراء بعضها أكثر من الرغبة في شراء جميعها بخلاف دور الشك في ما يرد  
 أحول الاشتراك الاختصاص به **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 بعد ما قرر أن المذهب **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 عادة أن تشتري الجملة أكثر مما في ربيع العلة وغيره إلا أن يكون في ذلك عذر  
 بل أنه لسروان كان وهو نادى ويلزم على مقتضى قوله **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
**ووجرت** بكتبه بله يناسب شيخنا في الفلاس **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 نافلا من كتاب **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 الخمس يفتي بأن الشريك بأن الشريك إذا قال أنا وده النفق الذي ينال شريك في  
 بيع نصيبه مجرد أجزالك له ولما قال الشريك أن العلة فلان توفقت بازالة الضرر  
 عنه بالنقص الذي يناله في بيع نصيبه انتهى ومنه يظهر أنه لا خصوصية عند  
 الخمس للعب في الوصي المتقدم الذكر وإن كان يتم أن يخصه ليل لا يكر على إلا  
 يصار بالانكاح **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 هو فيه كان كفيف الثمر كاليدار والحوانيت ونحوها وأما البراءة الكثيرة الأمان  
 كالغنائم والعصاة التي يبيع النقيب فيها أفضل وأرغب عند الناس من شراء  
 جميعها فإنه لا ينبغي أن يختلف في إيراد بيع نصيبه منها خاصة إذا لا يناله  
 في ذلك بحسب أن كثير من الناس يرغب في شراء النقيب من الخصام والعقد وقله  
 نفسه ولا يرغب في شراء جميعه لكثرة ثمنه وتعدده انتهى **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 لشترى بعضا وقال في التنبهات يجب أن يكون هو الجير فيما ورت أو اشتراك

الاشتراك

الاشتراك جملة وفي عهده وأما لو اشترى كل واحد منهم جزءا من أصله  
 بغير علم **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 بغير ذلك **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 لأنه كذا اشترى فلا يملكه الربح فيها **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 وعنه نقله ابن عرفة فكان له يسير القيمة إلا أنه قال فيله والمعروف الحكم  
 ببيع ماله في نفسه بغير شرك فيه لم يدخل على الشركة وفيه عذر واحد **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 فمن حله مجرد أن ينفقه في بيع كليه وقال المنجي في كتاب الشريعة من أوصى  
 بثقله للمساكين فباع الوصي ثلث أرضه ولا شفعة فيه لأن بيع الوصي له كبيع  
 كبيع الميت قاله سمعون وقال غيره فيه الشفعة للورثة قال ابن القفاري  
 وهو الأصح أنه خول الضرر على الورثة ونحوه إلى ذلك لا يخرج من ماله من ماله  
 مشتركة في ماله مستهزم ولم يحتل القسم ابن عرفة تعليله نظر في قبول عور  
 البيع من دخل على الشركة انتهى **باب** في أمثلة الخصام والردا ويشهد ذلك ما في العلة فلا قال  
 شيخنا أبا الفاس التاز عور ما نصه كريقة عياض اشتراكا في المداخل  
 في عور الشريك إلى البيع وكريقة الخمس خلاف هذا والله لا يشترى كذا  
 الأصل فيها جعلت له الشفعة مالا بنفس خوف أن يدعوا المشتري للبيع والمشتري  
 أنما دخل وحده وقد جعله يدعوا إلى البيع وتكرر هذا من كلامه في باب تشافع  
 الورثة والشركاء من كتاب الشفعة انتهى على أن ابن عبيد السلام عرافا عياض  
 للخصم فأنمله نصيبه من تقدم الخمس الاختلاف في الفسدة الجبرية إنما هو  
 إذا كانت الدار ميراثا أو لفتية فإن كانت للتجارة لم تقسم فولا واحدا لأن فيه  
 نقصا للشر وهو خلاف ما ذكره عليه قال عياض وعلى قول الخصم ما اشترى  
 للتجارة لا يجير على نفسه من أياه يجب أن لا يجير من أياه عليه لأنه على الشركة  
 دخل فيه حتى يباع جملة فقال ابن عرفة في قوله على بيعه جملة موكد فيقول  
 عوازه بيعه جملة فكيف يصح قوله لا يجير على البيع من أياه وأما البيع اعتبارا

بيق







قوله له بعض الفقهاء اذا املأوا درهم اربعة والآخر البيع يودي على السلعة فاما  
بلغت ثمنها كان لصاحب المزايدة اخذها بذلك الا ان يرد عليه الاخر فيسقط اوجهها  
حتى يسلمها الاخر لهم لاحابهم بالزيادة فليتر من اثناس وما ذكره عن بعض الفقهاء قوله  
ان يوسع بعض شيوخه ان يربط القسمة الكسرة والعلل لا يجد هو التفرع في بيع  
هو التعليم والله تعالى التوفيق **قوله** فان قلت ما يبر صاحب ركهوم كنه فيمنه  
يوم قبضه وما يدينها وفي بعض النسخ والمعيب بينهما وكلاهما صحيح واما النسخ  
التي فيها وما سلم بينهما كالمفك الذي يورق فصح باعتبار **قوله** وان استحق نصف  
او ثلث خبير اربع وفسخت في الاكثر ان يوسع بعضه عن بعض ففها ايضا الفرو بين الله  
قال الذي يحصل عند وجود العيب او الاستحقاق بغير اربعة القسم ان ينكر وان  
كان ذلك في الربع فان رجع بمسألة الك ثمنه وان كان نحو النصف والثلث يكون  
بمسألة الك فيما يوسع صاحبها ويستحق القسم وان كان في النصف ان يفسد القسم  
واستدركه واستحققت ان يوسع هذا التحصيل وقال النسخ في الباب ما يخالفه الا مسئلة في  
حق ذكرها ولما ذكر في غير اختلاف اجوبة المسئلة في هذه المسئلة قال في محاسب الك  
اختلاف فيها المتأولون ودار فيها المتأولون وكن في بعضها كلام الموقوفين وهاضت  
فيها خلافه في بعض فقهاء المشايخ الفرو بين ان الك كله تعري في البيع  
والقسمة فهو شبه المعلوم في البيع ان الثلث في اربعة اكثر يرد منه وان القسمة على ثلاث  
في رجات تستوي فيها مع البيع في التيسير الذي لا يرد ان منه وفي الك الربع فيها دون  
وع العمل الذي يرد منه البيع ويبيع القسم ويغير فان في النصف والثلث ونحوها ملا  
يبسغ عندهم في استحقاق النصف او الثلث ويكره ذلك في ركايبا من صاحب  
ثم ذكر ما يفسد وهو ان يوسع في البيع **قوله** لو اوز المصنف ذكره على هذا  
ما خصه بالاستحقاق في ذر العيب وما ذكر التيسير في النصف والثلث بل كان يفسد  
بانه يكون بمسألة الك في ركايبا من صاحبها **قوله** لعله يرد خصوصية  
الاستحقاق في ذر العيب وانما اراد صاحب الاقل والاكثر والقوس فيهما معا

ش  
الحج

ش  
الحج

بالنسبة

بالنسبة لهما الماء واهله وهم اربعة منساج الفرو بينا كمن في النصف والثلث  
يك في حصة ثالث اسير كالمع في اربعة وبقية كذا والله تعالى اعلم **قوله** كطرو  
عرب الوفاء في بيع كل بحصة اشتمل على ثمانية انواع من حدة عشر نوعا التي في  
الفرو بينا وكانه اسفك الثلاثة لرجوعها للثمانية كما انشأ اليه في المقومات  
ورثها على ترتيب ابن الحاجب لاصولها وكلام ابن عمر في السلام كافي في اصولها وفي  
**قوله** واخرت لادمير العمل في الوصية فوان يادير عكوف على الصغير واخرت وانشأ  
بها الكلام لقول ابن رشد في المسئلة الثالثة من سماع اشهد من كتاب النسبة  
فب على هذه الثلاث مسائل الذي يودي بالبقاء ولا يتكرو في العمل والشركة لا يفسد  
الورثة بالبقاء حتى يوضع العمل والوصايا يختلف هل يحل النفاذ لها قبل وضع العمل حتى يلائم  
اولا يعمل حتى يوضع العمل بعد ان في الاعراف في الورث خلافا لاما ذكره عن جرحه  
بعض الشيوخ من العلف الذي يبعد من العمل قال في الباحة شمس لا يشك في  
ان ابن عمر حكم في ميت مات وترك امراته حاملان لا يفسد ميراثه واولاده في ثمة  
حتى يوضع العمل فانكرت عليه فقال هو امره من اوله مات ابن عمر بحجة والشيخ  
لان يودي في ثمة واستكر وضع العمل وايدخل في هذا اختلاف قول مالك في تعيين  
الوصية قبل وضع العمل لان العلة في تأخير تعيين الوصية ان يوضع العمل على قول  
من رآه الك هو ان يفسد الشركة في تعلق في حال التوفيق قبل وضع العمل فيجب  
للمورثة الرجوع على الموصي لهما يثلث ما قبضوا وعللهم مع عدم موافق غير  
معين فلا يجدون علم من يرجعون واما تأخير الذي حتى يوضع العمل فلا علة  
توجيه بل يجب ترك التوفيق وتحميل الداء الذي يخافه ان يهلك المال فيسكن  
حواصا حب الذي من غير وجه منفعة في الك للمورثة ولذا وجب ان يفسد  
في ذر الغايب مما يوجد له من المال مع بقاء ذمته ان يلك المال الوجود له كل  
احد ان يودي الذي عن الميت من تركته لوجهين احدهما ان الميت قد انقضت  
ذمته والثاني ان العمل لا يجب له في الشركة حتى يولد حيا ويستعمل حاله

قوله

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في



حکایت

[illegible]



أخذ

المصنف في كتابه... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
تحريره... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
ما يخرج منه فرائض الفرائض... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
فيستثنى... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
أو لا يستثنى... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
في موضع جواز... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
خاصة كانه اختار... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
بعض الحوائش... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
بعد قوله... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
فيلزم... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
ظالم... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
مكافئ... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
تلف... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
وله الخلاف... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
العام... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
عن المغير... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
التسليم... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
مما ينفذ... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
التألف... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
القول... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
فرائض... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
يكون... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...

بغير

المصنف في كتابه... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
تحريره... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
ما يخرج منه فرائض الفرائض... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
فيستثنى... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
أو لا يستثنى... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
في موضع جواز... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
خاصة كانه اختار... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
بعض الحوائش... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
بعد قوله... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
فيلزم... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
ظالم... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
مكافئ... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
تلف... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
وله الخلاف... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
العام... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
عن المغير... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
التسليم... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
مما ينفذ... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
التألف... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
القول... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
فرائض... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...  
يكون... قوله لا يخرج من اختصاصه أو...

بغير



بسيروا في احوال الحاجب لغيره في كل وقت من احواله واما ما ذكره في  
جارت المسافة والاشياء في غير ذلك من احواله في كل وقت من احواله  
المنع فالابن عبد السلام في كل وقت من احواله في كل وقت من احواله  
وفيله في التوضيح واما الوكيل الحاجب كله فوعدا وحوالا وكلاما  
مضافا لان بحيث البعض يجوز البيع فانه ابن يونس وغيره ومنها احتراز ابن الحاجب بقوله  
نوع وحزم ابن عرفة بان نقل الحاجب خلاف نقل ابن عرفة **قوله** ولا تنقص من الحاجب  
كانه وما عكف عليه من المنعيات جمل حالية ويحتمل غير ذلك مما فيه **قوله**  
لا مارت على الاصح كذا في بعض النسخ بالتعريف او بالخط ما رت وهو صحيح وفي بعضها  
كمارت بالتشبيه وعلى هذا فمن حقه ان يذكره قبل قوله بالاجرة **قوله** ويجوز اجرة  
مثله اي ويعود الشرع في العمل والله تعالى الشريفة **باب الاجارة**  
**قوله** او في مضمون اي في منافع مضمونة **قوله** ويجوز لسلطان كذا في ابن شرا  
سرفا ابن عرفة الجمل جاز على ما تقدم في بيعه وكذا في التوضيح وقد خلعت  
الاجارة للعمم وقد صرح في المرونة انه لا يجوز الاجارة على سلخ شكاة بشر من  
لعمها **قوله** ونحوه الخ كذا قال ابن شراسر فقال ابن عبد السلام انما الله  
مستعت للجهل بفدرها لانه كالجواز غير المروي وبيعه كذا في ابن عزم ولو كل كذا  
بار يقر الخ كذا صاع من نخالة فيحتمل ان يخرج على القولين في الذي فيون ويحتمل  
الجواز على القولين لان نخالة فيون قد تختلف باختلاف درجة النخالة غالباً والنفس  
اميل الى المساواة بين الاثنين والنخالة لان من الخبز ما يخرج نخالته كثيرة الاجزاء  
منه ما لا يخرج كذا في ابن عرفة في التوضيح واما على هذا فلا يجوز ما يبيع عندنا  
بهم في كسر العائمة فانهم يعطون الخبز اجرة معلومة والنخالة وهو مجهولة واما  
ابن عرفة فلم يذكر على ان في النخالة فخر على الخلاف في الذي فيون وقال ابن عزم في  
دخول المعصرة بالقيسور لا يجوز الا ان يكون قد را معلوما **قوله** وجزء ثوب لفساح  
احتراز بخروج الثوب من جزء الغرابية جاز وبها يفسر في توضيحه كذا في ابن الحاجب

القول

**قوله** او في مضمون اي في منافع مضمونة **قوله** ويجوز لسلطان كذا في ابن شرا  
سرفا ابن عرفة الجمل جاز على ما تقدم في بيعه وكذا في التوضيح وقد خلعت  
الاجارة للعمم وقد صرح في المرونة انه لا يجوز الاجارة على سلخ شكاة بشر من  
لعمها **قوله** ونحوه الخ كذا قال ابن شراسر فقال ابن عبد السلام انما الله  
مستعت للجهل بفدرها لانه كالجواز غير المروي وبيعه كذا في ابن عزم ولو كل كذا  
بار يقر الخ كذا صاع من نخالة فيحتمل ان يخرج على القولين في الذي فيون ويحتمل  
الجواز على القولين لان نخالة فيون قد تختلف باختلاف درجة النخالة غالباً والنفس  
اميل الى المساواة بين الاثنين والنخالة لان من الخبز ما يخرج نخالته كثيرة الاجزاء  
منه ما لا يخرج كذا في ابن عرفة في التوضيح واما على هذا فلا يجوز ما يبيع عندنا  
بهم في كسر العائمة فانهم يعطون الخبز اجرة معلومة والنخالة وهو مجهولة واما  
ابن عرفة فلم يذكر على ان في النخالة فخر على الخلاف في الذي فيون وقال ابن عزم في  
دخول المعصرة بالقيسور لا يجوز الا ان يكون قد را معلوما **قوله** وجزء ثوب لفساح  
احتراز بخروج الثوب من جزء الغرابية جاز وبها يفسر في توضيحه كذا في ابن الحاجب

ع



شماره اول و دوم

وعلى انفسهم

۱۲۸







بأنه لا يجوز أن يكون في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْبِ وَالنَّارِ** ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 منهم بالآثار التي هي من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 على الأجر من غير أن يكون له من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 بفهمه ونفسه الرضا على رضاءه **وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْبِ وَالنَّارِ**  
 بفهمه الذي يستأجر من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 يستأجر من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 ويشبهه أن كان فيه عرف عامه ولا يفهمه على أن الله أئنه بالعكس حيث العرف  
 ولو كان حيث العرف على الكثير كما يفهمه التفسير لكان مساويا لما قبله لا عكسا له  
 وإذا انقضى رضاءه ظهر منه أن المصنف قد اعترف بغيره من جهة اللفظ والبيان  
 ما يفهم من قوله في كتاب الروايات والروايات من العروة ولا بأس أن تكون من جهة اللفظ والبيان  
 عليك رحلتها فإن ظاهره ولو لا التفسير لكان ذلك على رب الأياد بحال ابن عمر السلام  
 وإن كان قد ثبت فيه وأما المصنف فإنه قد جعل خلاف قول ابن الحاجب وعام  
 العامة البردعة وشبهها أو الأمانة في الركوب والنزول ورفع الأحمال وحملها  
 بالعرف أي مضموم قوله بالعرف أنه لو لم يكن عرفي لكان ذلك على الكثير وانظر هل  
 تناول المصنف الرحلة لرفع الأحمال وحملها البين من تناوله للأكاف ويشبهها  
 سواء وقد بسط أبو العسر الصغير الرحلة بحمل الأبل ويحملها والقيام بها وإن  
 هو وابن عروبة أفادته أخرى من قوله في روايات العروة أيضا وإذا كثرت من جهة اللفظ والبيان  
 ثم هي الجمل التي تركها في يديك فإن عرفت عليها ذلك الرجوع في ذلك وإن  
 كثرت من جهة اللفظ والبيان فباعت بكرايه على أن أيا السماوات والشعشع تنزلها بمالك الأمان  
 العادة أن رب الأهل هو الذي يرسلها فكأن ابن عروبة والألفاظ بمقتضى القواعد  
 أن يلزم المكون البردعة والتفسير ونحوهما لا مفعولة المكون والحمل إلى سمع عيسى  
 من ابن القاسم فيمن أكثر من قوله لا سلم له فقال الربيع جعله ساقا له فيؤتى ولم يشهد

ولم يشهد

بأنه لا يجوز أن يكون في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْبِ وَالنَّارِ** ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 منهم بالآثار التي هي من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 على الأجر من غير أن يكون له من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 بفهمه ونفسه الرضا على رضاءه **وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْبِ وَالنَّارِ**  
 بفهمه الذي يستأجر من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 يستأجر من جهة اللفظ والبيان فأيضا ما لا يليق به من جهة اللفظ والبيان  
 ويشبهه أن كان فيه عرف عامه ولا يفهمه على أن الله أئنه بالعكس حيث العرف  
 ولو كان حيث العرف على الكثير كما يفهمه التفسير لكان مساويا لما قبله لا عكسا له  
 وإذا انقضى رضاءه ظهر منه أن المصنف قد اعترف بغيره من جهة اللفظ والبيان  
 ما يفهم من قوله في كتاب الروايات والروايات من العروة ولا بأس أن تكون من جهة اللفظ والبيان  
 عليك رحلتها فإن ظاهره ولو لا التفسير لكان ذلك على رب الأياد بحال ابن عمر السلام  
 وإن كان قد ثبت فيه وأما المصنف فإنه قد جعل خلاف قول ابن الحاجب وعام  
 العامة البردعة وشبهها أو الأمانة في الركوب والنزول ورفع الأحمال وحملها  
 بالعرف أي مضموم قوله بالعرف أنه لو لم يكن عرفي لكان ذلك على الكثير وانظر هل  
 تناول المصنف الرحلة لرفع الأحمال وحملها البين من تناوله للأكاف ويشبهها  
 سواء وقد بسط أبو العسر الصغير الرحلة بحمل الأبل ويحملها والقيام بها وإن  
 هو وابن عروبة أفادته أخرى من قوله في روايات العروة أيضا وإذا كثرت من جهة اللفظ والبيان  
 ثم هي الجمل التي تركها في يديك فإن عرفت عليها ذلك الرجوع في ذلك وإن  
 كثرت من جهة اللفظ والبيان فباعت بكرايه على أن أيا السماوات والشعشع تنزلها بمالك الأمان  
 العادة أن رب الأهل هو الذي يرسلها فكأن ابن عروبة والألفاظ بمقتضى القواعد  
 أن يلزم المكون البردعة والتفسير ونحوهما لا مفعولة المكون والحمل إلى سمع عيسى  
 من ابن القاسم فيمن أكثر من قوله لا سلم له فقال الربيع جعله ساقا له فيؤتى ولم يشهد

ابن عمر السلام

فوله

**فعله** كذا، الروايات والروايات **فوله** وكذا







فيا ترى يكون المنفعة فانما العلم والاعلم فلا يجب ان العلم  
 في مع الكراه حتى يجمع الزرع ويستقيم على الماء فيقول ما مونة السيل من الارض  
 غير المامونة كما ان الكلاب يجرى او من رغبة يبلغها الماء من غير ان يكون  
 لا يبلغها ولا يكون مقامه عليها وتقسيم النخيل في هذا الباب عجيب فقول  
 وعلى ان يجرى منها ثلاثة او ينزلها ان عروى كناية المونة في الارز بنفسه ان كانت  
 مامونة لان زيادة الحرارة والتربيل منفعة تنفع في الارض ان لم يقع زرعها في حين  
 انشركه في غير المامونة فقول له وارض سنين في شجر بها سنين مستقبلة في بعض  
 النسخ كذا في الكلاب وفي بعضها في بالام وان كان بالكل في ارض منقورة وسنين  
 كثر في الكلام منقورة على من غير منقورة به ومنشبه في ان المنفعة به فكان اعم من  
 قوله وارض مكر عشرين وليس ينكر ان يعمل شمول هو الجوار والارض للعرس والبناء بجلاي  
 الا ان يكون في بعض النسخ في الاول ان هذا هو ما لا يشبهه فغيره في ما اشار به اليه  
 من نثر المونة وان كان بالام بل على ارض غير منقورة وسنين مضاد اليه ونزاع السيرة  
 ان الاضافة تقع باذن من سبب وخيبر والكلام منقورة على فرع واحد وهو نثر المونة  
 المنقورة اليه وكأنه يقول وارض مكر عشرين ماضية سنين مستقبلة لمن غير منقورة  
 نثر في السيرة الماضية وفيه فلو **قول له** وان قيل لا شك انه اشار به لقوله في  
 المونة ولو انشركت ارضا ما لم يجرى غيرها ثم انقضت مونة الكرا وفيها  
 غرسه فلو ان تكثر بها من رغبة سنين من رغبة ثم ان ارضا الغار من الارض  
 غرسه واذا كان لهذا الشار وكانه يقول على سبيل الاغيار وان كان الشجر لغيري  
 في الشجر **فجوز** في اطلاق في الشجر على ما هو اعم من غرسها والتفت بها كعبه بعد  
 رغبة ان ذكره بصيغة ولا يجب ما في ذلك وعبارة النسخ ان في الكرا بها لغيري  
 شجر بها وغير سنين مستقبلة ودخل في الغير الا حنبس والعزم سواء وان لم يذكر في  
 المونة فقول الله تعالى **قول له** ما زرع اشار به لقوله في المونة قال ابن الفاسم  
 ولو كان موضع الشجر زرع اخر لم يكن له الا ارض ان يجرى بها مادام زرع هذا فيها

الحركات

فجوز

الزروع

فيا ترى انما النفع لا حاشا له ان لا ينفذ قوله وسر كسر مر حاضرا اشار  
 به لقوله في المونة من ان يجرى ارضا او حشا او يجرى كسر المراهيض والثراب وغسله  
 الحشا على القسوة جاز لان معروى وجهه فكأنه في انه على المكثرة حتى  
 يشركه على ربه الله او وفده فال بعد ومن انشركه ارضا على رغبة ام رغبة او كسر  
 المراهيض فيلحق لانه فيل ما هنا فيل حوت وما هناك فيل سبوق كما هما  
 عياض اذ التيسير فيل ما هنا في غير الغنادق وما هناك في الغنادق كما في سماع ابي  
 زيد **قول له** او مونة وتفسير من كرا المونة الاصلاح والتكثير الكثر وهو جعل  
 الكثير على سكونها والشركه هنا من رغبة الغار والذات من كرا في الجلاء التي فيها  
 اما المونة ومن انشركه ارضا او حشا على ان ما احتاج اليه من غيرة رغبة الكثير  
 في انشركه ان كان من الكرا جاز واما التكثير من الكرا على ما يصرح به في المونة  
 وانما قال ومن انشركه ارضا على ان عليه تكثير السيرة جاز انما سمي تكثيرها  
 في السنة مرة او مرتين او في كل سنين مرة لانه معلوم بقول ابن الفاسم ان غير ذلك  
 ان هو ان زيادة على الكرا فيكون انشركه منه بما سمي وبالتكثير او ذلك من الكرا على  
 ما تقدم **قول له** وجب ان لم يجب هذا الفسخ كذا ابن فخر وقال جاز ان  
 الكرا على النفع بالشركه او العرب ولولا في المونة في جامع الضرر فقال هذا  
 والكرا على النفع او كان ستم النفع واللام يجوز ان لا يجرى عليه بالهرم  
 واما النفعي فقال في المراهيض كثر من المراهيض في سنة او في سنة او احتاجت  
 الغار المونة رغبة المكثرة من العشر في سنة او في سنة او احتاجت  
 ما رغبة الشركه في سنة العفد لا الفصد في ذلك ما يحتاج في الغالب الى اصلاحه  
 مثل خشبة تنكسر وترفع حايك وما اشبه ذلك مما يقل حكمه وايود في حمله  
 الرغز **قول له** وان غارت غير كثر وسنين بعد زرع انفتحت حصة سنة بفت  
 مكثروا اسم معقول وسنين متعلونه والظاهر في زرع انه مصدر مضاد للمعقول  
 قوله ان اشبه وجرى اشبه راجع للمعقول الاربعة بجلاي حاز بالماء المهمة قوله

٢٥















اِنْ شَا  
اِنْ شَا

[illegible][illegible]

22



























البلد قال ابن عباس لا يجرى في المصروف والمصدق من السجود وهو من حال المحو والستر  
ما لا يعرفه غير البلد وامراء عصره يغصرونه في غير البلد على المصروف في الكثرة  
المتكلمين في اعراض الناس انما هم من المعتد في البلد فاما كل الفلاح في غير بلد فاحسنه  
بقول كلام الناس فيه وقال ابن عباس في فضله بلدا يعلمون كونه من اهل البلد في هذا النحو  
موجب للمعرفة عنه لفساح الفضلة بالميل الى اربابهم ومعاربهم فوله وزايد في  
الرهارة عكف على ذبيح وبلا وصف او عفل زايده الدهاء واذا ضحك زيد باسكان الياء  
من غير العكاف موصولا معكوبا على مصدر فلا يحتاج الى رفع حروف المنعوت قال الطبري  
الزيادة في عطفه المعضية الى الدهاء والمتر من موصولة وقد عزى ابن الخطاب زيادة  
نرسية وقال كرهت ان احمل الناس على فضل عفلك وكان من الدهاء وقال ابو عمر  
في الاستيعاب كان محمد بن الخطاب قد استعمله على بعض صفات البصرة او بعض اعمال  
البصرة وقيل بان كاتبه الاية موسى فلما شهور على الخيرة مع الثلاثة ولم يفتح الشهادة  
عزله فقال يا امير المؤمنين اخبر الناس انك لم تعرفني فخرت في حال بعض اهل الاخبار انه قال  
له ما عرفتك فخرت في ولائك كرهت ان احمل الناس على فضل عفلك ولعل الزيادة في انكار  
ابن عبد السلام في هذه الحكاية فوله وبكأنه تسود كذا في ابن الحاجب في الهداية  
المستحبة كونه سليما من بكانة السوء فقال ابن عباس في هذه الدعوة اخبر من هذا  
نحوه ان يستبكر اهل الدين والامانة والعدالة والنزاهة يستعير بهم وهذا اخبر من  
كونه سليما من بكانة السوء واما تفسير السلام من بكانة السوء فيقتضي قول الصبي  
انها من الشر وكذا الواجبة قال ابو محمد عنه يفتح للامام او بعض من فضاه من يفتش  
عليه الضعف والوهن او بكانة السوء واما من عليه الجور فوله وان قيل شهادته  
بعده انه قضى بكذا كذا قال ابن الحاجب فقال ابن عباس في مذهبهم فوله بعد العزلة في  
العزلة في قوله مذهبهم ليس كذلك في سماع اصبح شهادة القاضي بفضاء قضى  
وهو معزول او غير معزول ان قيل ابن عباس في هذه المسئلة معزول وهو في قول القائل  
في قبل عزله فضيت لفلان بكذا الا في قول ابن عباس في الشهادة في كتابهم في غير هذا

فلا

من يجرى في المصروف والمصدق من السجود وهو من حال المحو والستر  
ما لا يعرفه غير البلد وامراء عصره يغصرونه في غير البلد على المصروف في الكثرة  
المتكلمين في اعراض الناس انما هم من المعتد في البلد فاما كل الفلاح في غير بلد فاحسنه  
بقول كلام الناس فيه وقال ابن عباس في فضله بلدا يعلمون كونه من اهل البلد في هذا النحو  
موجب للمعرفة عنه لفساح الفضلة بالميل الى اربابهم ومعاربهم فوله وزايد في  
الرهارة عكف على ذبيح وبلا وصف او عفل زايده الدهاء واذا ضحك زيد باسكان الياء  
من غير العكاف موصولا معكوبا على مصدر فلا يحتاج الى رفع حروف المنعوت قال الطبري  
الزيادة في عطفه المعضية الى الدهاء والمتر من موصولة وقد عزى ابن الخطاب زيادة  
نرسية وقال كرهت ان احمل الناس على فضل عفلك وكان من الدهاء وقال ابو عمر  
في الاستيعاب كان محمد بن الخطاب قد استعمله على بعض صفات البصرة او بعض اعمال  
البصرة وقيل بان كاتبه الاية موسى فلما شهور على الخيرة مع الثلاثة ولم يفتح الشهادة  
عزله فقال يا امير المؤمنين اخبر الناس انك لم تعرفني فخرت في حال بعض اهل الاخبار انه قال  
له ما عرفتك فخرت في ولائك كرهت ان احمل الناس على فضل عفلك ولعل الزيادة في انكار  
ابن عبد السلام في هذه الحكاية فوله وبكأنه تسود كذا في ابن الحاجب في الهداية  
المستحبة كونه سليما من بكانة السوء فقال ابن عباس في هذه الدعوة اخبر من هذا  
نحوه ان يستبكر اهل الدين والامانة والعدالة والنزاهة يستعير بهم وهذا اخبر من  
كونه سليما من بكانة السوء واما تفسير السلام من بكانة السوء فيقتضي قول الصبي  
انها من الشر وكذا الواجبة قال ابو محمد عنه يفتح للامام او بعض من فضاه من يفتش  
عليه الضعف والوهن او بكانة السوء واما من عليه الجور فوله وان قيل شهادته  
بعده انه قضى بكذا كذا قال ابن الحاجب فقال ابن عباس في مذهبهم فوله بعد العزلة في  
العزلة في قوله مذهبهم ليس كذلك في سماع اصبح شهادة القاضي بفضاء قضى  
وهو معزول او غير معزول ان قيل ابن عباس في هذه المسئلة معزول وهو في قول القائل  
في قبل عزله فضيت لفلان بكذا الا في قول ابن عباس في الشهادة في كتابهم في غير هذا

من يجرى في المصروف والمصدق من السجود وهو من حال المحو والستر  
ما لا يعرفه غير البلد وامراء عصره يغصرونه في غير البلد على المصروف في الكثرة  
المتكلمين في اعراض الناس انما هم من المعتد في البلد فاما كل الفلاح في غير بلد فاحسنه  
بقول كلام الناس فيه وقال ابن عباس في فضله بلدا يعلمون كونه من اهل البلد في هذا النحو  
موجب للمعرفة عنه لفساح الفضلة بالميل الى اربابهم ومعاربهم فوله وزايد في  
الرهارة عكف على ذبيح وبلا وصف او عفل زايده الدهاء واذا ضحك زيد باسكان الياء  
من غير العكاف موصولا معكوبا على مصدر فلا يحتاج الى رفع حروف المنعوت قال الطبري  
الزيادة في عطفه المعضية الى الدهاء والمتر من موصولة وقد عزى ابن الخطاب زيادة  
نرسية وقال كرهت ان احمل الناس على فضل عفلك وكان من الدهاء وقال ابو عمر  
في الاستيعاب كان محمد بن الخطاب قد استعمله على بعض صفات البصرة او بعض اعمال  
البصرة وقيل بان كاتبه الاية موسى فلما شهور على الخيرة مع الثلاثة ولم يفتح الشهادة  
عزله فقال يا امير المؤمنين اخبر الناس انك لم تعرفني فخرت في حال بعض اهل الاخبار انه قال  
له ما عرفتك فخرت في ولائك كرهت ان احمل الناس على فضل عفلك ولعل الزيادة في انكار  
ابن عبد السلام في هذه الحكاية فوله وبكأنه تسود كذا في ابن الحاجب في الهداية  
المستحبة كونه سليما من بكانة السوء فقال ابن عباس في هذه الدعوة اخبر من هذا  
نحوه ان يستبكر اهل الدين والامانة والعدالة والنزاهة يستعير بهم وهذا اخبر من  
كونه سليما من بكانة السوء واما تفسير السلام من بكانة السوء فيقتضي قول الصبي  
انها من الشر وكذا الواجبة قال ابو محمد عنه يفتح للامام او بعض من فضاه من يفتش  
عليه الضعف والوهن او بكانة السوء واما من عليه الجور فوله وان قيل شهادته  
بعده انه قضى بكذا كذا قال ابن الحاجب فقال ابن عباس في مذهبهم فوله بعد العزلة في  
العزلة في قوله مذهبهم ليس كذلك في سماع اصبح شهادة القاضي بفضاء قضى  
وهو معزول او غير معزول ان قيل ابن عباس في هذه المسئلة معزول وهو في قول القائل  
في قبل عزله فضيت لفلان بكذا الا في قول ابن عباس في الشهادة في كتابهم في غير هذا



وڪايت

[illegible]



الموعود بان قال الله تعالى في سورة الاحقاف  
يقر خصمه بذلك قوله في سورة الاحقاف  
عبر السلام لا يقال ان العلم والتعريف مترادفان  
عن قوله محققا لان قول المعلوم راجع الى تصور المرعي فيه ولا بد ان يكون متعينا  
الموعود والموعود عليه وفي هذا الفاضل والعفو راجع الى جزم الموعود بانه ما لا  
يتم الاخر فلا يشترط العلم لا يسمع له عليه شيء ولا يشترط العلم التعريف لا يسمع  
عليه كذا ولا يجوز وما اشبهه انتهى واما هذه العبارة لا يبرئ شاعر الا والوعود في الحقيقة  
المسموعة هي الصحيحة وهي ان تكون معلومة محققة بل هو في الحقيقة  
ابن عرفة هو نقل النوادر عن المجموعة عن عبد الملك قال في الموعود في قوله  
لم يستعمل الموعود عليه عد عواء حتى يشبهه الطالب في كل ما فيه من المطلوب  
عد عواء ونقله المازني عن المذهب وقال عنه لو قال الطالب اشتر عواء في حق المطلوب  
يشبهه لجهل مبالغه واريده جوابه بذكر مبالغه او انكاره جملة لزمه الجواب نعم فالمرشاه  
وتوالف لو قال الخزانة عليك شيئا او قال لك علي كذا والخبر ان فضيحه لا يسمع قال ابن  
عزقة فاختار ابن الحاجب بقوله وشعره الموعود ان يكون معلوما محققا فقبله ابن  
هارون وابن عبد السلام ولم يكررا فيه خلافا وفي رسم الطالب من سماع اشبه وانواع  
من كتاب النسخ سبيل عن تزوج امرأة بالبدنيل وودخل بها او افهام معها نحو من  
ثم اتيته اشهر ثم ماتت فكلبت صراخها تترى الميمر على ورثته فقال الروي على ورثته ان  
يخبروا ما نعلم بقولها عليه عواء حتى مات فقال وليصير في هذا النساء على ان واجه هذا  
الابا لروى من مهوره فقال البر شمس اوجب الميمر على الورثة في هذه الرواية على العلم  
وازم نوع ذلك المسرة عليهم خلافا لما في كتاب النكاح الثاني من الموقنة من انهم لا يصير  
عليه الا ان تزعى عليه العلم وخلاف ما في كتاب بيع الغر منها في مسطرة التزاع في  
وقت موت الجارية الغريبة المشتراة على الصفة ان كان قبل الصفة او عودها وانما

وكذا

الموعود بان قال الله تعالى في سورة الاحقاف  
يقر خصمه بذلك قوله في سورة الاحقاف  
عبر السلام لا يقال ان العلم والتعريف مترادفان  
عن قوله محققا لان قول المعلوم راجع الى تصور المرعي فيه ولا بد ان يكون متعينا  
الموعود والموعود عليه وفي هذا الفاضل والعفو راجع الى جزم الموعود بانه ما لا  
يتم الاخر فلا يشترط العلم لا يسمع له عليه شيء ولا يشترط العلم التعريف لا يسمع  
عليه كذا ولا يجوز وما اشبهه انتهى واما هذه العبارة لا يبرئ شاعر الا والوعود في الحقيقة  
المسموعة هي الصحيحة وهي ان تكون معلومة محققة بل هو في الحقيقة  
ابن عرفة هو نقل النوادر عن المجموعة عن عبد الملك قال في الموعود في قوله  
لم يستعمل الموعود عليه عد عواء حتى يشبهه الطالب في كل ما فيه من المطلوب  
عد عواء ونقله المازني عن المذهب وقال عنه لو قال الطالب اشتر عواء في حق المطلوب  
يشبهه لجهل مبالغه واريده جوابه بذكر مبالغه او انكاره جملة لزمه الجواب نعم فالمرشاه  
وتوالف لو قال الخزانة عليك شيئا او قال لك علي كذا والخبر ان فضيحه لا يسمع قال ابن  
عزقة فاختار ابن الحاجب بقوله وشعره الموعود ان يكون معلوما محققا فقبله ابن  
هارون وابن عبد السلام ولم يكررا فيه خلافا وفي رسم الطالب من سماع اشبه وانواع  
من كتاب النسخ سبيل عن تزوج امرأة بالبدنيل وودخل بها او افهام معها نحو من  
ثم اتيته اشهر ثم ماتت فكلبت صراخها تترى الميمر على ورثته فقال الروي على ورثته ان  
يخبروا ما نعلم بقولها عليه عواء حتى مات فقال وليصير في هذا النساء على ان واجه هذا  
الابا لروى من مهوره فقال البر شمس اوجب الميمر على الورثة في هذه الرواية على العلم  
وازم نوع ذلك المسرة عليهم خلافا لما في كتاب النكاح الثاني من الموقنة من انهم لا يصير  
عليه الا ان تزعى عليه العلم وخلاف ما في كتاب بيع الغر منها في مسطرة التزاع في  
وقت موت الجارية الغريبة المشتراة على الصفة ان كان قبل الصفة او عودها وانما

وكذا















فهو البصر بحكم ولا كنه فتوى فتبعه ابن الحاجب وقال ابن عمر بن الخطاب انه منقول عن علي بن ابي طالب  
بن هارون بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
والظاهر انه لا يجوز للثاني نكاحه لان قول الاول جازع مع اليقين والاحتياط والاحتياط مع اليقين  
والثلاثة احوال فسلم الشرع الخمسة يجب رعي كل حكم منها وانما حكم المكروه عدمه  
بعد وقوعه واستيصاله على قول ابن القاسم في حكم الحاكم اذا كان من علفه ترك النكاح والاحتياط في قوله  
ولم يتعد لما قبله ان يحد بالاجتهاد كسبغ برضاع كبير ونابيس مكروه عورة وهي غير  
هنا والمستقبل هاهنا ان المثل الثاني ذكرهما ابن شاسر فقال اذا راع الفاضل رضاع كبير بمكان رضاء  
الكبير بحرمه وبسبغ النكاح من اجله بالقدرة التي تثبت من حكمه هو بسبغ النكاح بحسب واما  
تحررها عليه في المستقبل فانه لا يثبت بحكمه بل يفتى في ذلك مع عدم الاجتهاد فيه وكذا في  
لوربع اليه حال المرأة نكحت في عورتها بسبغ نكاحها وحررها على زوجها كان الفدر الذي  
ثبت من حكمه بسبغ النكاح بحسب واما تحررها في المستقبل فمع عدم الاجتهاد يتبعه ابن  
الحاجب فالابن عروة وفرق بينه وبين حواشي في مسألة المعتقة واما في رضاع الكبير وغير  
صحيح او فيه نظر وبما انه ان علة منع حكم الثاني بخلاف حكم الاول هو كون حكم الثاني راعيا  
لمتعلق حكم الاول بالذات وهذا لا يرد معه وجودا وعموما اما وجودا في امثال حكم  
الحاكم الثاني بكون المتباعد الاول او فيما بعده الاصل والظاهر ان حواشي بالمبيع ولو فطره المتباعد الثاني  
بعد حكم الحاكم الاول او بغيره اخذوا ما عروا في جواز حكم عمر وعلم رضي الله تعالى عنهما  
بخلاف ما حكم به من قبلهما في قسم البع وقرر في اصول العفة اعتبار الدور الذي اثبت هذا  
ونظروا وخرنا حكم الثاني في مسألة النكاح في العورة غير راعيه لنفسه متعلق حكم الاول ان  
متعلق حكمه بالذات البسخر والتحرير تابع له فلم يرد علة منع حكم الثاني فيبطل وجوب  
حكم الثاني في مسألة رضاع الكبير راعيا لنفسه متعلق حكم الحاكم الاول بالذات وهو تحريم  
رضاع الكبير وبسبغ نكاح الكبير تابع له هو المتعلق بالذات ثانياً متعلق حكمه بالذات  
فيجب منع حكم الثاني عملاً بالعلم الواجب لضعفه فتأمل قوله وانهم غير متشابهين  
ان كان كل موثقة كذا ليدل الحاجب تالفاً لابن شاسر التابع لوجيز الغزالي وقلنا ابن عمر بن الخطاب

لا والله

ابن هارون

والظاهر ان ابن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
ابن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
والظاهر ان ابن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
والثلاثة احوال فسلم الشرع الخمسة يجب رعي كل حكم منها وانما حكم المكروه عدمه  
بعد وقوعه واستيصاله على قول ابن القاسم في حكم الحاكم اذا كان من علفه ترك النكاح والاحتياط في قوله  
ولم يتعد لما قبله ان يحد بالاجتهاد كسبغ برضاع كبير ونابيس مكروه عورة وهي غير  
هنا والمستقبل هاهنا ان المثل الثاني ذكرهما ابن شاسر فقال اذا راع الفاضل رضاع كبير بمكان رضاء  
الكبير بحرمه وبسبغ النكاح من اجله بالقدرة التي تثبت من حكمه هو بسبغ النكاح بحسب واما  
تحررها عليه في المستقبل فانه لا يثبت بحكمه بل يفتى في ذلك مع عدم الاجتهاد فيه وكذا في  
لوربع اليه حال المرأة نكحت في عورتها بسبغ نكاحها وحررها على زوجها كان الفدر الذي  
ثبت من حكمه بسبغ النكاح بحسب واما تحررها في المستقبل فمع عدم الاجتهاد يتبعه ابن  
الحاجب فالابن عروة وفرق بينه وبين حواشي في مسألة المعتقة واما في رضاع الكبير وغير  
صحيح او فيه نظر وبما انه ان علة منع حكم الثاني بخلاف حكم الاول هو كون حكم الثاني راعيا  
لمتعلق حكم الاول بالذات وهذا لا يرد معه وجودا وعموما اما وجودا في امثال حكم  
الحاكم الثاني بكون المتباعد الاول او فيما بعده الاصل والظاهر ان حواشي بالمبيع ولو فطره المتباعد الثاني  
بعد حكم الحاكم الاول او بغيره اخذوا ما عروا في جواز حكم عمر وعلم رضي الله تعالى عنهما  
بخلاف ما حكم به من قبلهما في قسم البع وقرر في اصول العفة اعتبار الدور الذي اثبت هذا  
ونظروا وخرنا حكم الثاني في مسألة النكاح في العورة غير راعيه لنفسه متعلق حكم الاول ان  
متعلق حكمه بالذات البسخر والتحرير تابع له فلم يرد علة منع حكم الثاني فيبطل وجوب  
حكم الثاني في مسألة رضاع الكبير راعيا لنفسه متعلق حكم الحاكم الاول بالذات وهو تحريم  
رضاع الكبير وبسبغ نكاح الكبير تابع له هو المتعلق بالذات ثانياً متعلق حكمه بالذات  
فيجب منع حكم الثاني عملاً بالعلم الواجب لضعفه فتأمل قوله وانهم غير متشابهين  
ان كان كل موثقة كذا ليدل الحاجب تالفاً لابن شاسر التابع لوجيز الغزالي وقلنا ابن عمر بن الخطاب

٥١

تفسير















في قوله  
فولده ان لم يكن  
فولده ان لم يكن

فليس على المحقق شيء، فوله ان لم يكن دليل على التوضيح قبله كما عطف ابن العراب وغير  
صريح من الكتابين في قوله ولا عروفاً في النجاسات عن الاستغناء قال الشيخان في تفسيرهما  
القرآن في كل شيء الا الشهادة بعضهم على بعض لئلا يسهلهم كالضراير والعسود كما لا يقبل  
فيهم على من يحسدوه وفي الاصل في المحرمات عن ابن وهب لا يجوز شهادة الفلاني على الفلاني في  
العلماء انهم اشهر الناس في اسرارهم في الشورى وما لا يكفر في ان ابن عروة العمري على  
خلاف هذا وشهادة ذوق القبول منهم في قوله كغيرهم ولا عروفاً في النجاسات فيهم في النجاسات  
بغير انهم في سيفر المصنف وما عاين على مثله قوله ولو على ابنه هذا قول ابن الفاسم في سماع  
عيسى وزاد ولو كان مثل ابن شريح وسليم بن القاسم ابن عروة عن عبد الرحمن بن شريح بن شريح  
المعاصر وسليم بن ابن القاسم من اصحاب عبد الرحمن بن القاسم قوله او مسلم وكابر فهو خير  
الاغنياء وكانه قال ولو كانت العداوة الرئوسية بين مسلم وكابر قوله بعروها تشتمع و  
تشتمع بالمحرم على ما لا يشك في كونه هو في نواز الاصبع من الشهادات ان تشتمع من باب  
الشفقة لا تشتمع من باب الانتقام وقال فيه انه لا يفرح وحكي ابن شريح عنه انه فصل في الترافعة  
بين المتخاصمين والشاك وحكي ابن ابي شيون انه فادح واستظفهم وكلام المصنف في التوضيح  
يدل انهم يقف على نقل ابن شريح هذا قوله واعتمد في احسان بحنة اي مخالطة وهي عبارة المازري  
وع بعض النسخ بعنة اي بافتحان وهو قول ابن شريح وابن العراب بالخبرة الباطنة وعلى كل  
حال وهو في كبر رتبة المازري وعرو ابن عروة احتمال في رجوع كبر رتبة ابن شريح في المقدمات اليها  
قوله ولا ان حرم على الزلة نعم فيما روي فيه لفساد او صبا او روق شتم العسوف  
فساد الكبير وفساد المعصية وفيه صريح غير هذا قوله او من حد مباح فيه ابن شريح  
هو المشهور من قول ابن الفاسم قوله والقدان المعسر لربه اي لرب الدنيا كقوله اذا  
نعم السعيه جرو اليه اي الي الشفعة وخبط في التوضيح المكنون بتخفيف الدال على انه  
اسم معروفاً من اذان الشرايع وهو في بعض نسخ ابن العراب بتشديد الدال على انه اسم وعاء من اذان  
المشرك الدال الخماس هو اصله اذ تيمر على وزنه او لاها صحيح قال في محرم العن الأنت  
الرجل اعلمينه في ما وهذا يشهد للاول اسم فالواذان واستند ان ذلك اخذ الغير وهذا يشهد

قاله

الشيء وعروها يجوز في الالة في النجاسات في قوله ما نال انت الرجل افرقتة وهو  
مكرر ومعنى قوله ما نال انت الرجل افرقتة ان كان متمايزاً فيه مثله ابن شريح سماع حكي  
بالاخر من العامة فيقول حلفت بالطلاء الا اكل ولا ناكل منه بعد ذلك يشتمه ان كنت نوبت  
بالاخر من العامة فيقول حلفت بالطلاء الا اكل ولا ناكل منه بعد ذلك يشتمه ان كنت نوبت  
كله بعد شتمه لم يحزله ان يشتمه عليه بوالد لانه يعلم من باطن اليه من خلاف ما يوجب له  
هو ما انتهى وهو جار مع ما في المرونة قوله ولا عاين على مثله كذا حكى ابن شريح في رسم القبلة  
من سماع ابن القاسم وعرو ابن وهب في المسسوفة وفيه مناهة ليشتم من هذا عن قوله ولا  
عرو قوله ولا عاين من العامة كذا في سماع سمعوز ان في قول الجواب من العمل المضروب على ابنه  
جرحه قال ابن شريح هو من المحرمات وعنده عن ابيه اقبلوا في الد من العمل على الجمالية الذين  
انما جعل لهم في الامور والوجوهها في رزقها في وجوهها بالاجتهاد واما الامراء  
الذين فيهم الخليفة او خليفة من الامراء ووجوهها في وجوهها بالاجتهاد واما الامراء  
وتشتمه من امراء البلاد الذين فيهم جميع امورها الجواب من كبرها بالخلاف فان كان اخذ  
ابن عكر وجوابه العباد فيمن اوجده قوله ولعب بن شريح في النكاح كبرها في كبرها  
الاستغناء يخرج الرجل بصناعة النيو وز المنصر جان على هو من فعل النصارى لغو النصارى  
على الله عليه وسلم من احب فوما قبله منهم وقوله عليه السلام من عمل على البصر عليه السلام فليس  
مسا انتهى وقد ذكر ابن العراب في الموطأ من روى عن اهل مصر مضاربهم بالجلود في زمن الحجاز حتى  
يتعد على البصا لسلوك كبرياتهم قوله ومثل كذا في نواز سمعوز قوله وبافترائه جبارة  
من المعصية في ويخرج باستسما في حجارة المسجود وان في مثلهما والله في التواذر سمعوز  
في كتاب ابنه في الله ياخذ من لبن او حجارة اشترى للمسجود اعترى بذلك وقال في التواذر وردت  
مثلهما قال في بعض مثل هذا ويذكر ان الذي يجوز له قوله والذكاة كبر رفته كذا في ابن سمعوز  
عن ابيه فيمن لا يعرف بها الما وهو من نجس عليه زكاته ابن عروة الا ان يكون من ماله كبرها  
يقف في زكاته كحقيق في النصاب كانه لا يتوقف اخراجه على معرفة فوري وهذا في العن ابي  
الما شقة والنزع قوله والشاهد حشر يقصر اشتراط الحكم باسلامه من باب اخر قوله فيمن



الرجل من شهادته غير سبيل

نهر اعلم مما ذكره الخصم عيب الرضا بكونه من غير الشهادة والاعتراف هو انه  
 في المرونة وتجوز شهادته ابن عشر سنين وانما يضاف اليها انهم يقررون الشهادة عليه  
 في علم ابن الحاجب على انه اشارة في التوضيح الاستغناء عنه بالتمييز وليس بظاهر قوله  
 يقدم رجوعهم وانما يرجعهم ابن عمر في الاظهر اعتبار منع الكفر بقول شهادته من غير  
 قوله ولكل النظر للعروة استار به لقوله في كتاب الترجيح من المرونة فيلزم ان يشهد اربعة على  
 رجل بالبرائة فيلزم ان يكونوا النظر اليهم ثبت الشهادة فالقول يشهد الشهود الا انها  
 ما قصدها ابن هارون بعد ما جازته في اختلاف الزوجين عيب العرج نظر النيساب واليه ليس  
 بطاير من ذلك وكذا ان اختلاف الاصابة وهو كذا في النص في النيساب واليه اذ العرويين  
 في ذلك مستلزم اورد ابن عمر الشلح واجاب بقوله ان كبري الحكيم في الشهادة وان قيل  
 بصحتها الخاصة وكبري الحكيم في تلك الصور غير مختص في الشهادة بلها غير ذلك من الوجوه  
 التي ذكرها القضاة في محلها فلا ينبغي ان يرتكب عزم وهو النظر في العرج من غير ضرورة ابن عمر  
 يريد بان صورة المنظر انما هو ان المنيكرا ثياب العيب الا بالنظر وكان يحجب لنا الجواب ثلاثا  
 جم الاول ان كبري الحكيم وثبت العيب حولا لا في حوالته اكر لقوله في المرونة فيمن يرفع  
 يحجز رجل عوا فيقع للسرعة ويسفك الفصام الثاني ما لاجله النظر وهو الزنوي يحفظ العوج  
 اوراقه وثبت العيب محتمل على السوية الثالث المنظر اليه في الزنوي انما هو مشيب الحشفة  
 ولا يستلزم في كبري الحكيم بالاحاطة بالنظر الى العرج ما يستلزمه الى العيب الخصم قوله وكيف يشهد  
 الشهود الاها كذا يريد ان نحو النظر لا يبطر الشهادة كما كان الصواب اقامة العوج هذا خسر  
 فيما كان محروما بالفساد واما ما لم يذكر محروما بالفساد فليس فيه نظر فيصح ان يقال لا يشهدون  
 عداك ولا يطمون في قبول الشهادة كما انبوا اليوم من الشتر وانهم لو ثبتت كذا لم لا سأل  
 لهم لا يبلغوا الشهادة ويصح ان يقال يشهدون عن فين في ذلك فان في هذا من بعد  
 اليوم بلغوا الشهادة فلم يجد القاض واليسر او لان مراعات فدية من النادر اخرج  
 وقوله في المرونة هو فذوب وهو يعلم انه زني حاله القيام بحد موفقه في المازي وعجز  
 نكر البينة لعل الزاني كما هو المذهب انه غير مشروع انه اتمخ الشهادة لا يهون في

لا

الاحكام لا بد ان يجعل بها ما سمع من الشهادة ومنه عجز الناس لما فيه علم الشرع من  
 انما يحسم ان الشتر وهذا الشتر عجز الزنوي عن السلام في قوله انما يجوز للشهود  
 ان يشهدوا في ذلك ما يحصل وجوب العود وهو عيب الحشفة وفيه النظر الزانية على ذلك حرام  
 ابن عمر في هذه وهذا كله ان عجز الشهود عن منع العا على غير تمام ما قصده وانما هو من الفعل  
 ولو قد را على ذلك يفعل وفلا يعلم ويجوز ان يظن شهادته انها انما بعد من تغيير هذا المنكر  
 الا ان يكون بعلمها بحيث كما ينه عن التغيير لسر عتقها قوله او بانه حكم له به اي وكذا ثبت  
 حكم الفاض بالمال بشاهدين وامر ان يتر او يشاهد ويصير او بامر ان يتر ويصير قوله كذا  
 زوجة تمثيلا ولا كنه تعقيب ما جاز في قوله او فصار في جرح معكوب على شراء زوجة  
 وكأنه في عجز الاستشهاد من قوله وكما يصير بالزنا ابله عدا ان قوله ونكاح بعور موت او سفيهة  
 او موت وازوجة وازوجة وامور وغو حو هو الكلام ان يكون متفقد ما على قوله وكما لا  
 يظهر للرجل امر انان منكر كما في سلف ما يفيل به عدا وامر انان او احدهما يميز ولعله كان لمحا  
 في المبيضة فوضعه الناصح في غير موضعه قوله وثبت الارث والنسب له وعليه بلا يميز يجب  
 ان يوصل بقوله وكما لا يكتفى للرجل امر انان كوكادة وعيب فرج واستهلال وجرح في عبارة  
 ابن الحاجب وفيه قصور في التوضيح بل النسب والميراث يثبتان بشهادة امرئ بالولادة والا  
 يستهال المولود وعليه بان تشهدوا انه استهال مات بعور او مورتها وورثه وارثه وقال  
 ابن عمر في لم يتعذر ابن عمر السلام للشرح قول ابن الحاجب ويثبت الميراث والنسب له وعليه  
 وفرد ابن هارون بقوله من ان تشهدوا امر انان بولادة امة اقر السيسر بوجهها وانكر الوادة  
 بان نسب الولد ما حويه وكذا ما رثته لبيته له وعليه ابن عمر في هذا قوله اذ امهات الاولاد من  
 المرونة وان عدا امة انها ولدت من سيشرها وانكر لم احل له لها الا ان تقيم رجل على اقرار السيسر  
 بالولادة وامر ان يتر على الوادة فتصير له ولد ويثبت النسب للولد ان كان معاه ولد الا ان يدعي السيسر  
 استبراء بعد الولد فيكون ذلك له وهذا نص في جواز شهادة تهر فيم الا يجوز فيه شهادة تهر  
 انما كان لازما لما يجوز فيه شهادة تهر وهو المرونة وغيره انتهى ومن تمام منظر المرونة ان اقامت شها  
 هذين على اقرار السيسر بالولادة وامرأة على الوادة احلقتة والحل في قوله بلا يميز كان ابن الحاجب قال في التوضيح

لا



كثر اقل ملك والملك والظلال في هذا ان العلم بشهادة من لا يرب حقيقة ما شهد  
 به واركان العلم بشهادة من يفر من فتن كالبخاري والشيوية فحكي الحسن والملازم  
 الزمير المير في هذا ان ابن عمر السلام وايضا هذا الغلاب في هذا الفصل قوله والملازم  
 القطع في سيرة يريده بشهادة عزرا وامر انيز او احدهما به من ولو صلبه لكان احسن  
 وفوق في نوحه على ابن الحاجب في كونه لم يملك بالاموال في هذا ان لو شهد على السيرة رجل  
 وامر ان ثبت المال في القطع مع انه لا يوثق كونه في الك بشهادة امر انيز فقط مما الخش به  
 ولا كنه ان كل على تمييز هذا الشاهد اللبيب قوله وجعلت امة مطلقا اي رابعة كانت او غير  
 رابعة بيوم ما موز كانت او غير ما موز عليه الفاعل الميول او لم يملك بها الميول تعلم ولا فاعل  
 كغيرها ان كل في غير الامة اكلت الميول في قوله وتعلمها على الخ في ذلك الميول ان  
 الشهود مع موزانه كان يوشم العرلة والفوا في تاريخ الشهادة وبعد هذا ان توفى فانه  
 ملك خوي ان تكون شهادته في سقفت لرحمة او كان غير مقبول الشهادة ابن عروة قوله ان  
 توفي قبل الصلوات الى حين الشهادة على خطبه ليجوز ثبوت تجريده عن موته يثبتها عليه قبل  
 موته باسناد رار عدالة الموت في قوله الى حين الشهادة على خطبه وفلان في الحاج فورا بعض  
 فضاة ابريقية كابر من زيادة وانه وضعها في حين عد الله ليجوز ان يقر الوضوء وضعت امامنا  
 بلا افع بها غير يبر لوجوه في شهادة من لم يعلم عدالة انتهى فتلوه **فروع** الاول افعال اربعة  
 فتورث عنها ابن عمر السلام بان شرب الشهادة على الحكم حضوره وانفع عليه في عينه صواب  
 وهو ما في سجيات المؤمنين المتطهر وغيره واشتركا في التميز في الشهادة باستحقاق الدور  
 والارضين الثمانية فالابن عروة لا تقبل الشهادة على الحكم الا من العار في بالخطوب و  
 مما رتتها او ما يشترك فيه ان يكره في احدى صاحبه الخطب وحضر يوما مجلس فضاء ابن عمر  
 السلام بجلاء احضر عروا وتونس ليرفع على خطب ميت برده وفلان لم تترك هذا الميت بل انهم  
 قالوا انما لم اقبله لانه عار في بالخطوب وليس عروا اهدا ما عارنا نعرف خطوب كثير من لم  
 تتركه كحك الشكوليين وابن عروا وابن السبيل لتكر خطوبهم علينا مع تلفين من الشيوخ  
 خطوبهم الثالث فالابن سبيل عن ابن الماحض الشهادة على الحكم بالكلية وما قل عثمان الا على

الحسن وعلى عمرو بن الزهيد في الشهادة على خطب المير في المار وفي السوا المنع في خبر  
 سنة وشيوخ القنوق متروكون وهو ان رجلين غير بين ان احدهما على صاحبه جمال جليل وانكر  
 واخرج الزعم كتابا فيه اقرار الموعى عليه بانكر كونه حكمه ولم يوجر من يشهد عليه فطلب  
 الموعى كتبه فافتى شيخنا ابو الحسن النعماني لا يجوز على الك وعلى ان يكره في ايكت تكويلا  
 لا يكره ان يشهد على حكم غير حكمه فافتى شيخنا عبد الحميد بانه لا يجوز على الك ثم اجتمعت  
 بعد ذلك بالشيخ ابي الحسن واخر معه في انكار ما افتى به صاحبه الشيخ عبد الحميد فقلت  
 له اخرج بان هذا الزام الموعى عليه بينة يفيها الخصم عليه وهذا لا يلزمه فانكر على هذا  
 وقال ان بينة لو اثنى بها الموعى لكان الموعى عليه مشهورا على بزر ولا يلزمه ان يسعوا  
 فيه ما يعتقد بطلانه بخلاف الذي يكتب حكمه ابن عروة الاظهر ما قاله عبد الحميد ومقتضى قولها  
 وكما هو سبيل المار وانه لو شهدت بينة عولة على مكتوب بغيره ما لا يجوز الموعى انه يحكم  
 الموعى عليه وهو مماثل لحكم الكتاب الذي قام به الموعى انه يثبت بذلك الموعى دعواه وفيه  
 نظر لانه لا يحصل للشاهد المار المحاملة بين التحكيم كونه الخطب الذي قام به الموعى خط الموعى  
 عليه فحجده اذ اراكم المحاملة مرة واحدة ولا يحصل المار كونه الحكم خط فلان الابتكار ردي حكمه  
 او سمع معيول العلم بانه حكمه حسب ما ذكرنا في الشهادة على خط الغلاب قوله ان كل الزمان  
 بلا ريبه تتبع فيه قول ابن الحاجب وتجاوز شهادة السماع العاشرة عن الثقات في الملك والخوف والموت  
 للضرورة بشرط كمال الزمان وانتقاء الريب وفلان ابن عروة حمله ابن عمر السلام على الخلاف  
 وليس على الخلاف انما هو في الملك والوفد والصرف والاشربة الفرقة والنفاس والولاء والتسبب  
 والحياسة جميع في الك يشترك فيه كمال الزمان والموت مقتضى الروايات واذا في الشهادة  
 السماع الفاصلة عن شهادة البت في القطع بالمشهود به يشترك فيه كمال المشهود به  
 بحيث لا يترك بالقطع والبت به عادة فان امكر عادة البت في تجزيمه شهادة السماع وهو  
 مقتضى قول الحاجب اما الموت فيشهد فيه على السماع بما بعد من الملاء واما ما في او كان  
 ببلد الموت فانما هي شهادة بالبت وفلان شهدت شيخنا الفاضل ابن عمر السلام وفلان  
 طلب منه بتونس عن اهله القباك وفلان مات بمرقة فابلا من الحج ما ذله فابلاه بوثيقة

رجع















ان لم يحلف غرم قوله كوارثه قبله شاي كما يحلف وارث القسي فيلزم ان يلزم عاقل ما له القسي قوله لا  
 ان يكون نكاحا ولا يبع حلفه فوكان اسم يكون عاقل على الوارث وصورت ان يكون الشاهد هو شهود  
 شهود محضين واخ لا كبير مثلاً فكل الكبير واستونى الصغير ثم مات الصغير فكل الكبير  
 وارثه باراد ان يحلف بغير تمكينه من اليمين فوكان الشاخر من ان بعض شيوخ عبد الجواد وقال ابن  
 جونسر نعم فالمازرو وانصر فيهما المتعديين ومن ثم عابوا قول ابن الحاجب بلو كان وارث  
 الصغير معه او لا وكان قد نكح لم يحلف على المنصور ثم انه نكح عنها **قوله** وان نكح الكسبي يمين الطلاق  
 الاول لا يشك ان ما على نكح ضمير الصبي او وارثه **واما** نكح المطلوب هنا بفتح اغفله المضيف  
 مع انه ذكر ابن الحاجب انه قال ما نكح المطلوب بغير اخوة منه تملك او وفاء فوكان **قوله**  
 وفي حلفه معه وتعليق المطلوب ارجع يحلف فوكان كذا في بعض النسخ وتعليق بصيغة  
 مصر المضاف عطف على حلفه وهذا المهر في الميراث على رجوع الفلانة للرجوع **قوله** وان  
 نكح بغير كف شاهر بوقوف على بنه صوغهم او على الفداء حلف ولا يجسر انما التبرز  
 وعنده وانما نكحت اليمين على بعضهم كما قالوا في الفداء ونحوه واليمين في حلفهم متعدي غير  
 مرجوة الاطلاق كما عبر عنه في الجواهر بل ان فيه من نوع تجوز ولا على حلف صبي المشهود  
 عليه اي حلف المشهود عليه لنكح اليمين من المشهود له بل نكح ثبت الجسر في الرجوع  
 هذا اوف ما يحل عليه له وفيه من قال حلف المستحق في الاول والمطلوب في الثاني يحتاج الى وجوب  
 يسرع في ذلك ويتضح لذكره هذا بل لو فوف على ما سلم في توفيقه من الجواهر ومما اصله  
 للمازرو وخلافه ان في الرجوع الاول والرجوع الثاني ملك من رواية ابن الجاشن  
 حلف واحد من البكر الاول مع الشاهد ثبت الجسر للجميع الثاني ملك من رواية ابن الجاشن  
 انه لما حلف حلفه ثبت الجميع الثالث في الرجوع الذي يذهب اليه اهلنا امتناع العير  
 مع هذه الشهادة على الاطلاق وعلى هذا القول يكون كل الوشهر الواحد على وفاء  
 الفداء والحكم في الفداء على ما نص عليه النجاشي او يحلف المشهود عليه فان نكح الزم  
 الجسر الرابع في بعض الفروقات بين رجوع الصبي وغيره ان من حلف ثبت نصيبه ومن  
 ابا كاشا شاهر يشهد له اخر وغايب او حلف انتم فانت تراه في القول الثالث سارو

الحلف

من الشرع والبرع الثاني المعجوز على الله من فيه المشهود لهم ولم يقع بذلك في سارو  
 بغيره ايضا ورجوع اليمين لخاصة المشهود عليه فان نكح الزم الجسر اعتماد على دفع النجاشي  
 في البرع الثاني وعلى هذا افتقر في هذا المختصر وحله على غير هذا حيث عشتوا والسبق على علم  
 تحريم الفداء في النواذر في البرع الثاني عن اشتهب ان شهادته واحدة بحسب التمسيل او صحة  
 فيه او لقيامه او من راجع بعينه ساقطة ليس احد من راجع الحلف معه وليس بيمين على  
 ابن القاسم مثله **ولما** علمه المازرو في القول المجموع في دفع حصوله والواحد منه لا ينفرد حقيقة  
 فيه الا باحدا المجموع فالواجب ان يحلف المشهود عليه على اطلاق شهادته الشاهد  
 كالشاهد عليه بالطلاق قال ابن عريفة وكما هو الروايات عن حلفه لعدم تعيينه اليه  
 ونكح النجاشي والمازرو في ما لا ان نكح الزم ما شهود به عليه قوله فان مات بغير تعيين مستغف  
 من ربيعة التولين والبكر الثاني ترد في هذا كلام مستغف عنه هنا لانه ضرب على القول الرابع كما  
 سلمه في توضيحه وقد علمت مما استدلنا اننا نرجع هنا على القول الثالث وعلى الجسر  
 على تكفيو هذا الكلام على ما قبله هو الحامل على ان كتاب العجاف من جعل الباهل حلف المتقوم  
 المستحق تارة والمطلوب اخرى في ذلك وفي حويله ياريد فيما لمه منجفا قوله ولم يشهد على  
 حاكم فالثبت عند الاباء الله صا **قوله** في التوفيق بحسب المقيد عن طريق استكرار  
 قال المازرو من الحكمة والمصلحة منع الفداء الحكم بعلمه فوق كونه غير على ايقول علمت فيها  
 لا علم له به وعلى هذا التعليق لا يفسر قوله ثبت عند كذا الا ان يسمى الشبهة كما في الفحصار  
 وانما الجلاب ورد المازرو ايضا ان في الفداء ثبت عند كذا ليس حكما منه بمقتضى ما ثبت عند  
 فان ذلك اعلم منه والى فيه جزا وقبله ابن عبد السلام ونحوه ابر عريفة وعارضة بهالة في  
 شرح التفسير ووقف على البرع غير افضيته قوله كما تشهد على شهادته في كاهه وان تسلسل  
 ووقفا ابن عريفة قاهر عموم الروايات والخلافها حجة نقل النفا على ان فيه نصا في المرونة و  
 غير ما تجوز الشهادة على الشهادة في المرونة والطلاق والبراءة في كل شئ ابر عريفة والنقل  
 عن الاحاديث **قوله** وان قالوا فيمن ابل هو هذا السقفنا قال في كتاب الشرف من المرونة واذا  
 شهد رجلا ان علم رجلا بالسرفه ثم قال لا قبل التمسك وهذا بل هو هذا الاخر لم يقع واحده من افعال

الحلف

ينشر



وَشَصْرَا

أختر

مسافر

فصل

قال لا يملكها خي الخوصو فيهم  
التي في خيهم على حسا























وعبروا عن افعالهم على وجه من وجهه على رزاقهم اياهم مقتضى ذلك ان يكون  
 اجازة كفاية وطلاوة ارفع الجوهري لانه ذكر في مادة هذا المنفرد ما في مادة بلاغ الا جوب  
 ولم ينزل الى عياض النكاح وما في الرجم قوله وفي الاصح الزاوية الفوتية عشر اوقية في الله  
 كذا القاسم في سماع يحيى ان السداسية كانت فوتية فيها عشر ولو فطعت نحو الاضمار فيها  
 وبالسبع كلها استمر وان كانت ضعيفة فيها حكومتها ان انقضت ومع اليد لا يراى بها واستظهر  
 النسخ في قوله المصنف وفي الاصح الزاوية ان فوتية عشر مطلقا والا فحكومة اوقية لو فو  
 في ذلك ويكره مع مطلقا او خطا او دت ام **قال** في الاصح في سماع  
 المذكور وهو في كتاب الجنائيات وان في نفس الحكومة من قيمته او لعلها تزدحم فيه في سماع  
 الا لا جوب في الجوهري ما يدخل فيه من الخلاف ما في العهد يخص من زيد فيمنه لعلها في العن  
 كماله رسم الفعلة من سماع ابن القاسم قوله اوقية حكمت ان في حكم النسخ كخربات في يوم واحد كذا قال  
 ابن عبد السلام قوله ونجم في النصف والثلاثة الارباع بالتثنية ثم الزاوية سنة تبع وهذا  
 قول الجواب والمشهور النسخ بالاثلاث والزاوية سنة بالنصف والربع في ثلاثة اوقية  
 لثلاثة الارباع في ثلاث سنين فاما ابن ابي عمير في قوله في هذا الفقه في سماع وهو في الشبه  
 واما المصنف في توضيحه فذكر انه يرى منقول او فلا عز ان يكون مشهورا في اقله اخذ من  
 المرونة ان الثلاثة الارباع في ثلاث سنين واما ابن عبد السلام فيهم النسخ التي فيها والزاوية نسبة  
 فالو دفع في بعض النسخ والزاوية سنة وليس بجيد لانه على هذا التقدير يصير هو الفوايا في  
 غير الكاملة ثلاث سنين والعرض في التعريف على الفوايا في يقابله وهو اعتبار النسبة وانفسه  
 في التوضيح في الفوايا الكاملة ثلاث سنين في اقلها في ثلاث سنين على السواء واما على هذا الثاني  
 في سقي والزاوية سنة ثم قوله ان هذا والنصف والربع في ثلاث سنين يعبر النسخة التي فيها سنة واما  
 ابن عرفة في قوله في كتاب الجناب صحا قوله وار صبا او مجنون او شر كذا راي في التفسير المشترك  
 في القتل مع غيره واما القضي والمجنون فاما ابن عبد السلام جعلوا القفلة من كتاب الوضع كما  
 كانت عوضا عن النفس وانتهت اعوان التلخيصات فان كان هناك في ابل شرع من اجماع او غير يجب  
 التلخيص لم يحسن ولا يفتقر النظر في سماع القضي والمجنون وورد في هذا الكتاب التلخيص وقد

الافلا

أوبد

عش

جعل

جعل الشرع عوضا عن الرفقة الصيام التي هي من حساب الدنيا وقال ابن عرفة في قوله في كتاب الجناب  
 في ما القضي والمجنون وافر كذا في قوله لم اجن لغيره هذا هو المنهوب نصا بل هو وحيد الغرض في قوله  
 عتور فنية متناخروا على القاتل قوله ما ما يلا فافانل نفسه كذا في كتاب الجناب في قوله  
 في القابل هو مقتضى المنهوب لانه غير حكوم او جن نصا الا للخرال في وحيد فالقيد وجوبها  
 على فانل نفسه ودهان ابن عرفة قوله تعالى في قوله بصلام تشهرون مقتضى يخرج فانل نفسه ما  
 متناخروا هذا الجن من القفلة فيموا ليل اليج بطل الكافر له وفوت في جنين ورفق ورفق في  
 كذا في بعض النسخ في زيادة الزمير واستفاد العبد انوارا في الزمير وهو الصواب في قوله او ولا  
 على والى انه في بعض كذا في بعض النسخ في سلك الاغنياء لانه انما قبلت القسامة المو  
 جنة للفرد من الاب فاحر الوجبة للدية المخلطة بمأمله قوله ان طار حرج حقه ان يقدم على الاغنياء  
 لان قوله او اخلو حركوب على ما عدل في قوله او بافرا والمقتدر عند او فكلنا له وكشاهن في بافرا المقتول  
 ان طار حرج حرج واما ان قال قتله لعل هو والمثال الاول قوله يقتل من ضربه مات هذا مع ثبوت الجرح بها  
 كشاهن من مقتله واما الثابت بالشاهن هو الواحد فقال ابن عبد السلام ان امكانهم من القسامة في مقتله  
 بخمسين يمينا لخمضه ومات من ضربه ولو يجلع في يمينا واحدة لخمضه ثم يجلع في خمسين يمينا من  
 ضربه مات في ذلك فظروها يجر على الحفوف المانية في الاستحفاق وشاهن واحد يجمع في يمينه  
 يصل تصحيح شهادة الشاهن وبطل الاستحفاق او يجلع لكل واحد من القسامين يمين مستقلة في ذلك  
 فظرو في الابر عرفة كذا في كلام ابن رشد او نصه انه يجلع على الجرح والموت منه في كل يمين من الخمسين  
 يقين حيث قال في رسم الكاتب من سماع يحيى من كتاب البريات في عمل القرايا القسامة مع الشاهن  
 الواحد في الجرح يجلع في جرحه ولفه مات من جرحه لا يجلع مع الشاهن على الجرح الا في  
 مات من ذلك الجرح واما مع الشاهن على القتل فيجلع في قتلته خاتمة فتهقر والوجوه الثلاثة في  
 صحة الايمان واما الحفوف المانية في جرحه جامع الدعاء ومن ابن سبطان في قوله شاهد واحد  
 بالاستحفاق في شهادته ان حقه لحو وحلف ما باع ولا وهب ولا خرج من يده بوجه فيعمل  
 عليه في يمينه فانه ابن حبيب عن مكحول في رسم الدعاء من كتاب الزهور وشلم والادبار  
 العمل جمع الدعاء في اليمين الواحدة وكان شيخنا ابن عتار يقول من وجبت عليه يمين في دعوى

71



وروت عليه يحيى بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال  
 وكذا هو من ذلك مطلقا ثبت الموت اذ احل الكلام هكذا مصر راوا العكف وكان التشبيه كان  
 ابي في الالة انه شروى في المثال الثالث قال ابن الحارث في العرايا والجرى والبيان في القتل وروى  
 القتل فوكان قال ابن عبد السلام والاهم انه لا يثبت الموت وما هو كما انه يثبت ان لو شهد عريان بالجرى  
 او بالفرج لم يقيم البينة على صحة موت الجرح او الضرر او القتل على صحة الفسامة ولا يثبت ذلك في ظاهر  
 كلام التشيخ لانه لا يثبت وطأة الجرح في كبر الالام من الفسامة حينئذ مستلزم لقتل الجاني وتزويج  
 امرأة المقتول وقسم ماله فلهذا هو من اهل الجرح في ذلك بل لا يمكن ان يثبت الجرح حيا **قوله** كافر  
 مع شاهد واحد وكذا انما يثبت في البرية ولو قال المقتول مع غيره فلا يثبت شاهد واحد فلهذا  
 يترك وانه من الفسامة فلا يوجب ما انفذتم واخر من قوله بعد وحيث ان تعدد القتل باطل **قوله**  
 او اقرار القاتل في العرف فقط بشاهد كراه بعض النسخ في العمد وهو الضرب واما النسخ التسمية والحقا  
 في محاصره وهذا التفصيل الذي اشتهر عليه هنا هو الاظهر عند ابن رشد ففيه من المسئلة في رسم  
 المكاتب من سماع يمين ثم حصل مياثله اقرارا احدها ايجاب الفسامة مع الشاهد الواحد والآخر  
 اقرارا بالقتل على ما اوضحنا والثاني انه لا فسامة في ذلك الا في العمد والقتل بالفرج والجرى  
 والحقا والقتل بغيره سمح وروى عليه اهل ما في البرية وهو الاظهر اذ في قول ان اقرار القاتل بالقتل حكا  
 ليس يثبت يوجب الفسامة وكيف اذ ثبت قوله وانما به شهوده شاهد واحد انتهى وما عدا القتل  
 للفرج والجرى عن ابن زب وهم اهل ما ينعى نكاحا يوجب توجب الفسامة من اقرار القاتل بغير المتهم بالحق  
 يريه اذ ثبت الاعتراف بعد ليس كقوله في ديال البرية ومن اقر بقتل حاكم اذ اقر اذ عناه ولو القتل  
 كالاخ والصحيح ان يثبت بغيره في اقرار ما في الفسامة ليس بهيتم قوله وان نكلوا او عفر حلفت العا  
 قلة من نكلوا حلفت على الاظهر في المفردات والبيان ان نكلوا او عفر في بعضهم بعضه مسمة اقرارا  
 هاردا الامار على العاقلة يوجبون كلهم ولو كانوا عشرة الالام والقاتل كاحدهم من حلف بلانم عليه  
 ومن نكل غريم ما يجب عليه وهو اقرار قوله ابن الفاسم وهو اقراره او عليه اقتصر منه قوله ولا  
 ستعانقه انما عزاه في المفردات بقا ابي عن فتنة كرا ابن حاتم ورواية الجرح ورواية قوله  
 ورواية وانما اقتصر عليه الحنفية هذا لان ابن عبد السلام عزاه للمروقة والافعال انه الفاسم والمجموعة

أوب

مسألة القاتل  
 في المصنفات

الالام من نكلوا عليه ويحلف معهم التهم هو الذي حلفوا عليه وهو حلفهم الى رسالة  
 وعليه درج الحاجب وهذا كله في التوضيح قوله والتعريف معه ما وجدته الا لا يجب وفيلما من  
 غير القتل وعنده اكثر عبيد المصنف بالقتل اذهب واخرج عنه ابن رشد الفقه والشرع في القتل على علم  
**باب الناحية قوله** او يلجده ابن يوسف لوفاه على امام من اهل الالة  
 ما يبره برون عيسى عن ابن الفاسم عز ملك ان كان مثل عمر ابن عبد العزى وجب على الناس ان يذبحوه  
 الفياض معه واما غيره فلا وقد عداير اذ منه ينفع القدم من الكلام بكلام ثم ينفع من كليهما **قوله** ولا يستقر  
 ولا تحرق شجرهم ولا ترفع رؤوسهم يان ما ح واما يدعوه بحال معن يدعوه شجرهم وهو يفتح الله ال  
 وانفقت النسخ على اسقاط نوازل العلامة من قوله الكيل على اسقاطها من يستقر فتوا حله في كثير من النسخ  
 وعلى تسكينه اخرج من قوله يرفع يده على الالام كلب لا خبره في ذلك سابع الا ان الغالب في عبارات الفقهاء  
 لا خبار وفي عبارة الشارح الطلب وفوقه يشبه ان يكون اكل المصنف واما يوادعهم اي ان يناديهم الامام على  
 ما من المروادفة وهي التنازل في التمسك بالحق على نافلة من المسيئة وحينئذ يفتي الامام بوجوبه فاما  
 نفي الاسطر فلان الاحراوية الزقية عن نكل مير ابن بشير ما نسب في ارضهم ولا تحرق مساجدهم ولا تقطع شجرهم  
 الا ان يلفظ المصنف في الاستمراء اعم واما الثلثة بالبر وسوا جرح في المنع من الجهاد ومن ذكر في الفرعية  
 هنا واما منع المروادفة على ما اخرج عن نكل مير ابن بشير وفي الجواهر وفي بعض نسخ ابن الحاجب **قوله** واستعسر  
 بسلا حرم عليهم ان يذبحوا ثمرة كفيروا في كفيروا السلام من سائر الامم وهذا انحراف في التواضع عن الجيب  
 عن ابن الحارثي ولم يذكر واخر هو المذهب ويصح في نسخهم من المعتز واستعسر على الامم وهو عند الحنفية  
 والله سبحانه عوله ولم يرفع على جرح قال في الفرعية بالالام المنقولة انتهى كلام الجرح بول على  
 الوجهين قوله وروى كراه في الفرعية قوله وروى في بعض النسخ في النوازل فان لم يمتدحوا اهل البرية  
 وضع عنهم ما وضع عن المشركين وروى في الفرعية وانما نكلوا مع اهل العصية التي لا يبر للامام العداية  
 نفس جرحهم بوجوب استعمالهم وان كان السلطان غير عا ولا جرحي واستعانوا بالاهل العصية لم  
 يكتفوا من نكلوا عن قتله ان جرحوا مع اهل العصية فهو عا ولا جرحي لم يكن نفس جرحهم  
 نفسا لجهة تعلق الاكراه به فان نكلوا معهم كان قتالهم فقتلوا العهرهم لا متناع تعلق الاكراه بقتل امرا  
 يحقتاله وتكون هذه المسئلة بتونس ايام خوجو امير الحسن المنيق وفاتت على عليه بنو نصر واطروا

اعلم

مسألة القاتل  
 في المصنفات



[illegible]

3  
—  
اوپ

وهو تناسل من آل النبیمة وزعم اندرسون النبی وادعی من یسب بیننا انه من كان یعلننا بذلك استوجب الا الاسلام  
بازتاب والا فاعلم ان ابن عبد الحکم عن الذکاء شهاب السجور انی کتب الیه ان یسب له عن الذکاء قوله  
وع فیبع لاحود رقیبه وادایه علی الله علیه وسلم مع العلم به انشأ به لفظ عیاض فی الشفاء وقرین فیقول  
في نحو هذا لوفاء الرجل ما شمی لغير الله به ما شمی واما ردت الکلمین منهم او قال الرجل من هذا ردة النبی علی  
الله علیه وسلم فلا یجوز وادایه لو قرأ فی نفسه او کلمة علی علم منه انه من ردة النبی علی الله علیه وسلم  
ولم تکر فرقة فی المسلمین فکفی فی غیر بعضه وادایه واخراج النبی علی الله علیه وسلم عن سبته منهم  
وقرأ فی کتب مومنین مناسیر فیمن قال الرجل انک الله الی وادم انه اختبأ فی الذکاء علیه قتل النبی بالظفر  
یدریته للرسول علیه السلام والظفر وادایه للفظ اخر ولو قال و فیبع لایجاد احود رقیبه لکان ایمنی  
**تقییدات** الا و اسفک من بعض النسخ وادایه فیقله کما ان فی الشفاء وادایه وحالة المسلمة  
عن وجهها : الثاني لیس فی کلام عیاض تصریح بنسب الذکاء علی هذا القایل و قد قتل الذکاء انقل التصنیف  
بالخام فی عیاض الذکاء فی العرب و فی اسرا یل و فی الذکاء و فی یابن الذکاء فی قوله علی الله فی سب  
من وادایه من الانبیاء علی علم قتلهم فالوفی یضیو الفراء مثل هذا الذکاء ای فی یضیو فی النکاح  
بهذا السجف حتی ایضاً التاویل و لیس یحتمل انه یضیو علیه فی الذکاء الثالث من هذا یظهر ان نسبه  
المحیی قبل هذا من العرب و لعن فیها شمس فیها انظر و لا یجوز ان لفظ یضیو فی عبارة عیاض ثلاث منوی  
للباعل قوله کما ان تصب له انشأ به لفظ عیاض فی اخر الفصل الاخر من الشفاء وروایع مصعب عن الذکاء  
من انتسب الی امة النبی علی الله علیه وسلم یجب ضرباً وجیعاً ویشترک بحسب کماله حتی یضیو نوبته  
لانه استخفاف بحول الرسول صلی الله علیه وسلم **فصل** او احتمل قوله او شتم علیه عوا و اولیعی او  
عوا عیاض عن الفتل و ذکر اربع مسائل و فی کلام فی الشفاء و نصها جیه فاما من لم تتم الشهادة  
علیه انما شتم علیه بالحق و اللعین من الناس و ثبت قوله لاکر انشأ و لم یکر صریحاً بقول دورا  
عنه الفتل و یسب له علیه اجتهاد الامام بغیر شتمه و حاله و قوة الشهادة علیه و وضعه و کثر  
السماع منه و صورة حاله من النقصمة فی الودع و الفجر بالفسخ و المحجون من قوی امره انما من  
شتمه النفا من التخصیو بالسمین و الشیو فی الفیو الی الغایة التي هی منتصه کما فی قوله ما لا ینع  
القیام لضرورته و ما یعود عن حاله و هو حکم کل من وجب علیه الفضل الا کما و قد قتل له و اجبه

18



وتبرهنه اشكال واعيان فتصاها في كماله تختلف بحسب اختلاف داله انتهى  
 وفي كثير من النسخ هذا المختصر معان الفتن بعطف عاين العاين واعيان واعيان في معان الاحتمال او كذا  
 هو واجرا اربعيا مهي على اكلات مسبا في نفسه قوله او عاينا: اشبع فيه الكلام واخره من الشفاء  
 وحتم طرف الابن عمر اربع رجل فالع شهن علي اوبكر الصويوان كان في مثل ما لا يجوز فيه الشاهل الواحد  
 فالتفت عليه واراد ان يغيرها في ضرب ضربا يبلغ به حق الموت وذكرها رواية وثالثة على التوفيق  
**باب في الزنى** قوله وان لا يحاكم هو كقول ابن الحاجب فيتناول اللوازم  
 قال الزنى غير التسليم اما تناول التعريف له فظاهر واكثر العلماء اخضعوا في هذا العمل العام هو وجوب  
 التحريم او المذهب انه يقتل من غير تفصيل وعلى هذا في المطلوب اخرج كما من هذا التعريف لا دخاله  
 تحت الزنى الا في حق اهل الجوارح والجمجم قوله او ميتة غير زوجة اي غير زوجة وهو محذور معتدا  
 للزوجية من غير امانة قوله او يعلم خبر فيها اشار به لقوله في المرونة ومرتبة حرة وهو في علم  
 بها بافراته وكيفية حق قوله بلا عفة لا شك في رجوعه للطلاق والعنف وهو كقول ابن الحاجب  
 ثم وكيفية غير تزويج الا الله فلام في المسئلة دور المعققة واخر قوله او معتزة يعني ملوكة  
 المعتزة يريد بها المتزوجة كما قال ابن الحاجب او معتزة او تزويج قوله او مكشوفة انما تشبه ما قبلها  
 في ذكر الحيرة لا توبة وكذا المبيعة في الغلاء قوله او مبيعة بالغلاء على الاكتمل كذا في بعض النسخ والفتح  
 في رسم جامع من سماع عيسى من كتاب الغزو سالت ابن الفاسم عن جامع فباع امراته من حرا وافت  
 له بواله فوكفها بمشتر بها فاحا وحيت في مسبا بل بعض اصحابنا عن ملك وهو رأيي انه لا يذروا  
 تكون كخفة باينة ويرجع عليه المشتري بالتم فقلت بل لو لم يكن بها جوع فلا يجر اذا ارتعد وبكل  
 زوجها ولا كذا في رد العدة اجب التي كقول ملك في رسم فوجع اي فكم ان يشتريها فوجع من الجوع  
 وكيفية خلفة باينة هو ظاهر قوله في سماع عيسى من كتاب الغزو فيل هي البينة ووجه  
 الشبهة او لم يكن بها جوع ان المشتري يملكها بشرائه ملك الا انه فيكون في حقه ان يملكها كالمكرو  
 لها واركانت كبيعة ان لو امتنع لغيره على اكرامها ابر عرفة كوارها بل عليها في البيع الطوع  
 في بيع كونها كحرية ثم فلا الزنى يشترى على قول ابن الجبشور فيمن تزوج ابنته رجلا لمحبسها وارسل  
 اليه امته بوكفها باينة فخذ الا ان تدعي انها كانت زوجها زوجت منه تحت هذه ان كانت تزوجها

بيعه

به حصارا من خلفه المشتري الا ان تدعي ان المشتري هو من الزنى وهو من الزنى وهو من الزنى  
 من كمال السنة انتهى ولم يرد ملك في اول رسم من كمال السنة على من تزوج امراته كماله الا ان يزوج  
 قال ابن رشد هناك عن محمد بن زوزج انها كبيعة لها سواء قوله كان امة عن شرا امانة وكل البائع  
 وحلف بالحق هو مقتضى ما في اوافق المرونة قوله ان احاب بعرضه من امة امانة التزويج  
 التي تقع بها الاحكام لا احابة الزنى التي توجب الحق وتبريد احابة صحيحة كما قال في الاطلاق  
 حتى يزوج بالغ فورا المشقة بلا منق قوله ونحضر كلامه من صاحب راد في بعض النسخ بالعنف  
 والوجه بعينه واسفاحه اول ليقنا والاطلاق كل تحصيل في احدهما من الجهتين كالعتق او من  
 احدهما كالا سلام قوله في رسم سنة ان من جبر سجنه كما قال ابن الحاجب فذكر العام فله في  
 التعريف ضايع **فصميم** ظاهر المرونة والدع على علم ان الشجر فرع التعريف فلا يجوز على عبور  
 امرأه لما لا يكره على تعريضه وفول النسخ ان تعريض التعريف في السوء لعدم الولي او الرقعة المأمونة  
 لم يسفك الشجر خلاف او الزام وفوقه هو الا لاجام بمرونة جاسر كما اشارت بسج المرونة الذاتية  
 بغيرها بعد العلم فتأمل قوله وان علمه اخرج ثالثة هو عبارة ابن شاسر وله عزها ان عرفة  
 ولم يزد ولما ابن عبد السلام بكرو في معناه الاحتمال واستخدم انه عالم بعد النظم او بغيرها  
 قبل علم السنة والتمس على الاخراج وفي قوله اخرج ولم يقل عينة زيادة فايوة لان لفظة امير اختر  
 من لفظة اخرج كانهما على الاعادة الى المكارم سيج في لولا وفواير الامام خصوصية الى  
 المكان كما تبين له من عدم ضمانته فيروا ان يتم عليه السنة فيلزم احص من الاقرار بيمينه في  
 التوفيق قوله فلو يلا تينغ عنه او لا

**باب في القرب**

قوله في ان قس الف في اخ سماع ابن الفاسم سئل عن منبذ ابترى عليه وفيه يابن الزانية  
 او ان يجر باذال اياه واحتر على من ابترى عليه فلا ان يشد انما لم يبر الحجة على من قال المنبذ يابن  
 الزانية من اجل ان اسم اعرب ولا خسر على من فوف بمجهول لا يعرف وكذلك لو قال له يابن الزانية يجر  
 اذ لا يعرف ابوه وكذلك قال ابن حبيب في الروضة امة اخر على من فوف منبذ ابنته او ابنته وهو  
 مع قوله في هذه الرواية اخر على من ابترى عليه واما لو قال يا ولدي زنى لوجب عليه الحد باحتمال  
 ان يكون له شقة او ان كان في شقة واما اللقيح المسموع من فوف يا ابني وامه فانه ابن حبيب

الزنى

او لا















به ووجهه رتبة والتعريف ان لا اعتادوا...  
عتا ووجهه رتبة بضمير به لا اعتادوا...  
ملك قوله بغير رتبة مزج او خليف...  
فمن العجيب ان المروج في المرونة...  
نت الاخر او قال تعالى يا حنظلة...  
ايابي كالحجر والاشي عليه في الفضاء...  
وجعله يعم الفهم فقد عهد اللطيف...  
الاسماء في لفظ من ملك وما بعد...  
بالنور واليشير به وهذا حال...  
ولا مزية انه عزاهنا على فرا...  
بفعله المعجزة وانه جمع مكسر...  
والا ان يسمو ويخجل في رتبة...  
النذر المكلوب والعلق كما قال...  
ما كنه يجرى الاستثناء المنقطع...  
رجح فيها ومن بيت عتق عبدا...  
عتقه في يرض عليه بذاك وامر...  
كان معينا وقال ملك لا يجرى...  
فما ان يفعل لم يعتق ثلثا وغيره...  
بل انه يجرى على هذا العتق...  
ان كان معينا ابن عبد السلام...  
الشرع للعتق قوله والولول...  
مسألة وغيرها وفي بعض النسخ...  
ليبت فضلا عن بكر ابن...  
مع



به وهو على التتابع...  
واحد من لفظ...  
لما اول قوله غير متعدي...  
اي يوم الحكم العتق...  
شروط العتق...  
الشروط الواو هو قوله...  
ما من الثالث...  
لوا ثبت...  
حصة...  
المضاف اليه...  
ولا نفوذ...  
حكم...  
بمن العتق...  
وجعله على الحق...  
اعتق جنينا...  
مرسل عليها...  
واو البكائية...  
وزو ولا يستثنى...  
لا يبيع...  
ولم يجر...  
غير...  
استثنى...  
لا لا يجر...

اي يفسر قوله

قوله







وَلْيَكُونِ

25

والا بر جمع

فقر الله







لم يزل يرمي بعد الموت إلى ما مضى، ولم يقد تلك الصلاة، أصلا، فيها صاحبها،  
 في الوقت، وبهذه، كما لك، والله، يوفق صاحبها، في كل شيء، الغني، على ما هو، في  
 حاله، لعله، أبدا، وأما، الأعمام، في الوقت، فمما، يتبعه، أنفق، لهم، من، بل، في كل

[illegible]



المعبرات

والمعجود في حياته بالشر

1871











۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

السار والاعطاف والموافقة وغيره وعزائقم التبرع من العجز عن البذلقة لا يتبرع ولا يضاعف  
 في ذل ولا يضاعف المد على كماله. فانما فضل العفيف من الصالحين في التبرع والتصدق من غير  
 تبرع من ماله. هذا من غير العفة. هذا هو الذي لا يبرع بالتبرع من غير العفة. انما هو من العفة  
 ما هو غايته. انما هو ليس به. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. وانما هو غير كماله  
 المسئلة ولو على عادة العفة. في استعمال العفة في العفة. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 المخرج من اوقافه. فليس كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 تسفك عند الصلاة. ومعه شيء من عقله. ومعه شيء من عقله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 واتباعه. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 شرك. فليحجب كسوفه. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 والارواح. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 الصلاة. تسفك عنده. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 الصلاة. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 عليهم الصلاة والسلام. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 باب التبرع. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 عزم استكافه. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 يكون على كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 باب التبرع. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 يستطيع الحركة العفة. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله  
 وانما العفة. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله. انما هو غير كماله



















فروعها على الأصح يسجدون فيها أو أيا من الفلج والساكنين لها من الساجدين  
 السجدة على الصبر يسجدون فإما من الركعة التي هي من سجدة واحدة أو من سجدة واحدة  
 على الركعة ولا تنقض الصلاة لأن السجدة الواحدة على ركعتين أو على ركعة واحدة  
 تركها. وأما إذا سجد الإمام غدا وحده فلا يلزم من ذلك غير هذا أن يسجد  
 بنفسه والفلج أن يسجد على ترك السجدة على الصبر يسجدون فإما أن يسجدوا بالجماعة  
 الإمام أو السجدة حتى ياتيه الرجوع اليها بعد الركعة التي بعدها فركعة الفروم يجب أن يأتوا  
 بفرض الإمام تلك الركعة بعينها التي أسفله منها السجدة في داخل الركعة أو خارجها  
 بهم ويسجدون بعد الصلاة واختلاف إمام في الإمام قبل أن يركع فركع السجود هذا يسجدون  
 معه بآية أم لا على قولين وأما أن ينكروا على ترك السجود على الصبر يسجدون فصلاهم باسوة بما  
 يتوافق انتهى محتصرا وفيه إزعة وإن كان المصنف استشكله في التوضيح عن كتابه  
 على إمام فام الركعة الخامسة وأما إذا كان الإمام أبا بشر يفرض الإمام تلك الركعة بعينها إلى آخره  
 لأنه صار من الركعة المستعمل المروي وقد ذكر في التخصيص عن محمد بن أبي حمزة في سجدة الركعة  
 سجدة من الركعة وكان الفروم يسجدون بها أو لا أو لا الإمام المستعمل بعد ركعة وهو الأجوبة أن الإمام  
 إذا أشار به الفروم أو يفرض في إسقاطها أو يفرض في البناء أو لا في المأموم من الفضايا  
 مستشكل التوضيح غير صحيح وفرض المصنف فكل هذا بقوله فيما ياتيه إلا أن يجمع ما مر  
 على نفي الموجب وهناك تنقل عليها الإمام أبو يوسف رضى الله تعالى عنه على ذلك كله والله  
 تعالى التوضيح قوله بقاء اسم الركعة وأما أحدهم يريد أن يعلوها أفراد آخرتهم  
 وكذا في النوادر عسجدون في الركعة واحدة أو لا الإمام المستعمل فإما أن يركعوا على الأصح وجوب  
 ذلك ومنعه لا عرقه انتهى وقد ذكر أبو عبد الله في الإمام فقال وهل بينهم أحدهم فإما أن يركعوا  
 وهو الأصح الجواب على المشهور أنه يتم بهم بناء على أن الأول إذا بطلت ركعت الثانية عوضا  
 منها فيكون ركعة واحدة أو لا الإمام المستعمل فإما أن يركعوا على الأصح وجوب ذلك  
 بطلت تركع الثانية عوضا منها بل يفتقر إلى ركعة غير الأولى المستقلة من أولها إنما  
 هي مبنية على القول الأول المشهور وأما على القول الثاني فيستعونه أن جلوس الإمام

فروعها على الأصح يسجدون فيها أو أيا من الفلج والساكنين لها من الساجدين  
 السجدة على الصبر يسجدون فإما من الركعة التي هي من سجدة واحدة أو من سجدة واحدة  
 على الركعة ولا تنقض الصلاة لأن السجدة الواحدة على ركعتين أو على ركعة واحدة  
 تركها. وأما إذا سجد الإمام غدا وحده فلا يلزم من ذلك غير هذا أن يسجد  
 بنفسه والفلج أن يسجد على ترك السجدة على الصبر يسجدون فإما أن يسجدوا بالجماعة  
 الإمام أو السجدة حتى ياتيه الرجوع اليها بعد الركعة التي بعدها فركعة الفروم يجب أن يأتوا  
 بفرض الإمام تلك الركعة بعينها التي أسفله منها السجدة في داخل الركعة أو خارجها  
 بهم ويسجدون بعد الصلاة واختلاف إمام في الإمام قبل أن يركع فركع السجود هذا يسجدون  
 معه بآية أم لا على قولين وأما أن ينكروا على ترك السجود على الصبر يسجدون فصلاهم باسوة بما  
 يتوافق انتهى محتصرا وفيه إزعة وإن كان المصنف استشكله في التوضيح عن كتابه  
 على إمام فام الركعة الخامسة وأما إذا كان الإمام أبا بشر يفرض الإمام تلك الركعة بعينها إلى آخره  
 لأنه صار من الركعة المستعمل المروي وقد ذكر في التخصيص عن محمد بن أبي حمزة في سجدة الركعة  
 سجدة من الركعة وكان الفروم يسجدون بها أو لا أو لا الإمام المستعمل بعد ركعة وهو الأجوبة أن الإمام  
 إذا أشار به الفروم أو يفرض في إسقاطها أو يفرض في البناء أو لا في المأموم من الفضايا  
 مستشكل التوضيح غير صحيح وفرض المصنف فكل هذا بقوله فيما ياتيه إلا أن يجمع ما مر  
 على نفي الموجب وهناك تنقل عليها الإمام أبو يوسف رضى الله تعالى عنه على ذلك كله والله  
 تعالى التوضيح قوله بقاء اسم الركعة وأما أحدهم يريد أن يعلوها أفراد آخرتهم  
 وكذا في النوادر عسجدون في الركعة واحدة أو لا الإمام المستعمل فإما أن يركعوا على الأصح وجوب  
 ذلك ومنعه لا عرقه انتهى وقد ذكر أبو عبد الله في الإمام فقال وهل بينهم أحدهم فإما أن يركعوا  
 وهو الأصح الجواب على المشهور أنه يتم بهم بناء على أن الأول إذا بطلت ركعت الثانية عوضا  
 منها فيكون ركعة واحدة أو لا الإمام المستعمل فإما أن يركعوا على الأصح وجوب ذلك  
 بطلت تركع الثانية عوضا منها بل يفتقر إلى ركعة غير الأولى المستقلة من أولها إنما  
 هي مبنية على القول الأول المشهور وأما على القول الثاني فيستعونه أن جلوس الإمام

وكذا







سلام فاروق مستمع فقط، اختر قوله فقط والفتاوى غير المستمع فقط، كذا في  
 الاستماع في السجود المستمع لا يستمع ولا يسمع من الارض والسموات وسبحوا الله تعالى  
 لا الاستماع قوله وسبحوا الله تعالى، ان يذكر الجهر بالشجرة في السجود في قوله  
 هو منصوص عليه، ولو كان هذا الكلام موجعا من قوله وفردة، فتبين لا يمكن ان يكون  
 في قوله بدها على الفراء، ويكره ان يقرأ به لما في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم  
 ونحوه، وسيلع الفراء في السجود في الامر القديم وانما هو شق، اجرت ولم يات  
 اخر هو الامنة باهر مما كان عليه اولها والفراء في حقن في ان يقرأ في حقن الفراء  
 في السجود في صلاة من القنوت او على وجه ما عصوره حتى يصح ان كان سنة مثل  
 ما يعمل بجامع في حكمة اثر صلاة الصبح بداء الك بدعة وانما الفراء على غير هذا الوجه فلا  
 بأس بدها في السجود ما وجد له ايتها وفردا في اخر رسم المحرم من هذا السماع ما يعين ان  
 يقرأ الفراء في الصلاة والمقام جوا في الاسواق والطرقات ما يشبه هذا المعنى في  
 رسم من هذا السماع وفي رسم يترك من سماع عيسى التميمي وفي جمل كلام المصنف  
 عليه بغير من وضوء لا يتبع في اشارته لما في سماعه يشبه من كرم سعيه في السجود  
 من غير العزير وميله احتمال اخر تذكر في التبعها احتفاء الله تعالى قوله وجلسوا  
 لا التعليل، ينبغي ان يكون نشأ من الجلوس المستمع وجلسوا الفراء، وفردا على كراهتها  
 في المرونة بفرا وكذا ملك ان يجلس اليه لا يري تعليمه وكذا ان يجلس الرجل من بعد الفراء  
 الفراء في سجود، لا يري تعليمه او من بعد اليه يعلم انه يري فداء سجود فاع عنه فاقلت  
 قوله لا التعليل باسما العزير وكسر اللام المحمودة، يعين انه اراد الفراء ولو اراد المستمع لقال  
 لا التعليل بفتح العزير وضع اللام المقترنة مما تقر في التصريف انك تقول علمته تعليمه  
 فبعل تعليمه بالتعليم مكره في التعليم **فان** هذا هو الاصل عند اهل اللسان والكر  
 لفظها، فيستعمل في الاستعمال الاتي في النعم الله فوضاه على المرونة في تعليمه  
 معا بالتعليم ساكن العزير كسر اللام المحمودة، فاع في عبارة المصنف التي ذكرنا  
 بشمولها وفي الكيفية السهل الامتثال في عابها التعليل، وفي ذكر ان يكون اراد هذا

في الترميم  
 راء

او استاور

عا

جلوس

السهل الانشائي ان يدعى فيها التعليل، وفيه ذكر ان يكون اراد هذا الجلوس المستمع فقط  
 وعبر عن جلوس الفراء، وهذا التصريح قوله فيله، من جها يسجد فاقوله قوله فيله  
 فروع، انه قوله في سورة واير كره به، طاعة لا غيرها ان يوسر لانه في قوله الركعة  
 في سجودها وان يصعد السجود في حال الفاء، حيث تهلولة لا غير جابر التميمي ومحيي  
 ابن شاذان يري من سماع عيسى ابن حبيب يقول ان الركعة التي ركعها الصلاة في سجود الشجرة  
 فلا على من هبه في المرونة لا يريه ركوعه الصلاة في الشجرة، وهو غير مقرر في سجود الشجرة  
 يفرقها في الركعة الثانية في التعليل من الفريضة التي في حال المرونة في حال حبيب الجواز  
 ركوعه الصلاة في سجود الشجرة، وعلقه في سجود الصلاة، فيقع عنه كالحاجة على وجهه ان يقرأ  
 ما خلفه ان يريه وفي التوضيح، وان في قوله الركعة في الشجرة، في حال الصلاة غير هبة او اشار  
 ابن حبيب الى جواز ذلك ان يقرأ في سجود الصلاة في حال المرونة في حال الصلاة على قوله  
 وان تقرأها في سجود، فتح وكذا زاد النحوي ان لم يسجد الا امام سجود ما موعده قوله وسبحوا الله  
 به عن ذلك ابن القاسم، هاهنا ركع ساهيا عن الشجرة من اولها في حال الصلاة في قوله  
 وان قصدها من سجودها، فانه انما انك للشجرة بلم او صلا الى حد الركوع اذ ركع  
 السجود في حال ركعها، فبما مقتران في الصورة، وذلك كما هو من لفظه واما  
 الحكم بالله هو يدان بن يوسف الذي يجرى في هذه الخلاف يجرى في الاخر الا ان المصنف  
 كما انه حكم في قوله من هبه، وانظر في الاول على الاعتقاد، وفي حصر النحوي في هذا  
 تدافعوا في الفريضة في سجود الصلاة، في يقرأ في حال ملك في الغيبة اذ ذكر وهو في  
 على ركوعه في سجود كذا لو انك في سجود خمس ركعة فانه يرفع الركوع ويقرأ في  
 الركعة وفي الشبهة في سجود السجود وان كانت في حال الصلاة للركوع وفقال  
 ابن القاسم ان كانت في سجود فانه يقرأ في حال الصلاة للركوع وفقال  
 منها في سجود فانه يقرأ في حال الصلاة للركوع وفقال  
 كانت في سجود فانه يقرأ في حال الصلاة للركوع وفقال  
 في سجود فانه يقرأ في حال الصلاة للركوع وفقال

في رسم















انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 من حذرة انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 التنازع والارواح بالاسرار نقب كما يقف عن يسار الامام في النسيب ولا يلحقه بالعلم اليقيني  
 تعقبه انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 سماع ابن الفاسم على انه يعبر الوضوح ويكره ابتداء وقال فيه في المرونة ومن في حال المسجل وفوق  
 منه الضعيف فانه حيث نشأ خلف الامام او عن يمينه او عن يساره وتجب له من قبله حتى  
 يقف حذو الامام وقال النسي يتوارى الصف عن وراء الامام ثم عن يمينه وشماله حتى يتم القف وكما  
 يتوارى بالناحية قبل تمام الارواح بالانكشاف قبل تعلم الثاني وهذا الله يقتضيه فوامك في كتاب  
 ابن جيب وهو احسن محال في المرونة لقوله عليه السلام لا تصفوا كما تقف الله لك عند  
 ربه انتم فالنسي والصف الا ان يتوارى اخراجه محسب واختار المازروعي وهو ان قال  
 ليسوا تعجب منه ملك في المرونة فكذا لما اخترناه في الصف الاول لانه انما تكلم في المرونة  
 على رجل واحد جاد وفرد كملت الضعيف **فصرع** من رسم كل من جيب من سماع ابن الفاسم  
 سمع قال ملك او امر احث المصنوع من وازن الحكم حجير كنهه اليمان يجعل مصورة من  
 كمين وجعل فيها تشبيها فالنسي رخص اتحادها في الجوامع مكره بان كانت متنوعة تقع  
 احبنا ان تعلق احبنا بالصف الاول هو الخارج عنها اللاصق بها واز كانت مباحة  
 غير متنوعة بالصف الاول هو اللاصق بدار القبلة في داخلها روح الذعر ملك انتهى  
 ابن عرفة روى انه ذهب بزيادة كالباس في الصلاة فيها ونقل بعض ما صر شيوخنا انه  
 انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 ملك كالباس في الصلاة في المصنوع وقال ابو الحسن الضعيف انكر ما حصر من المسجل نفسه هل  
 تعلق فيه الجملة مثل المصنوع وفرد كان الفاسم ابن محمد وعروة ابن الزبير وازن شهاب يطهر  
 فيها واختج له بقوله تعلق سره العاكب فيه والبادي لان حو الفاسم من المسجل جميعا  
 ليس كالحال يختص بشي ودر عن فوله صلاة منه خلف صب وايضا احل كذا في المرونة

في كتاب من الرجال  
 روى عن جابر  
 عن ابيه

في المرونة

انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 من حذرة انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 التنازع والارواح بالاسرار نقب كما يقف عن يسار الامام في النسيب ولا يلحقه بالعلم اليقيني  
 تعقبه انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 سماع ابن الفاسم على انه يعبر الوضوح ويكره ابتداء وقال فيه في المرونة ومن في حال المسجل وفوق  
 منه الضعيف فانه حيث نشأ خلف الامام او عن يمينه او عن يساره وتجب له من قبله حتى  
 يقف حذو الامام وقال النسي يتوارى الصف عن وراء الامام ثم عن يمينه وشماله حتى يتم القف وكما  
 يتوارى بالناحية قبل تمام الارواح بالانكشاف قبل تعلم الثاني وهذا الله يقتضيه فوامك في كتاب  
 ابن جيب وهو احسن محال في المرونة لقوله عليه السلام لا تصفوا كما تقف الله لك عند  
 ربه انتم فالنسي والصف الا ان يتوارى اخراجه محسب واختار المازروعي وهو ان قال  
 ليسوا تعجب منه ملك في المرونة فكذا لما اخترناه في الصف الاول لانه انما تكلم في المرونة  
 على رجل واحد جاد وفرد كملت الضعيف **فصرع** من رسم كل من جيب من سماع ابن الفاسم  
 سمع قال ملك او امر احث المصنوع من وازن الحكم حجير كنهه اليمان يجعل مصورة من  
 كمين وجعل فيها تشبيها فالنسي رخص اتحادها في الجوامع مكره بان كانت متنوعة تقع  
 احبنا ان تعلق احبنا بالصف الاول هو الخارج عنها اللاصق بها واز كانت مباحة  
 غير متنوعة بالصف الاول هو اللاصق بدار القبلة في داخلها روح الذعر ملك انتهى  
 ابن عرفة روى انه ذهب بزيادة كالباس في الصلاة فيها ونقل بعض ما صر شيوخنا انه  
 انما العلم من خلال النسي ونسب النسي في هذه الابواب ورد كما بان حلالا للغير فالحال  
 ملك كالباس في الصلاة في المصنوع وقال ابو الحسن الضعيف انكر ما حصر من المسجل نفسه هل  
 تعلق فيه الجملة مثل المصنوع وفرد كان الفاسم ابن محمد وعروة ابن الزبير وازن شهاب يطهر  
 فيها واختج له بقوله تعلق سره العاكب فيه والبادي لان حو الفاسم من المسجل جميعا  
 ليس كالحال يختص بشي ودر عن فوله صلاة منه خلف صب وايضا احل كذا في المرونة

طيب  
 ميبه فطر لانه  
 الحلال على الفرس  
 حذر من الضعف



مکاتیب

一

[illegible]



في مقامه والحب لكل قسم في سيرة وجبر الاله ان يكون رجا لما يقوله من ان فيه الامانة

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كَافِرًا

21/2



فصل في معرفة ما يقع لجميع التقدير  
الحق وقاله مع الله حيدر فرقة

الحمد لله الذي  
جعلنا من المؤمنين

22/11/19

حل

الفصل الثاني















**فصل في بيان** في القضاة فليس له في البيع وهو الحرمة  
 في بيعه من غيره بل هو البيع في البيع وهو الحرمة  
 ان جماعة من فقهاء البسيلة هي البسيلة وفيه من غير ان هذا هو البيع  
 بالبسيلة والبسيلة هو المسمى عنونه بكرهه **الثاني** في ذكر ان البيع بالبسيلة  
 عرفه في البيع في الكتاب هو حب البخل والجلاب عليه حب البخل والجلاب  
 هو الجلبان الا خضر المعروف عنونا بنون بن البسيلة وقال الجوهري الماشي وجب  
 هو معرب او مولد ولم يذكر ابن سيرين وقال الرازي الطيب عن ابن جناب هو حب  
 اللوميا له غير كنهها ان ثمة بفرقة جلب لها من الشرف وعن غير ابن جناب هو حب  
 مرور شبهه القديس **قوله** يبيع الوسطاها اي على البدلية لا على المعينة ولهذا راد بعهده  
 الاول الثالث واعلم هذه الزيادة لم تثبت عند من حمل كلام المصنف على المعينة واقرى  
 فما يك في الباب فوالله شاسا ان كان الزرع في ثلاثة ارضه فزرع الثالث قبل حصاد الاول  
 الكل بعضه الى بعض وازرع بعد حصاده وقبل حصاد الثاني وجبت الزكاة ان كانت اضافة  
 كل واحد من الطرفين من غير ان الى الرسك تكمل الفصل ولم تجب ان كان يجتمع من مجموعهما  
 معه نصاب وفي الوجوه ان اكمل النصاب من اجتماع الوسط مع الطرفين جميعا ولم يكمل  
 بضم احدهما من غير ان الى الوسط خلافه وفراجه الشيوخ ابو الفداء على الخلاف في خليفهم  
 شخص واحد هاهنا بعد ان خليفهم انتم **قوله** في الاستوعب ابن عرفة طروا المسئلة  
 فعليك به **قوله** لا اعتنا ان كذا من سماع ابن الفاسم ان كان في بئر الشتل فلا يزرع  
 ولا يبيع في التوازيه ان الزكاة فيه **قوله** الاول الجوز النعمي بوزن التزويج  
 بوزن الساجم به حب والجوز بجراسان لا يخلو بينهما **قوله** الاكل النكاح فالزوجة  
 المعروفة بالزكاة في العسل وفيه من اثار ابن وهب وجوبها فيه فيغل الفواهي  
 عن من لم يخلط الذهب في سفلوها في العسل **قوله** الثالث **قوله** في النعمي فيما  
 يحن من الجبال وغيرهما من زيتون وعنب ما لا مال له كذا فيه او امره بل ان عليه  
 وخومه واجبا **قوله** يحن بغيره ان لم يكن بالاحياء **قوله** وحسب فشر الارز

والعليس

فليس له في البيع وهو الحرمة في البيع وهو الحرمة  
 في بيعه من غيره بل هو البيع في البيع وهو الحرمة  
 ان جماعة من فقهاء البسيلة هي البسيلة وفيه من غير ان هذا هو البيع  
 بالبسيلة والبسيلة هو المسمى عنونه بكرهه **الثاني** في ذكر ان البيع بالبسيلة  
 عرفه في البيع في الكتاب هو حب البخل والجلاب عليه حب البخل والجلاب  
 هو الجلبان الا خضر المعروف عنونا بنون بن البسيلة وقال الجوهري الماشي وجب  
 هو معرب او مولد ولم يذكر ابن سيرين وقال الرازي الطيب عن ابن جناب هو حب  
 اللوميا له غير كنهها ان ثمة بفرقة جلب لها من الشرف وعن غير ابن جناب هو حب  
 مرور شبهه القديس **قوله** يبيع الوسطاها اي على البدلية لا على المعينة ولهذا راد بعهده  
 الاول الثالث واعلم هذه الزيادة لم تثبت عند من حمل كلام المصنف على المعينة واقرى  
 فما يك في الباب فوالله شاسا ان كان الزرع في ثلاثة ارضه فزرع الثالث قبل حصاد الاول  
 الكل بعضه الى بعض وازرع بعد حصاده وقبل حصاد الثاني وجبت الزكاة ان كانت اضافة  
 كل واحد من الطرفين من غير ان الى الرسك تكمل الفصل ولم تجب ان كان يجتمع من مجموعهما  
 معه نصاب وفي الوجوه ان اكمل النصاب من اجتماع الوسط مع الطرفين جميعا ولم يكمل  
 بضم احدهما من غير ان الى الوسط خلافه وفراجه الشيوخ ابو الفداء على الخلاف في خليفهم  
 شخص واحد هاهنا بعد ان خليفهم انتم **قوله** في الاستوعب ابن عرفة طروا المسئلة  
 فعليك به **قوله** لا اعتنا ان كذا من سماع ابن الفاسم ان كان في بئر الشتل فلا يزرع  
 ولا يبيع في التوازيه ان الزكاة فيه **قوله** الاول الجوز النعمي بوزن التزويج  
 بوزن الساجم به حب والجوز بجراسان لا يخلو بينهما **قوله** الاكل النكاح فالزوجة  
 المعروفة بالزكاة في العسل وفيه من اثار ابن وهب وجوبها فيه فيغل الفواهي  
 عن من لم يخلط الذهب في سفلوها في العسل **قوله** الثالث **قوله** في النعمي فيما  
 يحن من الجبال وغيرهما من زيتون وعنب ما لا مال له كذا فيه او امره بل ان عليه  
 وخومه واجبا **قوله** يحن بغيره ان لم يكن بالاحياء **قوله** وحسب فشر الارز















Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

تتعلق

على الالف



تصنيف الفاء  
عشر  
مقامات

الاعمال في ايجل

کفر

عليه



في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 قوله وعلم المرجوح حجة نفسه وكذا في النوادر على من ذهب قوله والتمسوا وجهه...  
 كما قيل في التخصيص اختيار وجوب وجع غير العدم والمرجوح انما الاختار قول الشهاب باستجابته...  
 قال ابن عرفة ونقل ابن شبيب بل الاستحباب وجوبه لا عرويه قوله كما يجمع في مقابلته قوله...  
 يشبه رمضان يكمل السجدة والاحكام الثلاثة وهو مما يؤيد الاحتمال الثاني الذي ذكرنا...  
 هو قوله لا ينفرد فيه بتركه **تكميل** قال ابن شبيب وفيه ركن من اجزاء البعد...  
 فيمنع الواو الانساق اذا تحققت عنده بالحساب امكان التوبة رجوع اليها مع الغيم ونقل...  
 باطل في الزعم لا اعرفه لما ذكره في الاثر العرويه كتب انكر على البلطجي نقله عن بعض...

هو

في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 قوله وعلم المرجوح حجة نفسه وكذا في النوادر على من ذهب قوله والتمسوا وجهه...  
 كما قيل في التخصيص اختيار وجوب وجع غير العدم والمرجوح انما الاختار قول الشهاب باستجابته...  
 قال ابن عرفة ونقل ابن شبيب بل الاستحباب وجوبه لا عرويه قوله كما يجمع في مقابلته قوله...  
 يشبه رمضان يكمل السجدة والاحكام الثلاثة وهو مما يؤيد الاحتمال الثاني الذي ذكرنا...  
 هو قوله لا ينفرد فيه بتركه **تكميل** قال ابن شبيب وفيه ركن من اجزاء البعد...  
 فيمنع الواو الانساق اذا تحققت عنده بالحساب امكان التوبة رجوع اليها مع الغيم ونقل...  
 باطل في الزعم لا اعرفه لما ذكره في الاثر العرويه كتب انكر على البلطجي نقله عن بعض...

انما هو



مكتبة  
مركز  
مكتبة  
مكتبة

[illegible][illegible]



...فمنهم من قال ان هذا هو الحق ...  
...انما قال الوجه ان يفهم ...  
...ان يكون معينه ...  
...بقوله كوالد ...  
...هذا القول ...  
...انما لا يرجع ...  
...الوالدين ...  
...الحوام ...  
...الشيخ ...  
...في النشأ ...  
...ما جاء ...  
...صوم ...  
...خلاص ...  
...اي علي ...  
...بالحال ...  
...عزمه ...  
...والجاء ...  
...بفان ...  
...كان عليه ...  
...عليه ...  
...الامسك ...

انظر  
ما جاء  
صوم  
خلاص  
اي علي  
بالحال  
عزمه  
والجاء  
بفان  
كان عليه  
عليه  
الامسك

...فمنهم من قال ان هذا هو الحق ...  
...انما قال الوجه ان يفهم ...  
...ان يكون معينه ...  
...بقوله كوالد ...  
...هذا القول ...  
...انما لا يرجع ...  
...الوالدين ...  
...الحوام ...  
...الشيخ ...  
...في النشأ ...  
...ما جاء ...  
...صوم ...  
...خلاص ...  
...اي علي ...  
...بالحال ...  
...عزمه ...  
...والجاء ...  
...بفان ...  
...كان عليه ...  
...عليه ...  
...الامسك ...

فمنهم  
ما جاء  
صوم  
خلاص  
اي علي  
بالحال  
عزمه  
والجاء  
بفان  
كان عليه  
عليه  
الامسك



















۲۶

62

كان

1











التمهيد

الشَّارِفُ قَوْلُهُ وَالزَّوْبُ

بها از من معده و از کله از کفر و بیزاری

السلام بفعل رفع البيت عليه أي على كل قصره وكانه غير بالفروع والذخاير  
 كتاب التعليل في أصول الدعوة له أول مختصر، أو المختصر فونه واقتضاه واستمطر  
 له من قبله معكوفان على سيف متنازعان من العلم والاستشجار جعل أحدهما المختصر بين  
 الفخامة من الدعوة إلى الرضا كالشراويل فراه وفي كراهة الشراويل روايتان هما من  
 تمام قوله وارتهاء، فيصير بالمعنى وفي كراهة الارتهاء بالشراويل روايتان وكذا صرح  
 به في التوضيح وقال في المختصر لو ارتهاء فيصير أو فناء جاز وكذا في الشراويل وروى  
 عماد كراهة الارتهاء بالشراويل الفصح الذي وفيه يصرح بأن الأول رواية وهذا أقرب  
 لقول الباقين روى محمد إياحه جعل الفصيح وأمر معتداه على كتمه وجعل أخيه أمامه  
 ورواية كراهة الارتهاء بالشراويل إنما هي رفيع روى الشراويل عنه كراهة الفخامة  
 ليس مع عماد وروى فيصير انتهى باختصار ابن عريفة **تتم** في التواتر الذي  
 محمد بن لم يورثه إلا بإبليس سراويل ولو اختار وفيه جاء النهي وروى ابن عبد الحكم  
 بإبليس وفيه انتهى بل في ابن عريفة وخرجه مسلم عن ابن عباس **قال سمعت رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول الشراويل لم يخلق الله الشراويل إلا لأزارو**  
**فيا لم يخلق الله التعليل وقال مالك بن النضر هو الشراويل لم يخلق الله** قال ابن عبد  
 السلام وعنه أن مثل هذا من الأحاديث التي نثر الأمام علي أنها لم تبلغه إلا  
 من أهل الصنعة أنها محتملة يجب على مقلدي الأمام العمل بمقتضاها كهذا  
 الحديث وحديث آخر الأمام لأهل العماليه إذا وافقوا الحجة بفد على تمامه  
 وأصله قوله أو فطنة بالغ نية قال في الكتاب وأما جعل المحرم في الغيبة فكذا  
 في وجوبه فيها وكان في الفطنة غيب أم لا وعلمه ابن يوسف بأنه محل إجماع قوله

تأليف

باب في الأمانة

١٥٦

عبدالرزاق

[illegible]



المقتطع ومن عر  
 لرب فيه تنبيهات الاوراجه رفيع الربعة وحسن النور  
 اي حرة كذا نصي جمل معترضة ببر البعا والبا على وجوز جملها على البدلية من الحرم  
 نصها على الطرف المحرم بلا اعتراض الشائع هذا التحريم في النواذر ونقله عن المرونة وهم  
 او تصحيف الثالثة - زالم في النواذر ومن جهة اليمن سبعة الرضاة وهي بالاضافة اليه  
 على وزفناة وكان المصنف والالتحديح بالاربعة كالب الرابع حرة ثلاثة منها بالتعظيم  
 والمقتطع والحريية ولم يذكر مرقعة الحنفية عربية لانها الحرم بنفسها التي هي مركبة  
 الحمل حسبما المصنف به قوله كبحر عثرة الخاصر نند بقوله ارفسة على فاع الالباح  
 سمعت اكثر الناس يقولون مرقعة مقام بمكة ان بينها وبين التعظيم خمسة اقبال السداد سر  
 فلا الباج الذي عنده ان يسر مكة وعرة ثمانية عشر ميلا وهو نحو ما يسر مكة والحريية وبين  
 مكة والبحرانة ويسر مكة وحينئذ هو له مسافات متفاربة ولو كان يسر مكة والحريية عشرة  
 اقبال لم يكن يسر مكة وجوز ما انقصر فيه الصلاة وفوال الحان ان بينهما ثمانية واربعين ميلا  
 وانما يقع الخلط والاختلاف الناس من حوز فدر القيل والذ حكي ان حبيب الله العبداء كل باع  
 من في اعير واهل الحجاب وكثير من الناس يقولون الباع اربع اذرع ممتدات والامر قوله  
 او كغيره ان يجوز جوب بالعكب على من كانه غير داخل في مسكاته ونصبه على انه خير لا محذوفة  
 معطوبة على علم الشرط قبله وهذا على انه داخل في مسكاته ويرى وكل منهما متفورا باعتبار  
 والله تعالى على قوله وجوز وبينه يتغير عطفهما على من وعود ضمير الله عليه  
 والجور يحيم وادامه ملة وواو اطلقه هنا على الضمير من كل من يتبع الاثر شاسد انه قال  
 ويجرم التعرض لاجرايه وبينه والاجرا بالاراء الممهلة جمع جرو واما اهل اللغة بالجور  
 عندهم مثلث الجيم والكلب والسباع فانه الجوهري ومن ضمهم هنا بالفتح المعجمة والهمز  
 اوصبك جمع من الجواهر بالزاي المعجمة بفتح تصحيفا بضمير او بالفتح غير ان الحجاب

سر

المقتطع ومن عر  
 لرب فيه تنبيهات الاوراجه رفيع الربعة وحسن النور  
 اي حرة كذا نصي جمل معترضة ببر البعا والبا على وجوز جملها على البدلية من الحرم  
 نصها على الطرف المحرم بلا اعتراض الشائع هذا التحريم في النواذر ونقله عن المرونة وهم  
 او تصحيف الثالثة - زالم في النواذر ومن جهة اليمن سبعة الرضاة وهي بالاضافة اليه  
 على وزفناة وكان المصنف والالتحديح بالاربعة كالب الرابع حرة ثلاثة منها بالتعظيم  
 والمقتطع والحريية ولم يذكر مرقعة الحنفية عربية لانها الحرم بنفسها التي هي مركبة  
 الحمل حسبما المصنف به قوله كبحر عثرة الخاصر نند بقوله ارفسة على فاع الالباح  
 سمعت اكثر الناس يقولون مرقعة مقام بمكة ان بينها وبين التعظيم خمسة اقبال السداد سر  
 فلا الباج الذي عنده ان يسر مكة وعرة ثمانية عشر ميلا وهو نحو ما يسر مكة والحريية وبين  
 مكة والبحرانة ويسر مكة وحينئذ هو له مسافات متفاربة ولو كان يسر مكة والحريية عشرة  
 اقبال لم يكن يسر مكة وجوز ما انقصر فيه الصلاة وفوال الحان ان بينهما ثمانية واربعين ميلا  
 وانما يقع الخلط والاختلاف الناس من حوز فدر القيل والذ حكي ان حبيب الله العبداء كل باع  
 من في اعير واهل الحجاب وكثير من الناس يقولون الباع اربع اذرع ممتدات والامر قوله  
 او كغيره ان يجوز جوب بالعكب على من كانه غير داخل في مسكاته ونصبه على انه خير لا محذوفة  
 معطوبة على علم الشرط قبله وهذا على انه داخل في مسكاته ويرى وكل منهما متفورا باعتبار  
 والله تعالى على قوله وجوز وبينه يتغير عطفهما على من وعود ضمير الله عليه  
 والجور يحيم وادامه ملة وواو اطلقه هنا على الضمير من كل من يتبع الاثر شاسد انه قال  
 ويجرم التعرض لاجرايه وبينه والاجرا بالاراء الممهلة جمع جرو واما اهل اللغة بالجور  
 عندهم مثلث الجيم والكلب والسباع فانه الجوهري ومن ضمهم هنا بالفتح المعجمة والهمز  
 اوصبك جمع من الجواهر بالزاي المعجمة بفتح تصحيفا بضمير او بالفتح غير ان الحجاب

المقتطع ومن عر  
 لرب فيه تنبيهات الاوراجه رفيع الربعة وحسن النور  
 اي حرة كذا نصي جمل معترضة ببر البعا والبا على وجوز جملها على البدلية من الحرم  
 نصها على الطرف المحرم بلا اعتراض الشائع هذا التحريم في النواذر ونقله عن المرونة وهم  
 او تصحيف الثالثة - زالم في النواذر ومن جهة اليمن سبعة الرضاة وهي بالاضافة اليه  
 على وزفناة وكان المصنف والالتحديح بالاربعة كالب الرابع حرة ثلاثة منها بالتعظيم  
 والمقتطع والحريية ولم يذكر مرقعة الحنفية عربية لانها الحرم بنفسها التي هي مركبة  
 الحمل حسبما المصنف به قوله كبحر عثرة الخاصر نند بقوله ارفسة على فاع الالباح  
 سمعت اكثر الناس يقولون مرقعة مقام بمكة ان بينها وبين التعظيم خمسة اقبال السداد سر  
 فلا الباج الذي عنده ان يسر مكة وعرة ثمانية عشر ميلا وهو نحو ما يسر مكة والحريية وبين  
 مكة والبحرانة ويسر مكة وحينئذ هو له مسافات متفاربة ولو كان يسر مكة والحريية عشرة  
 اقبال لم يكن يسر مكة وجوز ما انقصر فيه الصلاة وفوال الحان ان بينهما ثمانية واربعين ميلا  
 وانما يقع الخلط والاختلاف الناس من حوز فدر القيل والذ حكي ان حبيب الله العبداء كل باع  
 من في اعير واهل الحجاب وكثير من الناس يقولون الباع اربع اذرع ممتدات والامر قوله  
 او كغيره ان يجوز جوب بالعكب على من كانه غير داخل في مسكاته ونصبه على انه خير لا محذوفة  
 معطوبة على علم الشرط قبله وهذا على انه داخل في مسكاته ويرى وكل منهما متفورا باعتبار  
 والله تعالى على قوله وجوز وبينه يتغير عطفهما على من وعود ضمير الله عليه  
 والجور يحيم وادامه ملة وواو اطلقه هنا على الضمير من كل من يتبع الاثر شاسد انه قال  
 ويجرم التعرض لاجرايه وبينه والاجرا بالاراء الممهلة جمع جرو واما اهل اللغة بالجور  
 عندهم مثلث الجيم والكلب والسباع فانه الجوهري ومن ضمهم هنا بالفتح المعجمة والهمز  
 اوصبك جمع من الجواهر بالزاي المعجمة بفتح تصحيفا بضمير او بالفتح غير ان الحجاب



لا يشبه إلا ببعض أفراد النسل  
ابن الجلاب وهو الجراد، حبة من الطعام وفيه القيوم منه بجمعه من الطعام  
به لقوله في المرونة وإذا وطئ الرجل بغيره على باب أو قفل أو غيره فقتله من قبضته ويست  
من الطعام فالكتاب هو قبضة من طعام فالجحر من حكمة بأن أخرجهما غير حكومة أعالي  
وقال ابن قسطلان في المرونة الأحكام في الجراد وهو من تشبيه المصنف بالجراد في  
النوم واليقظة **قوله** قال الجحر هو الجنة مثل القبر من طعام مخالف لقول  
ملك في مسألة الفيل من المرونة الجنة ملوكة وأحوالها كالحياة المصنفة في مناسباته  
والقبضة من الجنة **قوله** وكلب يغير كبريه أي إذا كان الرجل والصيغ معاً والجمل  
بارسل عليه كلبه فتخلف الكلب وحده إلى الصيد كحرف المحرم فقتله هو الجمل والجراد أن  
لا يترك للكلب كبريه وسوء المحرم وتبع في هذا الفيل ابن قسطلان وابن الجلاب وسائر النحويين  
بغير السقم والكلب في الخلاف واختار فيه جواز الأكل وعرق الجراد قوله أو أرسل بغيره  
فقتل خارجة أي أرسل عليه في الجمل على صيد في الجمل وفي الكبري المحرم فأكله الكلب  
في المحرم ثم أخرجه بقتله في الجمل فيجب فيه الجزاء أيضاً ولا يترك كذا الكبري المرونة وإذا  
جعلنا قوله خارجة حالاً لم يعل فقتل كافراً على هذا التقدير من جعله كبرياله وكانه قال  
بقتله حال كونه خارجاً به من المحرم بعد دخوله وهو في ابن عرفة بهذا زيادة فهو  
أوجز عبارة **قوله** أو أرسل عليه على قريب من المحرم فقتله بدأ بجرحه خارجة منه  
كذلك بغيره قوله **قوله** وهذا من تشبيه القيوم فيه أو كما يجوز تشديده وأول الخلف  
واسكانها على العكس قوله ورأيه على برع أصله بالمحرم هذا من ذهب المرونة أنه لا  
بإصر بصيله فكما جزاء فيه وهو آخر مسألة من كتاب الضحايا ابن عرفة ونوف من هذا  
بموجبها في مسعى ما كل من شجر الرأس وجواب عن الجوابات في حال الحرب والشعر وانفصال  
الصيغ بربان التناقض في غير محل والحرب الشعر ويجيب بأن متعلق المسح الشعر من حيث

[illegible]

نیرعمی







والله اعلم على قول كان قد به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
لغة من قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
موجوده ربه ونحوه في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
كما هو واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
معناه هو واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
ثم تكرب وتسعى وتجر وتغير وان كانت من ترديد الحج وخافت العوات ولم تستمع الطواب  
ليخضعها اهلت بالحج وسافت هربها واوقعت بعربة ولا تخرج الا بصق واجزائها  
لفرانها وسبيلها سبيل من فرز قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
الاشعار فتش وتسيل ما قاله ابن عربة والاشعار بضمير جمع سنام كقوله او قد  
فلا ينفعني الاشعار الشتم ومنه قوله من الايسر للبيان واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
شعار يخرز من الشتم من جهة العجز لجدته الرفعة وفي ذلك هو العذر في قوله واشتار به  
والاشعار في الحاف الايسر من استنفاها عرضا الا ان اللام من قوله الرفعة تعطف ان  
الابتداء من جهة العجز وانما في كسر الباء وغيره من جهة المعقوف كما هو عليه  
ابن الحاجب وعبارته في الصائغ في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
الايسر وفي الايسر من نحو الرفعة الى المؤخر وفي قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
وفي النكت فالابو بكر الابن في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
يستقبل بها الفيلة ثم يستعدها باذابة افعالها في ذلك كان وجهه الى الفيلة متى  
اشعرها من شفيها الايسر وانما اشعرها من الايسر لم يكن وجهه الى الفيلة و  
في ذلك مكره انتهى ولعل ابن عربة لم ينف عليه في عرقه من قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
الباحية كونه من الايسر بانها توجه للفيلة وشعرها كوالا فلا يليق منها الا الايسر  
واثر شعرها في الشنة كوز الشعر مستقبل يشع بيمينه وحكامها بشماله ما اذا كان  
كوالا وقع من الايسر ولا يكون من الايسر الا ان يستند من الفيلة او يستعدها او يستقبلها  
له غير ابر عربة انما يصح ما لا ان اراد توجيهها للفيلة كالزج لا راسها للفيلة

اشعر

منه فليست اشارة الى ما في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
فاما قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
الاشعار من قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
لغة من قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
من يميز الانسان ليصاره ومن راس الحيوان له فيه والطول والعرض كميته ما خذت مع اضافته  
فالاولى العرض عن راس كقوله البيضاوي وهو القول عن ابن جيب ثم امر بشفاف قوله  
وشففا ان لم ترتفع اي وشق الجلال وهو جمع جلال الصغار ان لم ترتفع فبها حتى يكره من  
شففا الفاعل المالك قال في رسم الحج من سماع اشهب من امر الناس ان تشق الجلال عن  
استنفاها وذلك بحسبه عن ابن عسك وما علمت ان احد اهل البيت ع في ذلك الا عبد الله بن عمر  
بانه لم يكره يشفو ولم يكن يحل حتى يشفو ومن شعر الرعوليات بيمينها وذلك ان كان يحل الجلال  
المرتفعة والاعمال المرتفعة فيلوانها كان يفعل ذلك استنفاها للثياب قال نعم واجب  
التي اذ كانت الجلال المرتفعة لا يشق منها شيئا وان كانت ثيابا لا يشقها احب اليه وقال  
ابن جرير عن ابن المور في قوله واشتار به مقارنته ونحوه في قوله واشتار به  
ونحوها وان لا تشق المرتفعة استنفاها لها وقال الغالب ان كان الجلال ميعانك شفه وهو  
انفع للفرار قوله ونحوها فابنه او معقولة فيلوانها كان يفعل ذلك استنفاها للثياب قال نعم واجب  
الاربع او معقولة يد الايسر فابنه على ما ينبغي من فوائدها انتهى وكانه يحرم على عبادة  
فوال ابن الحاجب ونحوها صاحبها فابنه معقولة او مفيدة في الفيلة فابنه على فوائدها  
الاربع الا ان احري يد بها فرت الاخرى بالفيلة والاصح في الصغار الفيلة في قوله واشتار به  
بانه كسر والسم الله عليها حواقيق وفوق صواب من الايسر وشعر عن ابن جيب معني صواب  
ان تصب ايوبها بالفيود وقت نحرها وفران ابن عباس صواب وهو المعقولة من كل يد يد  
واحدة تنقب على ثلاثة فوايم بخير بينهما ابن الحاجب والله وقع في المرونة عن ملك النشار  
نحر البدن فابنه مفيدة اليد للفيلة ولا يعقلها الا من يحيا ضجعه عنها وبني الاقلام  
قال ملك النشار نحرها فابنه ما فلتت او معقولة ام مصعوبة اليد ين قال الا افوم على جهة ذلك















هذا المسمى...  
 من حمدي بن محمد...  
 بغلبة العامة اعزاز الغاي...  
 وهو الصواب لما تقدم...  
 به زمانا تتصرف ابن عرفة...  
 انهم يتفقون كثر الشور لبعض الادباء...  
 الختام قبل تغييره...  
 تغيره...  
 يتم بشعر لم يورث...  
 ان لم يتم خلفه...  
 عنه اكله وار لم يتم...  
 واختار هو نفسه...  
 ان المعشرينات شعر جسد...  
 وفتوى بعض شيوخ...  
 يصر الصرية على خلفه...  
 8 بعد...  
 المشيئة وعاد الجنين ثلاثة احوال...  
 كتاب الصلاة...  
 عبر الحميد الصايغ...  
 شعرة حلت والابلا...  
 رحمه الله تعالى...  
 حياته كمرجعة علم...

حساب الاطعمة

**باب في الامور والاشياء**  
 النسخ...  
 والمكروك سبع...  
 السلام عن اكل...  
 تعلو...  
 بصما العلم...  
 فقال الفقهاء...  
 كعكبة على الاصابة...  
 بذكر الباعل...  
 قوله...  
 ملك...  
**باب في الحجة والعقبة**  
 قال ابن عبد السلام...  
 ملك...  
 وكذا...  
 غير...  
 على الصلاة...  
 واما...  
 لهم...  
 من...  
 انه...















العقبات

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page. The text is dense and covers the entire width of the page.







فمنه ان يكون له من الاموال ما يفي بدينه من الاموال  
التي في حاله واعماله المحلوه عليه في وقت وفاته  
فمنه ان يكون له من الاموال ما يفي بدينه من الاموال  
ببصر الرضا عن وكذا قوله او اعلامه والناظر في قوله وانتقل في اساسه عما كانا في  
ما كانا في بلد وكثيرا انه فصول الاشغال عنه وجب عليه في الكسوف ان كان معه في قرية  
وكذا ان كانا في حارة وانتقل عنها او كذا في الدار والبيت وهذا معنى في  
المرونة وغيره او هو مما نكسر فيه الرضا عن السبب المحرك للميزان في كثير  
قوله او ضربا جارا او دوجر في هذه الدار عكبه باوتنيها على انهما ان كانا  
ساكنين في دار والحال في غير من الانتقال وضرب الجدار وهو ان الرضا عن السبب في المرونة  
واما ما في فكر الجدار فيهما او انتقل بل هو لا يبرأ من الخلاف في الحاجز انما يكون بناء  
وثيقا الحجر ونحوه بل كان من حديد النخل ونحوه والثاني الخلاف في اجزاء الحاجز اذا  
غيره انما في هذه الدار مثلا كما نلفظ به المصنف اما الاول في الجدار في غير  
ابن عمر المرونة خلافا لابن العاصم في حضوره وابن حبيب واما الثاني في ابن عمر والمصنف  
كما هو قوله في المرونة سماها ام الاجزاء الحاجز في المعينة وهو خلاف قول ابن رشد  
في سماع المصنف لو غير الدار لم يبر الجدار وفيه سببهما هذا ابو الحسن الصغير وادان  
المضاكفة التي هي معاملة في بلدها الجدار بخلاف الشك في والله تعالى السوف في قوله  
وترازا غاب بفضا وكما في تقاض او معوض هكذا في اكثر النسخ وهو اللاب في بحر معوضه  
وهل كذا في ما هجرنا او شهر فواقت اي اخطب لي هجرنا واهلوا فيل في ثمانية ايام  
وفيل شهر قوله ونشر كذا عالمه في ما خرجت الابا في اي اخطب لها الا خرجت الا  
باني في جرداها تحتل للخروج في كذا ما به يحتمل ولا يكون تركها مع العلم ان انا له  
الخمسة ونحوه وانما الاخرجت الابا في جرداها تخرج في بعضها تحت على مراعات  
اللبا في الا ان تكون له في نفسه وله وان خرجت وصارت كبريا ان لم يامر به ان لم  
يامر الخالف بتغيرها حتى صارت كبريا هذا هو المبدأ في قوله على ان لم تقع عليه في الدار

فمنه ان يكون له من الاموال ما يفي بدينه من الاموال  
التي في حاله واعماله المحلوه عليه في وقت وفاته  
فمنه ان يكون له من الاموال ما يفي بدينه من الاموال  
ببصر الرضا عن وكذا قوله او اعلامه والناظر في قوله وانتقل في اساسه عما كانا في  
ما كانا في بلد وكثيرا انه فصول الاشغال عنه وجب عليه في الكسوف ان كان معه في قرية  
وكذا ان كانا في حارة وانتقل عنها او كذا في الدار والبيت وهذا معنى في  
المرونة وغيره او هو مما نكسر فيه الرضا عن السبب المحرك للميزان في كثير  
قوله او ضربا جارا او دوجر في هذه الدار عكبه باوتنيها على انهما ان كانا  
ساكنين في دار والحال في غير من الانتقال وضرب الجدار وهو ان الرضا عن السبب في المرونة  
واما ما في فكر الجدار فيهما او انتقل بل هو لا يبرأ من الخلاف في الحاجز انما يكون بناء  
وثيقا الحجر ونحوه بل كان من حديد النخل ونحوه والثاني الخلاف في اجزاء الحاجز اذا  
غيره انما في هذه الدار مثلا كما نلفظ به المصنف اما الاول في الجدار في غير  
ابن عمر المرونة خلافا لابن العاصم في حضوره وابن حبيب واما الثاني في ابن عمر والمصنف  
كما هو قوله في المرونة سماها ام الاجزاء الحاجز في المعينة وهو خلاف قول ابن رشد  
في سماع المصنف لو غير الدار لم يبر الجدار وفيه سببهما هذا ابو الحسن الصغير وادان  
المضاكفة التي هي معاملة في بلدها الجدار بخلاف الشك في والله تعالى السوف في قوله  
وترازا غاب بفضا وكما في تقاض او معوض هكذا في اكثر النسخ وهو اللاب في بحر معوضه  
وهل كذا في ما هجرنا او شهر فواقت اي اخطب لي هجرنا واهلوا فيل في ثمانية ايام  
وفيل شهر قوله ونشر كذا عالمه في ما خرجت الابا في اي اخطب لها الا خرجت الا  
باني في جرداها تحتل للخروج في كذا ما به يحتمل ولا يكون تركها مع العلم ان انا له  
الخمسة ونحوه وانما الاخرجت الابا في جرداها تخرج في بعضها تحت على مراعات  
اللبا في الا ان تكون له في نفسه وله وان خرجت وصارت كبريا ان لم يامر به ان لم  
يامر الخالف بتغيرها حتى صارت كبريا هذا هو المبدأ في قوله على ان لم تقع عليه في الدار



الصوره كما يفرج تحت الماء  
معكوف على الزم وحمله اتى على الجميع حجة لمعير وجعل المعير غاية لانه  
الذي يكثر اتيانه على الجميع بالجزء ولو كثر كسعة اعشار اخرى قوله وانصوب به  
لما لم يسم باعله فهو اعم من ان يجعل الذر الثوب او غيره قوله وهل اختلف هل  
يقوم اولاً او لا يذبحه والتقويم ان كان يميز تاولات كلام معير كثر فيه نظر من ينسب  
قابل كل واحد منها بالواحدة والناحية على كثره التعريف كانه قال وهل اختلف  
ام لا فيقال في اي شيء يختلف فقال هو يقوم على نفسه ام لا فيقال انما يكثر التقويم  
بعل اي وجهه فقال انما يكثر كمال التاويل الثالث فقال والتقويم ان كان يميز هذا ما  
انقدح له في تمثيته ولعلك ينفذ لك اجل منة على ان استعمل او معادلة لصل  
فيه ما فيه عند اهل اللسان الا انه شايح عند العقلاء وهذا المختصر مشهور به  
وبعدوهم كالبعض لا يجاد تفريغ كلام التثنيون عليه وما جربوا عبارته  
التشريح من قوله هل يجوز ان يقوم على نفسه ابتداء يقتضيه انه يضيق او لا الاول  
بقتريه الواو كثره التفسير اياه بقوله ابتداء والقد سمعنا انه اعلم قوله نحو المسمى  
لهو ما عار جع قوله كالا باضة ففك كذا ذكر من المرونة انه اذا مشى في حجه  
كله وركب في الاباضة ففك لم يعد ثانياً واهدى قال ابن عمر رضي الله عنهما في قوله  
في الاباضة ركب من ركب من مكي الى مكة ابو الحسن الصغير اي من مسير الى الا  
باضة من مكي الى مكة قوله وليضحه لما ذكر ان مكي ركب في العام الفحين كابر  
جع غير ان لم يمشي بها ومشي وتلخص خبره ما يذبحه من فضايه يريد ان يكون  
غير عذر قال ابن تيمية ان كان في الكريو حتى جاوز العام المعبر فقد اتم في التاخير  
ولزمه الفضاء على الصل المذهب قال ابن عروبة ومقابل المعروف في غير الحاجب  
على المعروف ما عر به وتركه لنفسه ان عذر كالصوم والاعتقاد كذا قوله  
وكافر يفي بالواو عكفا على قوله كان في وهي اخرى التكميل التي يجب فيها النهي

بلا اخرج

الصوره كما يفرج تحت الماء  
معكوف على الزم وحمله اتى على الجميع حجة لمعير وجعل المعير غاية لانه  
الذي يكثر اتيانه على الجميع بالجزء ولو كثر كسعة اعشار اخرى قوله وانصوب به  
لما لم يسم باعله فهو اعم من ان يجعل الذر الثوب او غيره قوله وهل اختلف هل  
يقوم اولاً او لا يذبحه والتقويم ان كان يميز تاولات كلام معير كثر فيه نظر من ينسب  
قابل كل واحد منها بالواحدة والناحية على كثره التعريف كانه قال وهل اختلف  
ام لا فيقال في اي شيء يختلف فقال هو يقوم على نفسه ام لا فيقال انما يكثر التقويم  
بعل اي وجهه فقال انما يكثر كمال التاويل الثالث فقال والتقويم ان كان يميز هذا ما  
انقدح له في تمثيته ولعلك ينفذ لك اجل منة على ان استعمل او معادلة لصل  
فيه ما فيه عند اهل اللسان الا انه شايح عند العقلاء وهذا المختصر مشهور به  
وبعدوهم كالبعض لا يجاد تفريغ كلام التثنيون عليه وما جربوا عبارته  
التشريح من قوله هل يجوز ان يقوم على نفسه ابتداء يقتضيه انه يضيق او لا الاول  
بقتريه الواو كثره التفسير اياه بقوله ابتداء والقد سمعنا انه اعلم قوله نحو المسمى  
لهو ما عار جع قوله كالا باضة ففك كذا ذكر من المرونة انه اذا مشى في حجه  
كله وركب في الاباضة ففك لم يعد ثانياً واهدى قال ابن عمر رضي الله عنهما في قوله  
في الاباضة ركب من ركب من مكي الى مكة ابو الحسن الصغير اي من مسير الى الا  
باضة من مكي الى مكة قوله وليضحه لما ذكر ان مكي ركب في العام الفحين كابر  
جع غير ان لم يمشي بها ومشي وتلخص خبره ما يذبحه من فضايه يريد ان يكون  
غير عذر قال ابن تيمية ان كان في الكريو حتى جاوز العام المعبر فقد اتم في التاخير  
ولزمه الفضاء على الصل المذهب قال ابن عروبة ومقابل المعروف في غير الحاجب  
على المعروف ما عر به وتركه لنفسه ان عذر كالصوم والاعتقاد كذا قوله  
وكافر يفي بالواو عكفا على قوله كان في وهي اخرى التكميل التي يجب فيها النهي

الصوره كما يفرج تحت الماء  
معكوف على الزم وحمله اتى على الجميع حجة لمعير وجعل المعير غاية لانه  
الذي يكثر اتيانه على الجميع بالجزء ولو كثر كسعة اعشار اخرى قوله وانصوب به  
لما لم يسم باعله فهو اعم من ان يجعل الذر الثوب او غيره قوله وهل اختلف هل  
يقوم اولاً او لا يذبحه والتقويم ان كان يميز تاولات كلام معير كثر فيه نظر من ينسب  
قابل كل واحد منها بالواحدة والناحية على كثره التعريف كانه قال وهل اختلف  
ام لا فيقال في اي شيء يختلف فقال هو يقوم على نفسه ام لا فيقال انما يكثر التقويم  
بعل اي وجهه فقال انما يكثر كمال التاويل الثالث فقال والتقويم ان كان يميز هذا ما  
انقدح له في تمثيته ولعلك ينفذ لك اجل منة على ان استعمل او معادلة لصل  
فيه ما فيه عند اهل اللسان الا انه شايح عند العقلاء وهذا المختصر مشهور به  
وبعدوهم كالبعض لا يجاد تفريغ كلام التثنيون عليه وما جربوا عبارته  
التشريح من قوله هل يجوز ان يقوم على نفسه ابتداء يقتضيه انه يضيق او لا الاول  
بقتريه الواو كثره التفسير اياه بقوله ابتداء والقد سمعنا انه اعلم قوله نحو المسمى  
لهو ما عار جع قوله كالا باضة ففك كذا ذكر من المرونة انه اذا مشى في حجه  
كله وركب في الاباضة ففك لم يعد ثانياً واهدى قال ابن عمر رضي الله عنهما في قوله  
في الاباضة ركب من ركب من مكي الى مكة ابو الحسن الصغير اي من مسير الى الا  
باضة من مكي الى مكة قوله وليضحه لما ذكر ان مكي ركب في العام الفحين كابر  
جع غير ان لم يمشي بها ومشي وتلخص خبره ما يذبحه من فضايه يريد ان يكون  
غير عذر قال ابن تيمية ان كان في الكريو حتى جاوز العام المعبر فقد اتم في التاخير  
ولزمه الفضاء على الصل المذهب قال ابن عروبة ومقابل المعروف في غير الحاجب  
على المعروف ما عر به وتركه لنفسه ان عذر كالصوم والاعتقاد كذا قوله  
وكافر يفي بالواو عكفا على قوله كان في وهي اخرى التكميل التي يجب فيها النهي



ضرورة ان يعلم ان هذه خمسة امور واجل الزلزلة اولها ان يستقبل الله  
 بغيره للاستقبال من امر الله عليه السلام والى الله الامر من غير ان يكون له  
 الاجل او على حله على الحال والاستقبال مع الله فيكون له ان يزلزلهم او لا يزلزلهم  
 وجميع ما يقع الى الاجل والثاني ثلثهما والثالث ثلث ماله السابعة فقط وهذا كله  
 من البصير والى الله ان يقرر ان يقرر جميع ما يبيد في الاجل او في بلده لزمه اخرج جميع  
 في ذلك فواو احسن القول تعالى في قوله العفو وارووا بعهده الله ومنهم من عاهد  
 الله في بوز بالذبح وفسوله عليه السلام من نذر ان يبيع الله بليعه وان كان لم  
 ينصر في المودنة وغيرها على النقرة في هذا بغير النذر واليه في الوجود عند حمل هذه  
 المسائل على الميزان والذبح وانما يستويان في حصة الرجل بجميع ما يملك من  
 المال قوله عليه السلام لا يلبانة وفذ ذرا في خلع من جميع ماله يجوزك الثلث  
 من ذلك انتهى مختصرا وفيه فله ان يبيع الله بالذبح وان عرفه ويدبره كلامه العزيز  
 هنا قوله او هو في غير مكة ماله المودنة فيه والضم في ان يبيع الله السلام معروف  
 قال ابن عروة ونذر في البيت ص الح معكم من بغير النذر كما عرفت به نصا وروى  
 ان من مودة كثر الثواب للميت تصدق به بوضع النذر وان تصدق الفقراء الطالعين  
 لقبوا او زاد فيه تغير لهم ان امكن حوله لهم **باب الجهاد**  
 قوله وان خاف محاربا ان لا يفسدك بالغوب من المتلصحين قال في الجواهر بعد ما ذكر  
 مسلمات الوجوب لا يفسدك بالغوب من المتلصحين لان قتالهم في الله قال الشيخ  
 ابو اسحاق يعني ابن شعبة في نسخة الطريق فيقول السبيل الى حق الجهاد من الروم في  
 واذ كان قتالهم بغير الجهاد لم يتصور ان يفسدك ماله لانه في قتالهم يوجب ما يوجب  
 عليه من الجهاد ونسج المصنف هذا على منوال الشيخ في غير الفقهاء والفرق بين الشافعي  
 اذ قال في كتابه الحارثي في الفتاوى الجهاد في اهل جهة وان خاف من المتلصحين  
 كل سنة مرة كزيارة الكعبة بمرض كفاية ثم ذكر النظار في قوله كزيارة الكعبة ان  
 اقامة الموهوم وعلله انما اورد عن تكرار التبع في تبينه على انه لا يفسدك خوف

ان نذر ان يقرر ان يقرر جميع ما يبيد في الاجل او في بلده لزمه اخرج جميع

في قوله

الجواهر

والى الله الامر من غير ان يكون له الاجل او على حله على الحال والاستقبال مع الله فيكون له ان يزلزلهم او لا يزلزلهم  
 وجميع ما يقع الى الاجل والثاني ثلثهما والثالث ثلث ماله السابعة فقط وهذا كله  
 من البصير والى الله ان يقرر ان يقرر جميع ما يبيد في الاجل او في بلده لزمه اخرج جميع  
 في ذلك فواو احسن القول تعالى في قوله العفو وارووا بعهده الله ومنهم من عاهد  
 الله في بوز بالذبح وفسوله عليه السلام من نذر ان يبيع الله بليعه وان كان لم  
 ينصر في المودنة وغيرها على النقرة في هذا بغير النذر واليه في الوجود عند حمل هذه  
 المسائل على الميزان والذبح وانما يستويان في حصة الرجل بجميع ما يملك من  
 المال قوله عليه السلام لا يلبانة وفذ ذرا في خلع من جميع ماله يجوزك الثلث  
 من ذلك انتهى مختصرا وفيه فله ان يبيع الله بالذبح وان عرفه ويدبره كلامه العزيز  
 هنا قوله او هو في غير مكة ماله المودنة فيه والضم في ان يبيع الله السلام معروف  
 قال ابن عروة ونذر في البيت ص الح معكم من بغير النذر كما عرفت به نصا وروى  
 ان من مودة كثر الثواب للميت تصدق به بوضع النذر وان تصدق الفقراء الطالعين  
 لقبوا او زاد فيه تغير لهم ان امكن حوله لهم **باب الجهاد**  
 قوله وان خاف محاربا ان لا يفسدك بالغوب من المتلصحين قال في الجواهر بعد ما ذكر  
 مسلمات الوجوب لا يفسدك بالغوب من المتلصحين لان قتالهم في الله قال الشيخ  
 ابو اسحاق يعني ابن شعبة في نسخة الطريق فيقول السبيل الى حق الجهاد من الروم في  
 واذ كان قتالهم بغير الجهاد لم يتصور ان يفسدك ماله لانه في قتالهم يوجب ما يوجب  
 عليه من الجهاد ونسج المصنف هذا على منوال الشيخ في غير الفقهاء والفرق بين الشافعي  
 اذ قال في كتابه الحارثي في الفتاوى الجهاد في اهل جهة وان خاف من المتلصحين  
 كل سنة مرة كزيارة الكعبة بمرض كفاية ثم ذكر النظار في قوله كزيارة الكعبة ان  
 اقامة الموهوم وعلله انما اورد عن تكرار التبع في تبينه على انه لا يفسدك خوف



من الشجر والارض والسموات والانس والجن والحيوان والنبات والجمادات  
التي خلقها الله تعالى في الارض والسموات والانس والجن والحيوان والنبات والجمادات  
بها الاموات والاموات على قتال جميع الكفار ومن لم تصح عنده او تحت ولا كسر من النهر  
عن قتالهم على الارض والسموات والانس والجن والحيوان والنبات والجمادات  
كقتال غيرهم من الكفار قوله بل بفتح او اشارة معصية متعلق بسقط قوله  
او جهل اسلامه اي جهل عدم اسلامه وفي بعض النسخ او كسر اسلامه وهو اسير قوله  
وارمات عندنا بماله جي ان لم يكن معه وارث ولم يخجل على التجهيز والارسل مع دينه  
لوارثه كودعة وهما وان قتل في معركة او في فساد او فساد له ارسر ثم قتل في قمع  
هذا الكلام في النسخ بتقديم وتاخير على خلاف هذا الترتيب والصواب ما في النسخ  
لا يكتفى بالشاغل قوله وملك باسلامه غير الجير المسلم انما قال غير الجير  
من الاستتار المسلم ولم يقل غيرهم مع تقدم ذكر الاضرار المسلم لئلا يتوهم انه لا يملكهم  
الا انهم افرم بهم وان الضمير يعود على الموصوف مختصا بصيغة القدم قوله فخر  
جها والخمس والجزية بل انه عليه السلام ثم للمقاتل الاصل في تبرئة الله عليه  
السلام ما حكى ابن حبيب ان عمر بن الخطاب لما اكثر المال في قور العكا في موانا وقال  
ابن ابي رافعة صلى الله عليه ثم بالافرية بالافرية منه حتى تصفوا عمر حيث وضعه  
الله وايدوا من الانصار بسعد ابن معاذ والافرية بالافرية منه فقال العباس وولدت  
رحم يا امير المؤمنين فبالا بالفضل الوارث من الله صلى الله عليه وسلم ومكانه  
الله جعله الله في كفا كغيرنا من العرب انما تقدم منا بمكانه بل ان جري  
ما اهل الافرية منه فرائضهم لم تعرف لنا فرائضنا وكان عمر ابن عبد العزيز يحرر له فائمة  
رضي الله تعالى عنها كل عام باثني عشر الف دينار وسور ما يعكس غيرهم من ذرية  
الفرير وفيه الشيع ابن عرفة الكلام في هذا البطل مع الاختصار قوله لا سور وحب  
وعمر ودية لا يريخ به ابنه برسه المتخذ للقتال عليه قوله او تعدد له الم  
يعير فالا هاكم اهر الصواب ومعنى تعير القاتل ان يقول الرجل ان قتل قتيلا

من الاستتار المسلم  
كلام يعبر به

بلا سلبه

ملك سلبه كما امر في قوله ولو من اخصامه قال في قوله  
من الشجر والارض والسموات والانس والجن والحيوان والنبات والجمادات  
بها الاموات والاموات على قتال جميع الكفار ومن لم تصح عنده او تحت ولا كسر من النهر  
عن قتالهم على الارض والسموات والانس والجن والحيوان والنبات والجمادات  
كقتال غيرهم من الكفار قوله بل بفتح او اشارة معصية متعلق بسقط قوله  
او جهل اسلامه اي جهل عدم اسلامه وفي بعض النسخ او كسر اسلامه وهو اسير قوله  
وارمات عندنا بماله جي ان لم يكن معه وارث ولم يخجل على التجهيز والارسل مع دينه  
لوارثه كودعة وهما وان قتل في معركة او في فساد او فساد له ارسر ثم قتل في قمع  
هذا الكلام في النسخ بتقديم وتاخير على خلاف هذا الترتيب والصواب ما في النسخ  
لا يكتفى بالشاغل قوله وملك باسلامه غير الجير المسلم انما قال غير الجير  
من الاستتار المسلم ولم يقل غيرهم مع تقدم ذكر الاضرار المسلم لئلا يتوهم انه لا يملكهم  
الا انهم افرم بهم وان الضمير يعود على الموصوف مختصا بصيغة القدم قوله فخر  
جها والخمس والجزية بل انه عليه السلام ثم للمقاتل الاصل في تبرئة الله عليه  
السلام ما حكى ابن حبيب ان عمر بن الخطاب لما اكثر المال في قور العكا في موانا وقال  
ابن ابي رافعة صلى الله عليه ثم بالافرية بالافرية منه حتى تصفوا عمر حيث وضعه  
الله وايدوا من الانصار بسعد ابن معاذ والافرية بالافرية منه فقال العباس وولدت  
رحم يا امير المؤمنين فبالا بالفضل الوارث من الله صلى الله عليه وسلم ومكانه  
الله جعله الله في كفا كغيرنا من العرب انما تقدم منا بمكانه بل ان جري  
ما اهل الافرية منه فرائضهم لم تعرف لنا فرائضنا وكان عمر ابن عبد العزيز يحرر له فائمة  
رضي الله تعالى عنها كل عام باثني عشر الف دينار وسور ما يعكس غيرهم من ذرية  
الفرير وفيه الشيع ابن عرفة الكلام في هذا البطل مع الاختصار قوله لا سور وحب  
وعمر ودية لا يريخ به ابنه برسه المتخذ للقتال عليه قوله او تعدد له الم  
يعير فالا هاكم اهر الصواب ومعنى تعير القاتل ان يقول الرجل ان قتل قتيلا

تس







والاشهاد

المعتمد على ما ثبت في الخبرين المتقدمين من ان الله تعالى قد علم ما في القلوب من السر والنجوى  
وسلم ان كان من الله تعالى ما في القلوب من السر والنجوى فلهذا ما في القلوب من السر والنجوى  
الجاهلية تمتد او فيروى فكيف وقد علم الله تعالى ما في القلوب من السر والنجوى  
من عزيمة الانصار على القتال ما وثق به انشئ عن ذلك بل ولم يجر البذل عن الضرورة بل  
ما استنشدنا همما فيه صلى الله عليه وسلم قوله ان عزمه او عتق عليه فلهذا ما في القلوب من السر والنجوى  
بما والى الاحوال الشقيفة في قوله والفرق للاسير من العبد او بعثوه لولم يكن في ذلك  
بعض النسخ ولو كان في ذلك وهو الصواب قوله ولا استواء العقل ان يلججوا فيقول  
المتبر عن ان سبوا فلا يله كذا او ان سبوا غير فلهذا كذا افلا او كذا واذا اخذ على عقله  
متنسا بالخير مع وجود العمل كان تغيرها على القول المختار اليه بل وقد مرع عليه  
ابن يوسف فقال ولا باس ان يخرج احدهما خمسة والاخر عشرة ان كان بينهما عمل  
فال محمد او هذه افضالة وهما بغير والعمل الاول الميواذ اساعة النفل قوله او  
تساوي بينهما اي يستترك تساوي المتساويين او المتساويين من المساواة ونحو  
هذا بل يجوز ان يخرج احدهما او يرمى من موضع الى موضع والاخر من نصبة او ابعط  
منه بغير معلوم بيقين في الك في المناضلة على التعاقب وفي المساواة يتقدم  
احدهما الاخر بغير من المساواة على ان يخرج بامعاف ابلغ المؤخر المقدم وهو  
العانع مبسوكة من المعكومات ونحو استقواها ابن عروة قوله والافتخار عن  
عن الرمي والرجز والتسمية والصياح والاصب في كذا الله ما حوت الرمي اي وجاز  
الافتخار عن الرمي وانشاء الاراجيز وتسمية الرامي نفسه كانه يارب القبيلة  
والصياح اغراء لغيره وامرية ان ذكر الله اكبر وانما جازت هذه الاشياء مع ان  
بعضها يتفرع في غير هذا المقام ما جاز الاجابة في الوارد في ذلك في الرمي وفي  
روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما ابن العواتك ورمى ابن عمر بين  
الله في رماها انابها وقال مكحول انما الغلام لله في قال ابو محمد وكذا  
امور العرب بين المسلمين وعدوهم مما فيه مساواة لهم كما باس بالعباخر فيه

وفوق النسخ

وفوق النسخ من الله تعالى ما في القلوب من السر والنجوى  
مسند ما في القلوب من السر والنجوى من الله تعالى ما في القلوب من السر والنجوى  
وماذا ان لا ما اجيز من السر والنجوى من الله تعالى ما في القلوب من السر والنجوى  
من السلام انتهى من السر والنجوى من الله تعالى ما في القلوب من السر والنجوى  
قوله صلى الله عليه وسلم من غزو حنبر حنبر من غزو حنبر حنبر من غزو حنبر حنبر  
انما ابن عمر المكلب ومنه حديث مسلم عن سلمة بن الاكوع خرجت من اثار الغوم  
اربعهم واربعين وافرنا انما ابن الاكوع اليوم يوم الرخع انتهى وفورج البخاري ايضا  
حديث سلمة بن الاكوع عن عائكة من اسماء النساء قال النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم حنبر انما ابن العواتك من سليمان يعني جوارته ونحو تسع عواتك عائكة بنت  
هلال ابن جرهاشم وعائكة بنت مرة ابن هلال ام هاشم وعائكة بنت الاوقص ابن  
مرة ام وهب ابن عبد مناف بن زهرة جرسوا الله صلى الله عليه وسلم من قبل  
أبيه امية بنت وهب وسائر العواتك امهات النبي صلى الله عليه وسلم من غير  
نبي سليم انتهى وقال القسري في كتاب الغرر العواتك ثلاث نسوة مكرهات  
الثلاث وادان العلما عمدة الرصم والوسم حنة السلمي وبنو سليم تغفر بهن  
الواحدة فلما انقصر هذا الى الاحاديث المعروفة اشار المصنف بقوله لا حديث السلمي  
بما مام البحر والتعليق وهي متعلقة بجاز والجملة من قوله والاصب في كذا الله معترضة  
بينهما هذا الذي انقدح لي في فهمه بعد ان عرفت بنسخة هو فيها هذا الكلام  
البحر الذي خلة على احاديث جمع حديث والواقع في سائر ما راينا من النسخ لا حديث  
بلا التسمية وكذا نقله في الشام وهو تصحيح والله تعالى اعلم

**باب الكاح** افتتح هذا الباب بخواتمه عليه  
السلام بقا الا بر شاسر واعتذر انفسه من نقل كلام ابن عمر من احكام القرآن عن قوله تعالى  
خالصة لك من دن العومين وعليه اعتمد الفرع في نظام تفسير الآية والفرع في النص  
بعض زيادة على ما في الاحكام ونحو الخواص ثلاث وحرمة واباحة طرائقها وطها

في النسخ بالمثل

الفتحة

انجوز







كتاب الفوائد في الامور والآداب...  
 من اجل انهم لم يدرى ما هو الحق...  
 هذا الذي افترت به الف...  
 غايبة بعيدة الغيبة او حاضرة...  
 باقرارها على نفسها ان زوجها...  
 بمنزلة الاقارب...  
 لو كان الاب كان القول قوله...  
 هو من رسم حلب...  
 امره ان يبالى...  
 يرضه لكم وهذا القول الثالث...  
 جبر له الا ان يعصم عنه...  
 انما انصرف على الجبر...  
 اللخص ان الاب...  
 بل انك ينبغي ان تامل...  
 مستعرا ان المولى الاعلا...  
 سئل منهم وهو كذا...  
 على الاصح...  
 كما هو قول محمد...  
 ويرى بنقل...  
 بعدم واية...  
 فكما ان...  
 النفس...  
 كتاب النكاح...

الاقرار

بالانقاع

ذكر...  
 العاصم...  
 التعقيب...  
 او من فسيق...  
 او رعت...  
 العاهة...  
 به من انتصاره...  
 المولى...  
 ويبر الام...  
 انما...  
 ثم...  
 يتوكل...  
 واما...  
 على...  
 رخص...  
 موالها...  
 قال...  
 ابن...  
 وكل...  
 بالشدة...  
 ايضا...  
 تقويم...  
 من...

كتاب النكاح







الامانة لا تقتضي السكوت في الجرم او التستر عليه بل يقتضي ازالته عن الناس  
وتحريمه على من يراه من غير ان يستره في نفسه وعقله  
لان الخمس المأخوذة من ثمنها لا يملكها الزوج بل يملكها المهر  
او خاصة المرأة الغرماء ونايتها من المأية مختصة بزوجها هل ينتقض الحصاد  
الاول بغيره فالانصاف واجب بالعرف في نكاح منتهى منتهى النكاح يجب النصف قال عليه  
ازن في عليهما نصف ما بينهما من المهر والمهر هو خمسة وعشرون ثم نص في بعضها هي  
والغرماء بما بقى لهن من ثمنه في نكاحها فمهرها في ذلك جميع الصداق ومحلها  
كل النكاح من بيني وبينها وليس لهما ان ينفق نفسها كالمشهور فيها انما حل ما حل الزوج  
كانها دخلت هناك على ان تنسج نفسها وتنتج منه اخر في قوله وهو ينكر من بعض النسخ  
ولو ينكر بالمرء فهو كفول ابن العاجب والنظر لباكن الجسد وفيه قال ابن عسك المسألة  
تقيدوا بالاول في قوله هو النظر لباكن الجسد كما هو الرواية خلافاً لغيره قال ابن حبيب من  
تلك في تقيد او تجريد او ما عتبه او ما عتبه او نظر الرتبة من محاسنها فنظر شهر  
حرم على رتبة وايه التلذذ منها ان يملكها ورواه ايضا عن عمر بن الخطاب  
ان نكح الرساء فها او معصمها فله في اوقاف النكاح احتراز ابن العاجب بالنظر الى ما كن  
الجسد من النكاح الزوجية لانه لا يحرم بالانفاق وحده ابن بشير وهو الموكل ان عمر  
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه ذهب كانه جارية فقال له كانهما وان كانت كشيء  
الباحي يريد نكاحه في نفسه ما تستر من جسدها القلب اللينة قال ويكر الجمع بين  
الرواية وقول ابن بشير بان يحل قول ابن بشير على نكاح الوجه لغيره فصل المرأة او في  
ما من الرواية بغير الوجه قوله كالمالك ينبغي ان ينكح على كل ما تقدم من حرمة النكاح  
ح قوله وهو وجوبه ان ينكح او يملك او يوجب الترتيب قوله وانتقير لو قدر اية  
ذكر احرام فهو قوله في التفسير وحده الك ان كل امرأتين لو كانتا كواحدة منهما  
في كثر لم يحزله ان يتزوج الاخر ولا يجوز الجمع بينهما انتهى ويكر التفرير من  
الجماعين نكاح المرأة مع ام زوجها ومع ابنته قال في التوضيح ما ذكره في اقررت المرأة

والاول

والاول في شواهد الامانة في الجرم او التستر عليه بل يقتضي ازالته عن الناس  
وتحريمه على من يراه من غير ان يستره في نفسه وعقله  
لان الخمس المأخوذة من ثمنها لا يملكها الزوج بل يملكها المهر  
او خاصة المرأة الغرماء ونايتها من المأية مختصة بزوجها هل ينتقض الحصاد  
الاول بغيره فالانصاف واجب بالعرف في نكاح منتهى منتهى النكاح يجب النصف قال عليه  
ازن في عليهما نصف ما بينهما من المهر والمهر هو خمسة وعشرون ثم نص في بعضها هي  
والغرماء بما بقى لهن من ثمنه في نكاحها فمهرها في ذلك جميع الصداق ومحلها  
كل النكاح من بيني وبينها وليس لهما ان ينفق نفسها كالمشهور فيها انما حل ما حل الزوج  
كانها دخلت هناك على ان تنسج نفسها وتنتج منه اخر في قوله وهو ينكر من بعض النسخ  
ولو ينكر بالمرء فهو كفول ابن العاجب والنظر لباكن الجسد وفيه قال ابن عسك المسألة  
تقيدوا بالاول في قوله هو النظر لباكن الجسد كما هو الرواية خلافاً لغيره قال ابن حبيب من  
تلك في تقيد او تجريد او ما عتبه او ما عتبه او نظر الرتبة من محاسنها فنظر شهر  
حرم على رتبة وايه التلذذ منها ان يملكها ورواه ايضا عن عمر بن الخطاب  
ان نكح الرساء فها او معصمها فله في اوقاف النكاح احتراز ابن العاجب بالنظر الى ما كن  
الجسد من النكاح الزوجية لانه لا يحرم بالانفاق وحده ابن بشير وهو الموكل ان عمر  
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه ذهب كانه جارية فقال له كانهما وان كانت كشيء  
الباحي يريد نكاحه في نفسه ما تستر من جسدها القلب اللينة قال ويكر الجمع بين  
الرواية وقول ابن بشير بان يحل قول ابن بشير على نكاح الوجه لغيره فصل المرأة او في  
ما من الرواية بغير الوجه قوله كالمالك ينبغي ان ينكح على كل ما تقدم من حرمة النكاح  
ح قوله وهو وجوبه ان ينكح او يملك او يوجب الترتيب قوله وانتقير لو قدر اية  
ذكر احرام فهو قوله في التفسير وحده الك ان كل امرأتين لو كانتا كواحدة منهما  
في كثر لم يحزله ان يتزوج الاخر ولا يجوز الجمع بينهما انتهى ويكر التفرير من  
الجماعين نكاح المرأة مع ام زوجها ومع ابنته قال في التوضيح ما ذكره في اقررت المرأة

خروج

منه

منه











عن قوله او اوجع: كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
وعنه انما كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
الشعر او الشعر: في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
في المصنفه وفي قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
راجع لقوله وفي قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
في قوله الثاني: في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
في قوله الضحاك وفي قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
ولم يغيرها على الاظهر: كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
لا في قوله الثاني: في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
ان عتاب قال في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
او بالحق لا ان ابني بزوجتي القيلة ففعل على الاب لانه قوله عليه كما  
يفضل لها عليه بالنفقة من وقت كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
في النفقة وفي منع من البناء منع من الاستمتاع بها وهو مما لا يجوز في عرفة  
وسمعت بعض فضلاء شيوخنا يقيمون كمال التمسك وكذا لم يفيده المصنف  
بذلك ولا يكره المصنف كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
سنة معكوب على فعل التمسك من قوله وفيه ان تقصر او تقصر من قوله لا اعتقدها المصنفه  
تزوجها بما لا يملك باستقامته الى اخر ما ذكره في التمسك بين هذه المعاني في مطلق  
البساطة واما حجة فيود البسخ ومعه مطلق مقام مقال قوله او كفاص: دخل تحت الكا  
النزوح بالفران فانه مما لا يثبت او اما عليه فقال في اخر المعاني في قوله او  
ابو اودار كان او منسرتة: معكوبات على كفاص والخطاب معها فخر  
قوله او زاد على تفسير سنة: كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
على بساط النكاح لاجل بعيد وذكر في حجة اربعة اقوال الاول ما في قوله العشرة من النكاح ما يوفى  
الاربعين الثالث لا يفسخ الا في الخمسين والستين الرابع لا يفسخ الا في السبعين والثمانين

عن

عن قوله او اوجع: كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
وعنه انما كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
الشعر او الشعر: في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
في المصنفه وفي قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
راجع لقوله وفي قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
في قوله الثاني: في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
في قوله الضحاك وفي قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
ولم يغيرها على الاظهر: كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
لا في قوله الثاني: في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
ان عتاب قال في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
او بالحق لا ان ابني بزوجتي القيلة ففعل على الاب لانه قوله عليه كما  
يفضل لها عليه بالنفقة من وقت كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
في النفقة وفي منع من البناء منع من الاستمتاع بها وهو مما لا يجوز في عرفة  
وسمعت بعض فضلاء شيوخنا يقيمون كمال التمسك وكذا لم يفيده المصنف  
بذلك ولا يكره المصنف كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
سنة معكوب على فعل التمسك من قوله وفيه ان تقصر او تقصر من قوله لا اعتقدها المصنفه  
تزوجها بما لا يملك باستقامته الى اخر ما ذكره في التمسك بين هذه المعاني في مطلق  
البساطة واما حجة فيود البسخ ومعه مطلق مقام مقال قوله او كفاص: دخل تحت الكا  
النزوح بالفران فانه مما لا يثبت او اما عليه فقال في اخر المعاني في قوله او  
ابو اودار كان او منسرتة: معكوبات على كفاص والخطاب معها فخر  
قوله او زاد على تفسير سنة: كذا في قوله لا اعتقدها المصنفه بقوله في قوله المصنفه  
على بساط النكاح لاجل بعيد وذكر في حجة اربعة اقوال الاول ما في قوله العشرة من النكاح ما يوفى  
الاربعين الثالث لا يفسخ الا في الخمسين والستين الرابع لا يفسخ الا في السبعين والثمانين

والا

عن

عن















اصل  
اولا بصره فجلته كذا فتصرف  
من النكاح ان يحضرها بالعرف دينار  
مئة و ثمانية و تعلم ان عادة المهدية و تزويجة ازهر زوج انتبه البكر

الشرعية  
اصلا

[illegible]

5



والمستحق

باب في معرفة  
الملكوت والملكوت  
الملكوت

موسیقی

[illegible]

انتم الذين  
يحبون الله

11

بسم الله الرحمن الرحيم

卷之四







والا انما كان حيث استقر فيه كالمستقر في غرضنا ما خلا فبقوا به وما كونه ما خلا  
ما يستقر اليه وما خلا لا يحجزه الزمان بل لا يفسد بغيره وانما كونه ما خلا  
جواب الاجابة انتهى وهو ان علم الله سبحانه وتعالى من غير ان يكون له علم  
لا على حد ارض الدار وهو ظاهر والكفر بالمصداق انه كذا به فيمكن ان يكون كذا  
مكتوب وادرج ستر الجحيم تحت الكاف من قوله كبر شر حرير على ان من شأنه ان يمثلا  
خوف في مثل هذا الميكن غير اخر قنأمله قوله لا مع لعب مباح معكوب على  
معروف دل عليه السبب وان تترك الاجابة مع منكر لامع لعب مباح بكما القربا قوله  
وكثرة زحام با على معزوف معكوب على بخراي ولم يكر كثر زحام وكذا قوله واعطاف  
باب دونه ومثله في الفضلات علقها تنبأ وما باردا واما الزحام في سماع  
انه القاسم لم في التخلل للزحام سعة وله اشار من الرسالة واما اعطاف الباب في  
الجواهر واعطاف باب دونه قال ابن عروبة ما ذكر من غلو العرب في العفة والقواب  
اعطاف انتهى قلت انكر وفيه ولقبه وليس بما بمنكر من اما العفة بفال ابن عبيد  
الغفور وكذلك ازوج زحام او غلو دونه الباب ارجع ايضا واما العفة فلا  
سم الثلاث مسموع بانفا وفيه محصر في خلاف والفعل الثلاثي مفعول في البعض  
ولذلك قال ابو الاسود الدؤلي وما قول الغم القوم قد علق وكما قول الباب  
الدار مغلق وان اياه يصح ما ينكح الابا المستحرم وفيه ما يتكفل وقد  
استوفينا الكلام عليه في تكميل التفسير وتحليل التعقيد قوله ولا تختص  
بجلايه منه هكزا في النسخ وصوابه وتختص باسفا كوال ضمير في تختص بعد  
على الضمة الموهوبة في تختص الضمة الموهوبة بالنوبة دون قيمة الضرات فتضيها  
للقوتها فتكون لها يومان ونفي ايام القسم على حالها بخلاف هبة النوبة من الزوج  
بان الواهبة حينئذ قد كالعدم ولا يخبر هو بذلك اليوم بانها اكار اليوسا ارجع  
كلت ايام القسم في المسئلة الاولى رعت على حالها وبن الثانية ثلاثة ايام ابن عبيد  
السلام وينبغي ان اوهبت الزوجان تسئل هل ارادت الاسفاط او تملك الزوج

الارام

باب اذات الشان طلع ان يحرم يوما من قضاء وتبعه في التوفيق الخاص ههنا على  
فلا بد ان جعلنا ان كانت يومها في تحريمها احرار عام القسم المأثور وخفت بدونه  
كالمعروف في القسم من غير ان يكون في شوقه يومها فيستفاد مكان لها يومان وظل  
عثر اهل العلم ان وهبته الزوج كان باختيار من ان يستفاد حقه فيه ويكر القسم الثلاثا  
او يحرمه واحدة ويكونا باعا ابن عروبة كذا هو قوله قال بعض العلماء ان المذهب  
خلافه وهو مفتضي في الزمان الحايث وان يشاسر في ان وهبت الزوج فدرت كالعدم وما  
يخصم هو وفيه نكر لاحتفال كونه كهبة احد الشفعاء حقه للمبتاع وكهبة  
احد غرماء البلسر حقه له فيستغفره من سوءه واحتمال كونه كهبة احد الارباب  
الفتيل حقه للقاتل والاول الظاهر والثاني احرى وعلى شرايه في الك قوله وتبعه  
زجره الحايث فان كان الضرر بتبعه نزل الحايث زجره باختياره كما تولى الزوج  
زجره احرى كان الضرر منها بان كان منها ما عاونه في انما جوا الامام قال ابن عبيد  
السلام قوله وبكل حكم غير العدل يشتمل الحايث والقاسم من الضمير والعبر قوله  
الاكثر من واحد او فعاء النشر بالزوج عكفا على كلافها او فعاء موضع الصفة  
له والعاء المفعول المحذوف ان وان ينفذ اكثر من واحد او فعاء وكذا في ثبته بالصفة  
على ان هذا بعد الوقوع واما في الاخذ بلا يجوز ان ينفذ اكثر من واحد كما صرح به النكح  
قوله ولها التخليص بالضرر ولو لم تشتمل البينة بتكرره هذا يفرع على قوله وتبعه  
زجره الحايث وعلى مذهب قوله ان اشكل هناك ذكر في التوضيح بما يصير بها بعد  
مؤنة عاير على الزوجية والاشارة الى قول العيني في باب الشرع وتكرره  
الزوج لزوجته حرم ما في الضرر ويشتمل الشهود ان يضر بها في نفسها ولها  
بها يجوز لها القيام بذلك عليه ما حكى ابن الهنري في النسخة الكبرى من خاتمة من كذا  
فكر ما حرمها ان كذا لها وتكلم في امره نفسها فان عجز هذا القول قوله عليه السلام  
لا ضرر ولا ضرار ولو لم يكن للموت في كذا لكان في الاجابة لها على هذا الامر ومن قال بهذا  
القول يقول كذا له او ان لم يضره فليترك الضرر فيستمر في هذا القول من شره ومن يستره

وا

مع  
الخط

ال  
دع  
ال



اليمين واليمين انما هو الذي يمينه فله ان يمينه في ذلك لها بعدة هي  
من بعد تفكير الصواب في كل وقت من وقت الحكم والعدل على ما ينبغي  
وهو هو القول لا في محله بل في مفعله  
في قول الوكيل في مفعول العاقل في كل وقت من وقت الحكم والعدل على ما ينبغي  
التقويم **باب الخلاف** في قوله وبلا حاكم وعوض من غيرها اي  
وجاز بلا حاكم وجاز بعوض من غيرها وليس على قوله بل بعوض قوله وردت في  
باب العبد معه نصه: الضمير في معه يعود على الصبي المذلول عليه بالبيع ومن نصه  
يعود على العبد بهي تترك المبيع مريد لها الزوجا وترد نصف العبد من يد زوجها انفسها  
قوله وردت في امره رتبة قيمة كعبد استحق الحرام رتبة مبيع للناس والراة  
في الاول الزوج وهو التاكيد الزوج وهو في الثالثة الحاكم وفيه استعمال العطف في حقيقة  
ومعناه ان الاول في المفعول ليس في الثاني تامة قيمة المستحق والثالث بهي العطف  
قوله وان بعضنا اي بان ذلك البعض يرد وحده في هذا الباب قوله او على الرجعة  
ليس مكتوبا على العبد عليه ان يملكه بغيره في حيز الاغصاء لا في حيز النقي قوله  
وجاز مشترك نفقة وله امره رعاة هو اعم من ان يكون مشترك في ذلك عليها حال  
حملكها بذاك الولد او غيره وضعه ولا يبايعة بغيره على حال الزوج حين يملكه وما  
نفقة العمل قوله وراي مشترك اي وسقط الزايد على المحل من مشترك من نفقة الو  
له خلاف ما جرى عليه العمل من قول المحقق ومن وافقه هذا كما هو اخصه في العمل على  
ما هو اعم من النفقة وعلى كل حال والمراد بقوله قبله او غيره الاجنبي بالولد قوله ولزم  
في البغ الفاعل انما يرد لقول ابن عباس انما افلا ان اعطيتهم العدم وهو من الملة نفوذ  
مختلفة والغالب واخر ما انت بغير الغالب في بيع الكلا في يختص وقوعه بالغالب  
كما لا يرد والمعاملة ولو انت بالبعيب في كل وقت من وقت الحكم والعدل على ما ينبغي  
السلوك فكانه فالولم الزوج في البغ قول غالب البينة انما ابذلقة المرأة في بيع الكلا  
لا غير الغالب فلا يلزمه بقوله ولا يقع عليه طلاق **قوله** والبيئونة انما افلا ان اعطيت

مفهوم

البيع

ان يمينه الفاعل انما هو الذي يمينه فله ان يمينه في ذلك لها بعدة هي  
او بما يمينه او يمينه مفعول الا على الاخص من وقت الحكم والعدل على ما ينبغي  
لا يمينه في كل وقت من وقت الحكم والعدل على ما ينبغي  
انما خالعه او هو يجوز لما من امرها انما هي وهو خلاه في النقي قوله في كل وقت  
الزوج احسن اذ كان الخلع عن مشتار عن غير الجدة وانما يتسامح الناس من مثل هذا  
عن ما يجوز من العذر او اللعب قوله وثلاث للبرعة او بعضهن للبرعة وبعضهن  
للستة فثلاث بينهما اي في العذر او غيرها وهذا مقتضى ما في النوازل قوله وهل الا  
او لا يمين او مطلقا ترد في هذا وجه الكلام بانها لا النافذة ومن استغنى عنها ورد الاستثناء  
لما دلل عليه لوم الخلاب بقدر ايجز **قريب** هذا احدى المسائل التي يصعب التمسك  
نسب فيها الحجاب للباح ما لا يرد في كثير من قول وفيه منه في كل وقت من وقت الحكم  
النقي للسلطان النقي وهو يباي من مكتسب للاف ومن جعل بعد الالف تاء مشتقة من بوق في  
صحة قوله وكذا مع البينة اي حصة وعمره ويحتمل ان يريد كل واحد وعمره قوله ولو  
بكتفويهم جزاء العبد حكم يذهب المغيره واشتار بل لذهب المرونة والاصواب العكس  
ولو لا ما عكف عليه من قوله او في فعل الحان وجه الكلام لا بكتفويهم جزاء العبد قوله او في  
فعل الكاظم انه مكتوب على ما يمينه لوردة الك مشعر بان الاكراه على الفعل يختلف بينه  
وان المشهور انه اكراه وهو اعم من غير انه يقتصر الى تحرير وذا الحان الاعمال التي  
تذكر في الباب ضربان احدهما الفعل الذي يقع به العنت وفيه كراهي الاول من نفقة الخمس  
والا حلف بالكلا في الا يبيع شيئا باكر على فعله مثلاً في حلف لا يبيع خلوها بلان يحمل  
حتى اخلها او اكر حتى دخل بنفسه او حلف لا يبيع خلوها في وقت كراهي بينه وبين ذلك  
حتى ذهب الوقت بهي جميع في الك غير حائث بما ان حمل حوافر حلف يمينه ان  
في الك الفعل لا يمينه اليه وانما في حلف في حلف الك او يمينه انما كراهي حتى دخل بنفسه او  
حلف بينه وبين الك في حلف الك حلف لا يبيع خلوها في حلف الايمان على المفاصل  
في يمينته ومن علها على مجرد اللب في حلفه لان هذا حلف وجد منه الفعل وينسب اليه

وعن ابي

البيع

البيع



والاخر على ان يفتقر الى حجة من ذلك العمل  
في الادلة على ان لا يحمل ما دخلها مكرها  
في حجة انما انما وكما لو ادعى ان الله تعالى  
ولا نزول عنها الحريفة الثالثة لا ينسب في نوار الاصبع فالاحث بالاكراه في الاصل  
انفاذا انما الخطاب في لا يحمل انما حثته وقال ابن كنانة لا يحث الحريفة الرابعة  
لا ينسب ايضا فالاحث حثته ثالثة في يميز الحث لا البر لم رواية عيسى بن قيس في الفلاس  
والمنشهور وعلى هذا المشهور اقتصر الحديث في باب الايمان والندوة والادوار حيث  
به ان لم يكن يبروه في الحال على بعل نفسه ما غير الضرب الثاني الاعمال  
المحسنة بشرعا فالاحث ينسب من رسم حمل حيا من سمع عيسى بن كتاب الايمان بالملاف  
واما الاكراه على الاعمال باقتلاب فيها في المذهب على قولهم احذرهما ان الاكراه في ذلك يكون  
اكراهها وهو فورس محذور في دليل ما في النكاح الثلاث من المرونة والثاني ان الاكراه في  
ذلك لا يكون اكراهها يتبع به والى هذا ذهب ابن حبيب وفي ذلك في مثل شرع النحر والكل  
لحم الخنزير والسجود لغير الله تعالى والزنى بالمسرة العتارة لذلك او المكروهة له على  
ان ينزى بها ولا زوج لها وما اشبه ذلك مما لا يتعلو به حو الخلو واما ما يتعلو به  
حو الخلو وكا القتل والغصب ونشبه ذلك بما اقتلاب في ان الاكراه غير خارج في ذلك  
والله الذي خيرة والبر في ان الاكراه لا يتحقق في الاعمال الا بالاكراه  
على كلمة الكفر بعينه لانه لا يمان سافطة الاعتبار بجلاب شرع النحر والقتل ونحوهما بل في  
المعاصي وفيها يتحقق وعبر ابن عبد السلام عن العرف بينهما بل في القول لا يثبت في  
المعاني والافعال بجلاب العمل لانه مؤخر والاشارة اليه ابن قيس في النكاح الثلاث  
من المرونة وهو قوله في التسمي بان ثبت اكراهه ببيعة تكلف عليه قال جامع  
الشرع هو ان يقض ان من اكره على شرع النحر والكل الخنزير فانه ياكل ويشرب كما افاهه  
منه ان يشترط لانه اكره على الفحشاء في بغير اكره على الخمر والخنزير ونحو ذلك وقوله  
ابو الحسن في قوله جاء انقصر هذا وامر حمل كلام الحديث على الضربين كما اولى ولو نزع

لا يقول

والاولى من غير ان يفتقر الى حجة من ذلك العمل  
في الادلة على ان لا يحمل ما دخلها مكرها  
في حجة انما انما وكما لو ادعى ان الله تعالى  
ولا نزول عنها الحريفة الثالثة لا ينسب في نوار الاصبع فالاحث بالاكراه في الاصل  
انفاذا انما الخطاب في لا يحمل انما حثته وقال ابن كنانة لا يحث الحريفة الرابعة  
لا ينسب ايضا فالاحث حثته ثالثة في يميز الحث لا البر لم رواية عيسى بن قيس في الفلاس  
والمنشهور وعلى هذا المشهور اقتصر الحديث في باب الايمان والندوة والادوار حيث  
به ان لم يكن يبروه في الحال على بعل نفسه ما غير الضرب الثاني الاعمال  
المحسنة بشرعا فالاحث ينسب من رسم حمل حيا من سمع عيسى بن كتاب الايمان بالملاف  
واما الاكراه على الاعمال باقتلاب فيها في المذهب على قولهم احذرهما ان الاكراه في ذلك يكون  
اكراهها وهو فورس محذور في دليل ما في النكاح الثلاث من المرونة والثاني ان الاكراه في  
ذلك لا يكون اكراهها يتبع به والى هذا ذهب ابن حبيب وفي ذلك في مثل شرع النحر والكل  
لحم الخنزير والسجود لغير الله تعالى والزنى بالمسرة العتارة لذلك او المكروهة له على  
ان ينزى بها ولا زوج لها وما اشبه ذلك مما لا يتعلو به حو الخلو واما ما يتعلو به  
حو الخلو وكا القتل والغصب ونشبه ذلك بما اقتلاب في ان الاكراه غير خارج في ذلك  
والله الذي خيرة والبر في ان الاكراه لا يتحقق في الاعمال الا بالاكراه  
على كلمة الكفر بعينه لانه لا يمان سافطة الاعتبار بجلاب شرع النحر والقتل ونحوهما بل في  
المعاصي وفيها يتحقق وعبر ابن عبد السلام عن العرف بينهما بل في القول لا يثبت في  
المعاني والافعال بجلاب العمل لانه مؤخر والاشارة اليه ابن قيس في النكاح الثلاث  
من المرونة وهو قوله في التسمي بان ثبت اكراهه ببيعة تكلف عليه قال جامع  
الشرع هو ان يقض ان من اكره على شرع النحر والكل الخنزير فانه ياكل ويشرب كما افاهه  
منه ان يشترط لانه اكره على الفحشاء في بغير اكره على الخمر والخنزير ونحو ذلك وقوله  
ابو الحسن في قوله جاء انقصر هذا وامر حمل كلام الحديث على الضربين كما اولى ولو نزع

علم الفلاس  
لا يحث

علم الجوامع  
يبيح



وهو من جنسهما اعلم ان معرفة لما استنبطت التعيين والبيان وسبب  
 سترادفها الواقعة في منشور المرونة قال وكثيرا ما يقع شبهة في هذا  
 المسألة في تزوج أمي فقول هي على حرام أو يسمع من العفة عن المحرمية أو عن عقوق  
 بنتها ما يكره ويفرأه الكفاية من العفة على التعلين وعلى التعلين وعلى التعلين  
 محتاجا بمسئلة المرونة وفيه نكراه لا يلزم من دلالة السبب على التعلين في  
 الكلاو كونه كذا في التعلين من أن الكلاو لا يعقله عام ولا غير في غير زوجة  
 بكونه كذا في السبب وناهية من دلالة السبب على التعلين والتعلين يعقله  
 العوام في غير الزوجة ولا يجوز من الكلام وغيره وازاد يستقيم القابل  
 هذا إذا به معنى تحريمه كعاما أو ثوبا وأنه صيرها كاختلافها أو خالفها  
 معنى أنها كالموافق إذا الأول يلزمه شيء وإذا زاد الأخير لزوم التحريم وكذا  
 أن لم ينو شيئا إلا لاتباع العروج بالشك قوله الأبعدا لثلاث على الأصح  
 في هذا الفرع في هذا العمل من التوضيح وقال العواتق في كنهه بما يقتضيه التكرار  
 وقال في النكاح كلما تزوجت ثلاثة فهي كالموافق في كلام ابن الموارنة  
 يلزمه نصف الصراف ولو بعد الثلاث تكليفات وقال التوفيق في غير المحرمية  
 وغيرهما الصواب الاثنى عليه بعد الثلاث انتهى والذليل استعمل في شرح  
 الموازنة أنه غير فيسلة تكرر عليه كلما تزوج منها ويلزمه نصف الصراف كلما  
 عقد النكاح في واحدة منهن إلا أن يكثر نكاحه في واحدة ثلاث مرات فيتزوج  
 بها أربعة قبل أن يتزوج رجلا بل يلزمه لها صرافا لأنه نكاح باحل وهي مطلقة  
 ثلاثا تزوجت قبل زوجة صرافا قبل البتة انتهى قال صاحب المناهج في  
 الخالم يحتر عليه الأبعد الوقوع انتهى وقال ابن حجر في كنهه ابن الموارنة أنه  
 يلزمه نصف الصراف كلما تزوجها ولعله يريد في الموضع الذي ثبت بالم  
 يستكمل الثلاث أو بعد استكمالها وبعد زوجة في العقد لا يثبت بعد الثلاث  
 وإذا لم يثبت العقد لم يجب الصراف فلوله وله نكاحها أشار به لقول ابن حجر

الفروع

الفروع والمصنف انه يداح له زواجا وتكفل عليه والقياس الا انه ما دها  
 الفاعلة المتغيرة وهي ان لا يترتب عليه مقصود لا يشرع المقصود بها  
 لتباعد الوكف وهو غير حاصل من العقد والبتة ذهب بعض الفقهاء فقال  
 هو من جنس الوكف المصروف على التعلين على التعلين على التعلين على التعلين  
 ولا يستحق عليه صرافا ان تزوجته وامرؤا بغير ان يكون الفسوخ منه او منها  
 ولنا هنا ما يدور وهي انه يتزوجها عفا كلافه ان شئت الا ان يكون الف  
 بل يكف يقتضيه التكرار مثل كلما بلا يباح له زواجها انتهى وفيه من التوضيح  
 قوله من كل حرة راجع للمسئلة الثانية فيك فلوله ولزم في المصرية  
 في غيرها كذا ليس صوته ان يقول لا تزوج مصرية كما قيل في كذا صوته  
 ان يقول كل مصرية تزوجها كالموافق فلوله وان قال ان لم تزوج من المصرية فهي  
 كالموافق يتزوج من غيرها غير كلافه او ناولت على انه انما يلزمه الكلاو إذا  
 فزوج من غيرها قبلها هذا ان عند المصنف على ما بينه في التوضيح فلو كان  
 على المرونة الأول كالموافق الجواهر والثاني فيهم اللخمى ولم يعرج هنا على  
 الثاني وهو في سجنون بالانفاق وما نسب للجواهر رجم انه كالموافق المرونة  
 يعني تهريب البراءة عني ومما قال المصنف نكح والذليل فيهم اللخمى وابن حجر  
 عليه عتق ابن عبد السلام وغيره وما أحسن في جعل ابن حجر في المفسر  
 وفيها ان قال ان لم تزوج من العسك كالموافق امرأة تزوجها كالموافق لزمه  
 الكلاو ومما يتزوج من غيرها اللخمى عن سجنون لا يثبت فيها يتزوج من غير  
 العسك كالموافق ويكون عنها من قال ان لم تزوج من العسك كالموافق وامرأة كالموافق  
 الأول انتهى لا فصد الغايل ان كل امرأة يتزوجها قبل ان يتزوج من العسك كالموافق  
 كالموافق ابن حجر أحسن من سجنون في المرونة ان يفسر هذا على الخلاف في الخل  
 بالافق في سجنون وليا أو لا أكثر فيكون مستثنا أو من ابن الجاهل في ان  
 بعض من غيرها أو تعلين محفوف به ان معناه على الأول جملة وعلى الثاني تركيبة



ونفخ برهما بما تقدم من افعال النفس واضمح  
النفس والضمير من عليه للمحل وهو الزوجية ابرع من الاستلام المراد بالولاية  
هذا النفس الذي يلتزم من الزوج من كل واحد من كل واحد ما يلتزمه السيد  
من عبادة وامته واستعماله من كل واحد من كل واحد من كل واحد من كل واحد  
الولاية على المحل الذي يلتزم فيه الحلاق انما يعتبر وقت وقوع المعلوم عليه  
لا وقت الحليف بل ان كانت المودة زوجية وقت وقوع المعلوم عليه لزوم  
الحلاق والاملا **قوله** لا محلو لها يريد او عليها بانها ما يغلو المعلوم  
بملا فها المتغيرة ههنا مقتضى مسئلة زينة وعرة من كتاب الاطلا  
من المرونة خلاف ما في كتاب الايمان بالحلاق ومنها **قوله** وجب ما عا  
نت مرة حياتها معكوف على قول ولزم في الحصرية ومرة مرفوع على  
انه باعل لزم ويجوز نصه على الخرف اي ولزمت التميز في قول ما عشت مرة حيا  
تھا **قوله** والتلك مرتبة وحلف على غارك او واحدة باينة او واحدة  
بخلت سبيلك او اذ خلت ليست ههنا الا بالكل سواء على المشهور  
اما البينة فتلك في خبرها ام لا واما حلف على غارك فيقال في كتاب  
التحجير والتعليك من المرونة هي ثلاث واين ولاق هذا لا يقول احد  
وقد ابقى من الحلاق شيئا الخمس وهذا تفتحه لا يتو فيل ولا بعدد  
كتاب محمد بن يوسف فيل واما واحدة باينة واذ خلت فيقال في كتاب  
التحجير والتعليك من المرونة وان قال الله بعد البناء انت كالمواحدة با  
ينة فلهي ثلاث او قال الله الحلف باهلك او استنصر او اذ خلت او اخرج  
يريد بالكل واحدة باينة وهي ثلاث فخص في ذلك بما بعد البناء وعل  
المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه وقد بان ان الضمير من قوله  
ونواها يعود على واحدة باينة كما في المرونة وافنصر المصنف  
على القول اذ خلت دون ما معه من المرونة لانها خفيها بهما حرر والاد

الحلف

التي فيها خلعت سبيلك الامم ووجه واحدة باينة وانما في كتاب  
فيستعمل فيه وثلاث الا ان يكونوا قبل مكلفا من خلعت سبيلك هذا لا يعمل  
عليه فلا مد والى على **قوله** الا ان يكونوا قبل مكلفا من خلعت سبيلك  
سبيلك والدم ووجهك ووجهك لا اله الا انت او ما انقلب اليك من اهل حرام  
او عليه او باينة او اذ الشريك راجع للاستثناء بائنا انك على كالعينة والدم  
ولحم التحجير فيقال في كتاب التحجير والتعليك هي ثلاث وان لم يبرها الحلاق فيقال  
ابو الحسن الضحير ولو كان قبل البناء وقال اربعة واحدة لنوري واما وجهك ووجهك  
تلك كاهلك وخليقة مبرية وبان فيقال مع اولم يقل بصرح في كتاب الزكوة  
بشر ما هنا في كتاب الخمس والمشتهور من قولك واغدا به واما انك حرام  
فكرالك قال عليو ام لم يقله فانه الخمس بخلاف ما يات واما ما انقلب اليه من  
اهل حرام فلم يقع عليه على هذا الوجه البينة كره المصنف واخر في كتاب الخمس  
ان قال ما انقلب اليه من اهل حرام او قال ما انقلب اليه حرام ولم يذكر الا اهل  
بهم وكلا في قال في حاشية الزوجية لم يصرفوا اسمي الاهل وصوروا اذا لم يسم  
الاهل واختلف اذا قال ما انقلب اليه حرام ان كنت في باسرة او لم اضر  
فيقال ان القاسم لا يثبت في زوجته كانهما من المميز حيزا وقع بهينه عليها  
علما انه لم يرد لها بالتحريم وانما اراد غيرهما قال وكذا اذا قال لا يحد او لم  
ايك اليوم في ريفه احراز فانه يثبت في ريفه ولا يثبت فيه وقال اصح يثبت  
في الزوجية وفي العهد انتهى ومنه اختصار ابن شامرو لم يتنازعا لما اشار اليه  
المصنف **وحكي** في التوقيع عن ابن العربي انه قال يلتزمه اذا قال ما انقلب اليه  
حرام ما يلتزمه في قوله الدلال على حرام وهو الحلاق الا ان يحلفها قال ومثله  
للنفس ان لم يقل من اهله **قوله** وثلاث الا ان يكونوا قبل مكلفا من خلعت سبيلك  
تقدم انه لا ينافر ما قبله اذ لم يتوا على اهل واحد **قوله** وواحدة في دارك  
بعد ما حكى النفس ما فيها من الخلاف قال والقول انها واحدة في دارك او لم يدخل



أحسن أو العاقبة والخلاف واحد من مارقين فلهذا قال الله  
 عز وجل من قرأ القرآن فليعظ نفسه ولعلهُ يتقى  
 ما من ثمة بالثلاث انتهى وسمي بشيخنا الشيخ الفاضل  
 التاز غفر له وقال ليس هذا المراد بالطلاق وإنما هو تخيير في ترك الاجتماع  
 لذ في المدة وثمة قال ابن وهب عن مالك وفعله قد خلقت سبيلك كقولك فلي  
 يارفتك أبو الحسن الصغير ومارفتك واحدة قوله وهل تحرم بوجه من  
 وجهك وجهك أو ما عيش فيه حرام ثمرة ثلاثة العاقل حكى فيه قولين الأول وجهه  
 من وجهك حرام الثاني وجهه على وجهك حرام الثالث ما عيش فيه حرام  
 أما الأول فقال في سماع عيسى من كتاب التخيير من قال لامرأته وجهه من  
 وجهك حرام اتخذ له حتى تنكح زوجا غيره ابن رستم اتعافا لأنه كقولك أنت علي  
 حرام هي بعد البناء ثلاث لا يتورع في أقل منها إلا أن يأت مستغنيا ابن عروبة  
 قوله هذا نص في أنه يتورع بعد البناء أن كان مستغنيا كقول ابن سحنون خلاف  
 كذا نص المروونة وغيرها وقول ابن رستم اتعافا فصور لقول اللخمي وقال محمد بن  
 عبد الحكم ما سئل عليه وذهب فيه إلى ما اعتداه به حر التماس في قوله  
 عيش من عيشك حرام ووجهه من وجهك حرام يريدون به ذلك البغض والمبا  
 عرة انتهى وقد كان اللابون بالمصنف في يحرم بما حكى عليه ابن رستم لا يتلف  
 بآل الك إلا أن ليل على شدة ومقابل له الثاني فقال اللخمي أن في وجهه  
 على وجهك حرام كان خلافاً وفيه ابن رستم الفقه ابن عبد السلام وذهب  
 المصنف في التوضيح أن اللخمي نص فيه على عدم لزوم بعد أن أشار لقول ابن  
 رستم الفقه بالزوم وأنه لا خلاف فيه وجرو على ذلك هذا وقد ذكره  
 وهم ينفون على تصور من ذكرنا يتخيم لك ما فرقنا وكان الواجب عليه أن يفتح  
 هنا بالزوم وأما الثالث بالقولان فيه معروبان قال اللخمي قال محمد بن  
 ما عيش فيه حرام انتهى عليه يريد أن الزوجة ليست من اللخمي ولم تزل

وقال

١٥٧  
 في ذلك بعد رد اللخمي لأن يزوجها أميل من ذلك قال الله عز وجل  
 فوالله ما أخرجنا من ديارنا ولا من قومنا لنعلم عيبتكم قال الله عز وجل  
 عيبك عيبك عيبك عيبك عيبك عيبك عيبك عيبك عيبك عيبك عيبك  
 ما ملك حرام ولم يرد في ذلك الأول يريد أن إذا كان في بلد لا يريد  
 له الخلاف وهو كقولك أنت حرام وصحت وكقولك في ذلك له عيبك عيبك  
 وأما الأول فكل من فقال اللخمي لو قال الحلال حرام ولم يقل علي أو قال علي حرام  
 ولم يقل أنت لم يكن عليه في ذلك شيء ولم يترك ابن عروبة خلافه وأما الرابع  
 فقال اللخمي كنت من أشيعة آل الغيرة وأن من جملته جميع ما ملك علي حرام هل  
 يكون كقول الحلال علي حرام أو أنه حرام أو أنه حرام أو أنه حرام أو أنه حرام  
 خل فقع احتلف فيها عندنا ولتوجد رواية في هذا الشيخ أبو بكر ابن عبيد  
 عبد الرحمن قوله جميع ما ملك علي حرام أنت في حرام أو أنه حرام أو أنه حرام  
 بنية أو قوله وقد قال ابن الفاسم في ذلك قال لا ملك علي حرام أو الزوجة لا تزل  
 من ذلك وقال ابن المؤاز أن زود عموم لا منيلا في حلت الزوجة فيها كالفيل  
 الحلال علي حرام وقال الشيخ أبو عمر أن الزوجات لهن ملك الأزواج وأما الملك  
 للأموال والأموال من الملك وأما قوله الحلال علي حرام فهو قال في ذلك من جميع  
 ما ملك لم يكن عليه شيء وإذا أفل الحلال علي حرام سري التحريم إلى الزوجات  
 إلا أن يعزلن بنية وأما ذلك ليعز به ما ملك به يد خل في يمينه الزوجات  
 لأنه لا يملكهن فاستغنى عن أن يستغنى عن ثمانية انتهى ففصل المصنف  
 أن يسهك على هذا العرفه قال في الأهل والنخ والأزواج يمينه كالأزواج في  
 الحلال علي حرام وهي المباشرة قوله وأن السابينة منه أو عنيفة أو ليس  
 يمينه وبينك حرام حلف على يمينه ما نكحني في عدة وعرفته هو قريب  
 من قوله فلو نكحني في عدة وعرفته في الأخرى إلا أنه صرح في المرونة  
 في هذا اليمين والعقوبة ولم يصرح بهما في الأول في المصنف كل واحد على ما ورد

حلال



مع انه استدل في التوضيح للمبهم في القول بالتمييز في هذا ورفع كائن الفلاسم في  
 رسم من فلوو النسخة تاديب من قبله الك امرأة بها الا وهما على استواء  
 التحليل او تفار بينهما في الك كمر المصنف معتقده في النسخة التي بها  
 اذ عدك من الكنايات المحتملة في النسخة في النسخة مما في المرونة ومعنى ليس  
 وبينك حلال ولا حرام ليس بينهما وبينك شيء فالهاتوا الحسن الصخير قول  
 وفي لزومه بكلامه النفساني خلاف: عدل عن التعبير بالنية في التعبير بالكلام  
 النفساني في حرره الغرافي في العبر والثناء من فواعله انه قال اختلف العلماء  
 في الخلاف في القلب من غير تكلف واختلفت عبارات الفقهاء فيه فمنهم من يقول  
 في الخلاف بالنية فوازمهم المحذور ومنهم من يقول من اعتقد الخلاف في قلبه ولم  
 يلزم به بلسانه وفيه فوازم هذه عبارة ابن الجلاب والعبار غير غير محتمل  
 عن المصنفه بان من ثوى كلاما امراته وعزم عليه وصمم ثم بداه ما يلزمه  
 كلاما اخر عا فقولهم في الخلاف بالنية فوازم متروك الكلام اجماعا وكذا في  
 من اعتقد امراته مخالفة وجزم به الك ثم قيل في خلاف ذلك لم يلزمه كلام  
 اجماعا وانما العبارة الحسنة ما التي بها حب الجواهر وقد كرا في الك معناه  
 الكلام النفساني ومعناه اذ انشأ الخلاف في قلبه بكلامه النفساني ولم يلفظ  
 به بلسانه وهو موضع الخلاف وكما في انشاء النية القاضي ابو الوليد ابن رشد  
 وقال انتم ما از احتمل اعني النفساني واللساني لزم الخلاف وان اقر احداهما  
 عن صاحبه ففوازم عبارات النية لهما مشتركا فيه فيز معان مخالفة في الكلام  
 ارباب المذهب يكلو على الفصد والكلام النفساني فيقولون صريح الكلام لا يصلح  
 في النية اجماعا وهو يحتاج الى النية اجماعا وفي احتياجه للنية فوازم وهو متنافر  
 كما هو لکنهم يريدون بالاول فصد استعمال اللفظ في موضوعه وان الك انما  
 يحتاج اليه في الكناية في الصريح ويريدون بالثاني الفصد للتكليف في صيغة الصر  
 لم احتراز اعني الفاسم ومن سبغ لسانه ويريدون بالثالث الكلام النفساني وقد

في خلاف الاعتقاد

جسدت

في سكت هذه العبارة في كتاب الامنية في اذراف النية في القول بالخلاف  
 ينشأ بالكلام النفساني وقد حارته هذه المسئلة من سبغ لسانه  
 في كلام النفساني في ذلك التمييز ايضا وفي الخلاف فيه هل تنعقد بالانشاء كلام  
 النفساني وحده او لابد من اللفظ في ذلك وهو الذي لا ينفك عن سبغ لسانه من فاسم  
 لزوم الخلاف بكلام النفساني على الك في الايمان بانهم ما يكفي في سبغ لسانه  
 النفساني ورفع في الك في الجلاب وعني ووجه الفاسم ان هذا انشاء  
 الك في ارفع بالانشاء انما يرفع بالاخبار والاعتقاد وكذا في الايمان والاع  
 اعتقاد من باب العلوم والكفوف كما في باب الفلاس وهما بايان مختلفان في ارفع  
 احدهما على الاخر ومن وجه اخر وهو ان الصريح في الايمان انه لا يكفي فيه  
 مجرد الاعتقاد بل لابد من التكليف باللسان مع الاعتقاد على مشهور من اذهب  
 العلماء كما حكاه القاضي عياض في التبيين وغيره فيعكس هذه الفاسم  
 على فاسمه على هذا النسخة ويرويها وجب ان يعتقده اللفظ في ارفع على الا  
 يمان بالنية فعلى ان سبغ لسانه انما يرفع واحد وكيف وهما مختلفان في الفاسم انما  
 يحرم في الصناعات الثلاث وقال الامام ابو الفاسم ابن الشاذلي السبغ  
 في كتاب ادوار النشر ووق على انوار البروق في قول الشهاب في هذا اجمع كما هو  
 وقال في خبره المراد بالنية في العبادات الفصد وليس مرادها انشاء المراد  
 الكلام النفساني وهو غير العزم والارادة والعلوم والاعتقادات بل  
 معناه فيقول في نفسه انت كما لو كما يقول بلسانه فيقول في الاعتراف منها  
 النية في المذهب لها معنيان احدهما الكلام النفساني وهو الصريح فيقول  
 في الخلاف بالنية فوازم ويقولهم ان الصريح لابد فيه من النية على الاصح من الصريح  
 مستثنى عن النية التي هي الفصد بالا جماع وثانيهما الفصد في  
 الارادة وهو فاسم احدهما الفصد بالانشاء الصيغة والتكليف بها والآخر  
 اشتراكه خلافا لاوله الك من اراد ان يتكوى فلا يتكوى بالخلاف ولا لسانه

في

مستند



ادلة كالتصديق والتمسك والتمسك بها والتمسك بالادلة  
 وليس شرطاً في التمسك ان يكون كمالاً في التمسك من الكليات وانما هو هذا  
 المعنى لم يتخل منه التمسك بل قد يتخللها وفيها عيباً عن معانيها  
 على قول النحوي واما على ظاهر القول فيكون لا حاجة لوالد في قوله  
 اخيراً بوجوب اختلاف الالف في الفصح الاول بعد صاحب الجواهر لم يمتثل نصراً  
 متكرراً في الالف العجمي لم يتخلل حقه الفصح للصيغة بل قد عده الالف  
 لم يقصد بها المعنى الكلاوي لم يقصد بالوضع لأكبر الصريح في الفصح  
 الصيغة وان عجل عن معانيها في ذكره ايضاً فيمن اختلف فقصده متشكلاً بل  
 الذي يتجه فيه ان يقال ان سقط الشرع كلافه فيانما على المعركة بجامع  
 عدم الداعية لازالة العصمة والداعية غير العصمة لانها بسبب  
**مسألة** ان عقد الاجماع على عدم اشتراك الفصح من الصريح والنحوي  
 وصاحب المفردات يقولان الصحيح من المذهب اشتراك النية وكيف الجمع  
 بينهما جوازاً في ان المشترك النية التي هي الكلام النفساني لا بد ان  
 يكون بغيره كما يكون بلسانه وهو يسمى نية كما تقدم وبهذا يجمع بين  
 التفسيرين انتهى وقال تلميذه ابن رشد الفقيه ومما يدل على ان نية الطلاق ما  
 توجب كلافه قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكلوهن  
 نهن المعنى ان الرذم ايقاع الطلاق باو فعه في حال تستقبل فيه المروة  
 عندها ولو كان الطلاق يقع بالنية كالزمنه كلفه بارادة الطلاق واخروها  
 صدار اللفظ في ان ذكر الطلاق بعطف بواو او فاء او ثم قلت ان ذلك يقع  
 في هذا الشرع ابن شاسرو ابن الحاجب مع انه مرصه في التوضيح تبعاً لابي عبد  
 السلام وقال ابن عرفة من انصف علم ان لفظ المرونة في لزوم الثلاث في ثم والاول  
 كالمقرا حتى يبين بنا اوله وهو مقتضى مشهور المذهب فيمن اتبع الخلع  
 كلافه ووجه في التوجيه ما قال ابن شاسرو ابن الحاجب في ثم والفاء بان عسر

لها

المستطاع

المدح قولهم انتم نالوا عزة والعرف بهما بغير التلخيص عند عدم  
 على القول في التمسك بالادلة واداة منتمية الى غير الاشياء  
 الكلام انفساء ولا الاستلزام الاشياء الحال التي واحله ابن عبد السلام الا  
 انه قال في ما قصود على ثم دور العلاء والاول وهو التحقيق **مسألة** او متي  
 بعلة وكثرة اي اذا قال الله تعالى فقلت كذا وكذا لفظ العمل المحلوف عليه فلا  
 يلزمه الاطرفة فهو كقوله في باب الايمان او دل لفظه بجمع او بكلمة او مذهب  
 كالمعنى ما يريد الا ان ينوب بها معنى كلما كما في المرونة **قضية** في المصنف  
 متي في باب الايمان بما اكد في المرونة وجزءها منها كما عند ابن شاسر  
 قال ابن عرفة في **مسألة** في قوله في المرونة الا ان ينوب بمعنى ما معنى كلما ايمان  
 نية التكرار فوجب التكرار في كل لفظ فلا وجه لتخصيصه بمعنى ما ولذا لم  
 يعتبر ابن شاسر اشتراكهما **مسألة** بان متي ما فرقة من كلما في معررة ارادة  
 كونها بمعناها اي نية التكرار بها في الاستحضار نية التكرار وهو الابر  
 الخابط وفي متي احكاماً يريد تعارض لفظ المرونة ونقل القاضي وغيره  
 عن الاصوليين وابن شاسر انها مثل كلما اذا تقرر هذا فان ضحك قول  
 المصنف او متي فقلت بضم الشاء كان كرر مبنياً للفاعل وان ضحك بكسر  
 الشاء كان كرر مبنياً للمفعول والافيل وكثرة بناء التانيث فاعلمه قول  
 او تشرع في اثنين ابن عرفة هذا ان كان عالماً بالحساب والادب هو مانوي  
 او كلما او متي ما او اما ما فقلت او وقع عليك كلافه فانت كالتو وكلفها  
 واخروها فاصل ما في التوارد انه اذا قال كلما او متي ما او اما فقلت عليك كلافه  
 فانت كالتو لزمنه بكلافها واخروها ثلاث ولو قال كلافك بذا او وقع عليك  
 كلافه مرجع سمعوا الى كونه كذا وكان يقول انما يلزمه اشتراك في  
 بعض احكامه انتهى ومنه في الخلاف هل ياعل العيب ياعل للمصنف قال



















ولم يرد له من حصارها كذا استعملوا بقدر ما يمكن من حصارها  
 للضمير ليخاطبوا به في الامور والامور التي لا بد من حصارها  
 لها انما اقدم وكما يقال بينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه  
 تعلم المصلحة بعد هذه الابدية زمان قلنا الحيا حين تعلم في حال  
 عز او كيلة فوا ان هذا كذا هو فيها وفيها عليه من النسخ وهذا كبر  
 الضمير وهو مشكل بانه ان حمل على الوكيل الحقيق الذي هو قسم المملك  
 والرسول لا خلاف ان الزوج ان يعزله ما لم يوقع الخلاع كما حزم به المصنف  
 وغيره وفي صرح ابن عرفة بانه متفق عليه وان حمل على انه يجوز فيه ما  
 كلفه على المملك فهذا ليس له ان يعزله وفيه قال في المرونة واذا ملكها  
 امرها او ملك امرها لا يجزى ثم بدله فليس في ذلك والامر اليهما  
 ولم يرد كروا في ذلك خلافا **او قلت** كيف انكرتم وجوه الخلاف في هذه الاصل  
 وفي دفع في النواذر عز ابن الما جشور ان من قال بالختمة انما انكرت لا يثبت  
 وخرجت بها من الفرقة فامرها ببيدك فتكارت لها التخرجها فابى وبه الله  
 في ذلك ولا تشتر عليه **قلت** قد تناول الما جشور في قول ابن الما جشور وقال  
 معناه عند ازالة الرجوع في سبب التملك وهو بان يمنع امها المخرج  
 ولو اخرجهما لم يخر له الرجوع في التملك وفيه ابن زفر وغيره كابر  
 عرفة ولو سلمنا كونه خلافا لكان من الشك وفيه مكان فكيف يعادله  
 المصنف بما في المرونة وآيب الفاسم ابن مبرز تحرير عجيب في تميزه في  
 النوعين من الآخر **قلت** رحمه الله تعالى التخيير والتمليك فوكيل من الزوج  
 على الخلاع وتمليك له الا انه لا يستطيع العز فيه لما تعلق للمخير و  
 المملكة فيه من الحق وان هو جعل امر امراته بيده رجل اراد موافقتها  
 في ذلك وادخل المصرة عليها وكذا في يمنع ايضا ان يمنع من العز الحقيق  
 ويومر هذا الذي جعل الامر بيده لا يفيض الا بما يعلم انه موافقها وان كان

مكتبة المصنف  
 في قديم القلوات

في

٥٦  
 وان كان المصنف في ذلك عاذا عنه او قاله فساد الوكيل على المصنف  
 كان لا يفسد المصنف في ذلك عاذا عنه او قاله فساد الوكيل على المصنف  
 ابن مبرز في اعلى الخلاف في امر المصنف في ذلك عاذا عنه او قاله فساد الوكيل على المصنف  
 غير واقعية في ذلك مع ما فيه من البعد من المعنى نعم قال ابو الحبيب الحقيق  
 انكر انما افالت الزوجية اسفطت حقي في التملك هذا الزوج ان عز المملك  
 لانهم علوا عظم عز الوكيل فعلقوا حوا العز بها هي في اسفطته او في حال  
 للوكيل حوا في الوكالة فلا يعزله انهم في حوا المصنف اراد التبييض على هذا  
 لكان يفوا مثلا وهذا عز المملك ان اسفطت حقا تروا في واما حمل  
 كلام المصنف على قول المصنف واختلف انما افالت حوا امراته هل هو تملك  
 او وكالة فيتمتع الزوجي يسفر عن ذلك **وان قلت** ولعل حوا كلامه  
 وهذا لها عز او كيلة تباينت الضمير المجرور باللام فيعود على الزوجية انما اراد  
 عز الوكيل زوجها على خلافها ولعل الخلاف في عدم في هذه الاصل التعارض  
 كذا هو النصوص فيه **قلت** لو وجدنا من صرح بالخلاف في هذه الاستشفاف لنا  
 في دعوى التصديق واعتبرنا الهجوم عليه لكان غاية ما قال ابن رشيد في رسم استا  
 في من سماع عيسى من كتاب النكاح فقال ابن الفاسم في ذلك انشتركت على  
 زوج ابنته ان تزوج عليها فامرها بيده انه ان تزوج عليها فادى الالب  
 ان يعرف بينهما وادى تهي البقاء مع زوجها السلطان ينكر في ذلك فمن  
 رد الحكم في ارادته منهما كل القضاء فصا في الالب كان اول ابنة ولم  
 يقل كما قال من ذلك في الذي جعل امر امراته بيد ابنتها ولم يات الى اجل سماه  
 انه ان لم يات الى اجل فادى الالب ان يعرف بينهما وادى تهي البقاء مع زوجها  
 ان الغرض في ذلك قولها ويبيع ابوها من العراف والوجه فيها في اليه انه  
 جعل لا يشترط الالب على زوج ابنته ان امرها بيده ان تزوج عليها حقا  
 فلم يرد ان يخرج من بيده الابن من السلطان لانهم يقولوا انما تعلم انه انما تزوج عليها

في  
 اية



عليها اربعة اقسام من حيث العلم والقدرة والامر والامر  
 وجب ان ينظر السلك في الامور الثلاثة المذكورة في ذلك  
 عليه لانه ان لم يتشرك في شيء من هذه الثلاثة فكانت  
 في ذلك منه والله اعلم واما في غير المصالحات الا من جهة الشرك  
 فيه والفرقة  
 ضم يرجع ما لا ينزله الفحص عن النفس والميتك **باب**  
**الرجعة قوله** اونية على الاكله في المحرم في المفقة ما مات وهو عند  
 وعند النفس يخرج على احد قولين ملك بلزوم الكلاو واليمين بغيره في النية **قوله**  
 وهم خلافه وهو المنصور في الموازية والمصحح له هو ان يفسر بانه جعله الزه  
 ورد يخرج النفس وقد بسطنا الكلام على ذلك في تكميل التفسير وتحليل التعقيد  
**قوله** في الظاهر كالباحث اشارة لفعله في المفقة ما مات ولو انفراد القول في النية  
 لما فهم له في ذلك رجعة فيما بينه وبين الله تعالى وان حكمنا عليه بها بما ظهر  
 من قوله ولم نصح فيه فيما ادى عاه من عدم النية الا على مذهب من يرى ان الطلاق  
 يلزم المستفتي بغيره الفرائض والنية وهو فائيم من المرونة الا انه بعيد في  
 المعنى **قوله** او تصرفه وصيته كذا ينبغي ان يفرا وصيته معطوياً بالواو  
 كابا ووافاً للمرونة خلافاً لابن بشير وابن شاسر وابن الحاجب وقد شبه ابن عبد  
 السلام على مخالفة ابن الحاجب كظاهر المرونة في ذلك وفيه في التوضيح واستوفينا  
 في تكميل التفسير **قوله** ولو تزوجت ولدت لذكر ستة ردة برجعة كذا  
 في بعض النسخ وهو بغير عبارة ابن الحاجب **قوله** ولا انها رأت اول الدم وانقطع  
 به في بعض عبارات ابن الحاجب وليست في المرونة قال ابن كرم السلام وفي هذا  
 الوجه عند انظر وفيه انكسر المذهب هل تحمل المعترة من الكلاو بغير  
 في قولها في الدم الثلاثة سواء تها اياها او يتها في الاكثر من على شرك التماذي  
 وان كان من يذهب ان الاكل تمام في الاية اذا انفوا انقطاعه بعد ساعة من  
 كنهه لم يعتبر في باب العدة والاستبراء وعلى هذا اذا كانت انقضت عدة من

من الرضا

اربعة اقسام من حيث العلم والقدرة والامر والامر  
 عليها اربعة اقسام من حيث العلم والقدرة والامر والامر  
 وجب ان ينظر السلك في الامور الثلاثة المذكورة في ذلك  
 عليه لانه ان لم يتشرك في شيء من هذه الثلاثة فكانت  
 في ذلك منه والله اعلم واما في غير المصالحات الا من جهة الشرك  
 فيه والفرقة  
 ضم يرجع ما لا ينزله الفحص عن النفس والميتك **باب**  
**الرجعة قوله** اونية على الاكله في المحرم في المفقة ما مات وهو عند  
 وعند النفس يخرج على احد قولين ملك بلزوم الكلاو واليمين بغيره في النية **قوله**  
 وهم خلافه وهو المنصور في الموازية والمصحح له هو ان يفسر بانه جعله الزه  
 ورد يخرج النفس وقد بسطنا الكلام على ذلك في تكميل التفسير وتحليل التعقيد  
**قوله** في الظاهر كالباحث اشارة لفعله في المفقة ما مات ولو انفراد القول في النية  
 لما فهم له في ذلك رجعة فيما بينه وبين الله تعالى وان حكمنا عليه بها بما ظهر  
 من قوله ولم نصح فيه فيما ادى عاه من عدم النية الا على مذهب من يرى ان الطلاق  
 يلزم المستفتي بغيره الفرائض والنية وهو فائيم من المرونة الا انه بعيد في  
 المعنى **قوله** او تصرفه وصيته كذا ينبغي ان يفرا وصيته معطوياً بالواو  
 كابا ووافاً للمرونة خلافاً لابن بشير وابن شاسر وابن الحاجب وقد شبه ابن عبد  
 السلام على مخالفة ابن الحاجب كظاهر المرونة في ذلك وفيه في التوضيح واستوفينا  
 في تكميل التفسير **قوله** ولو تزوجت ولدت لذكر ستة ردة برجعة كذا  
 في بعض النسخ وهو بغير عبارة ابن الحاجب **قوله** ولا انها رأت اول الدم وانقطع  
 به في بعض عبارات ابن الحاجب وليست في المرونة قال ابن كرم السلام وفي هذا  
 الوجه عند انظر وفيه انكسر المذهب هل تحمل المعترة من الكلاو بغير  
 في قولها في الدم الثلاثة سواء تها اياها او يتها في الاكثر من على شرك التماذي  
 وان كان من يذهب ان الاكل تمام في الاية اذا انفوا انقطاعه بعد ساعة من  
 كنهه لم يعتبر في باب العدة والاستبراء وعلى هذا اذا كانت انقضت عدة من



والا ان كان احد الزوجين قد مات او اصابته جنون او عجز او غير ذلك  
المصنف قدس سره في كتابه على الاثر في النكاح والطلاق والطلاق  
في غير العبر من جريان الاثر في النكاح والطلاق والطلاق  
تلويح بذلك وان كان لم يتنازل له وفيه كنه من هذه الاشياء من قوله  
كالعبد اذ اذناه فابدا بغير احد اهمانه مولد والاخر جريان الاثر في الثلاثة  
في المصنف وبالله تعالى التوفيق **قوله** كالطلاق الفاصر عن الغاية في المعلوم  
بها لا اله الا على ما هو المولى منها **قوله** وتجعل الحنت هو كونه  
في المدونة فالان الفاسم وغيره واذا وفق المولى جعل حنته زالا للاق  
مثلا ان يحل الايكما بطلاق امرأة له اخرى او يعقوب عبد له بعينه فان طلق  
المعروف بها او اعتق العبد او حنت فيهما زال الايكما عنه **قوله** عا  
كلا فابا تاتا او اخر كلفه اي بخلاف الفاصر عن الغاية كما هو فيه ويكنصر  
التد اقل في كلام المصنف ابن الحاجب وتجعل الحنت في المعلوم به بعد  
الوفوف وفيه بخلاف الايكما **قوله** ان لا يفسد ولا يخلو فيه اي لا يفسد ولا يخلو  
بجمله **قوله** وفيه المبرور والموسر بما يخلو اي من والملك وتجعل  
حنت وتغيير **قوله** واذا البينة في ان وكنت احدا كما بالاخرا كما لو طلق  
الحاكم احدهما تتبع في هذه البينة من ابن الحاجب قال ابن عرفة وقوله  
مشكل ان اراد ايقاعه لا متناعه في مذهبهم وان اراد الحكم على الزوج به دون  
تغيير المكلفه فكذلك وان اراد ابعده تعيينه لها لا بالوكه بخلاف المشهور  
في كل واحد منهما غير ناو تعيينها وان اراد ابعده تعيينه لها بالوكه بخلاف  
الغير لغيرها وابي البينة والاطهر انه مولد منها لا متناعه مروي كل  
واحدة منهما بمير كلاف كقول ابن محرز في ان والله لا احدا احدهما على  
القول بان مولد من كلاهما انه مولد منهما جميعا ومن قامت منهما كان لها  
توفيق لانه ترك وكما خوف انقضاء الايكما عليه في الاخر انتهى ولعل ابن محرز

63

والا ان كان احد الزوجين قد مات او اصابته جنون او عجز او غير ذلك  
المصنف قدس سره في كتابه على الاثر في النكاح والطلاق والطلاق  
في غير العبر من جريان الاثر في النكاح والطلاق والطلاق  
تلويح بذلك وان كان لم يتنازل له وفيه كنه من هذه الاشياء من قوله  
كالعبد اذ اذناه فابدا بغير احد اهمانه مولد والاخر جريان الاثر في الثلاثة  
في المصنف وبالله تعالى التوفيق **قوله** كالطلاق الفاصر عن الغاية في المعلوم  
بها لا اله الا على ما هو المولى منها **قوله** وتجعل الحنت هو كونه  
في المدونة فالان الفاسم وغيره واذا وفق المولى جعل حنته زالا للاق  
مثلا ان يحل الايكما بطلاق امرأة له اخرى او يعقوب عبد له بعينه فان طلق  
المعروف بها او اعتق العبد او حنت فيهما زال الايكما عنه **قوله** عا  
كلا فابا تاتا او اخر كلفه اي بخلاف الفاصر عن الغاية كما هو فيه ويكنصر  
التد اقل في كلام المصنف ابن الحاجب وتجعل الحنت في المعلوم به بعد  
الوفوف وفيه بخلاف الايكما **قوله** ان لا يفسد ولا يخلو فيه اي لا يفسد ولا يخلو  
بجمله **قوله** وفيه المبرور والموسر بما يخلو اي من والملك وتجعل  
حنت وتغيير **قوله** واذا البينة في ان وكنت احدا كما بالاخرا كما لو طلق  
الحاكم احدهما تتبع في هذه البينة من ابن الحاجب قال ابن عرفة وقوله  
مشكل ان اراد ايقاعه لا متناعه في مذهبهم وان اراد الحكم على الزوج به دون  
تغيير المكلفه فكذلك وان اراد ابعده تعيينه لها لا بالوكه بخلاف المشهور  
في كل واحد منهما غير ناو تعيينها وان اراد ابعده تعيينه لها بالوكه بخلاف  
الغير لغيرها وابي البينة والاطهر انه مولد منها لا متناعه مروي كل  
واحدة منهما بمير كلاف كقول ابن محرز في ان والله لا احدا احدهما على  
القول بان مولد من كلاهما انه مولد منهما جميعا ومن قامت منهما كان لها  
توفيق لانه ترك وكما خوف انقضاء الايكما عليه في الاخر انتهى ولعل ابن محرز



























فيكون من غير ما قبله باطلاً واستند إلى هذه التحليلات في الاستدلال  
 على صحة ما قبله من غير ما قبله باطلاً واستند إلى هذه التحليلات في الاستدلال  
 أو من غير ما قبله باطلاً واستند إلى هذه التحليلات في الاستدلال  
 فغير من النفس حصلت في الأمة أو موجبات الاستدلال من الملك وما عكس عليه  
 فـ **قوله** وهل إلا أن تمضي حيضة استبراء أو أكثرها تارة وكان أمراً الأول  
 فقال في التوضيح من غير غير المسئلة فانه ان كانت عادتها اثني عشر  
 يوماً ونحوها ولو لكنها بعد أربعة أيام صوف عليها انتهاء أو الدم مع  
 انها لا تستغني عن هذه عن الاستبراء لا من انبثاها على ان يكرر  
 عبر الرحمان الذي يراعي أكثر الايام **واما** الثاني فاستبراء في الحيضة التوضيح  
 من غير غير المسئلة عن ابي جعفر العطار عن ابي موسى بن ماسر عن معكف الحقة  
 اليوم الاو والفلان كان الدم بينهما يفرغ أكثر انما جاعاً من بيان الحيضة وان  
 كثر الايام والدم القوي هو الذي يدمع مع ما في الرحم لا الرقيق انتهى بالصحيح  
 في قوله أكثرها يعود على الحيضة التي اعتادتها الأمة من باب عند فيهم ونحوه  
 والمراء أكثرها دماً وافواها انما جاعاً **فقلت** لم جملة على هذا ولم تعلمه  
 على أكثر الايام وما على ما هو اعم حتى يغفر الأكثر فابلاً لقول ابي بكر وابي موسى  
**قلت** لم ولم يغفر الذاع إلى هذه العمل الامكان في المختص للتوضيح لكان كذا  
 قال ابي عرفة قال محمد بن ابي خرا عن ابي جعفر ما يستعمل حيضاً كغير ما لم يتقدم  
 أكثر منه فالانثى ان تهاويها ومعهما البرودة متعارضان والآخر لغو  
 ونقل ابي جعفر العطار عن المرونية لعبد الله الحيضة وعكسها قالوا غير  
 المعكف ابي موسى بن ماسر بكثرة انما جاعاً الدم وهو دم اليومين ولا ما بعدهما  
 وان كثر ايامها واعتبر ابي بكر ابي جعفر الرحمان بكثرة الايام وليس هو ابي  
 عرفة هو كذا هو المرونية مع المرونية في المرونية قال ملك ومن انما جاعاً  
 في او الدم اجزأه من الاستبراء وانما ما في اخره او قد بقي منه يوم او يومان في كل يوم

هذا

البيان

فيكون من غير ما قبله باطلاً واستند إلى هذه التحليلات في الاستدلال  
 على صحة ما قبله من غير ما قبله باطلاً واستند إلى هذه التحليلات في الاستدلال  
 أو من غير ما قبله باطلاً واستند إلى هذه التحليلات في الاستدلال  
 فغير من النفس حصلت في الأمة أو موجبات الاستدلال من الملك وما عكس عليه  
 فـ **قوله** وهل إلا أن تمضي حيضة استبراء أو أكثرها تارة وكان أمراً الأول  
 فقال في التوضيح من غير غير المسئلة فانه ان كانت عادتها اثني عشر  
 يوماً ونحوها ولو لكنها بعد أربعة أيام صوف عليها انتهاء أو الدم مع  
 انها لا تستغني عن هذه عن الاستبراء لا من انبثاها على ان يكرر  
 عبر الرحمان الذي يراعي أكثر الايام **واما** الثاني فاستبراء في الحيضة التوضيح  
 من غير غير المسئلة عن ابي جعفر العطار عن ابي موسى بن ماسر عن معكف الحقة  
 اليوم الاو والفلان كان الدم بينهما يفرغ أكثر انما جاعاً من بيان الحيضة وان  
 كثر الايام والدم القوي هو الذي يدمع مع ما في الرحم لا الرقيق انتهى بالصحيح  
 في قوله أكثرها يعود على الحيضة التي اعتادتها الأمة من باب عند فيهم ونحوه  
 والمراء أكثرها دماً وافواها انما جاعاً **فقلت** لم جملة على هذا ولم تعلمه  
 على أكثر الايام وما على ما هو اعم حتى يغفر الأكثر فابلاً لقول ابي بكر وابي موسى  
**قلت** لم ولم يغفر الذاع إلى هذه العمل الامكان في المختص للتوضيح لكان كذا  
 قال ابي عرفة قال محمد بن ابي خرا عن ابي جعفر ما يستعمل حيضاً كغير ما لم يتقدم  
 أكثر منه فالانثى ان تهاويها ومعهما البرودة متعارضان والآخر لغو  
 ونقل ابي جعفر العطار عن المرونية لعبد الله الحيضة وعكسها قالوا غير  
 المعكف ابي موسى بن ماسر بكثرة انما جاعاً الدم وهو دم اليومين ولا ما بعدهما  
 وان كثر ايامها واعتبر ابي بكر ابي جعفر الرحمان بكثرة الايام وليس هو ابي  
 عرفة هو كذا هو المرونية مع المرونية في المرونية قال ملك ومن انما جاعاً  
 في او الدم اجزأه من الاستبراء وانما ما في اخره او قد بقي منه يوم او يومان في كل يوم



واما في ايام رمايت في الصوم فمستحب ان لا يمسح على وجهه او يمسح  
 ايام فخر رمايت في الصوم فمستحب ان لا يمسح على وجهه او يمسح  
 اعتبار الايام فالم يفرق بين رمايت في الصوم فمستحب ان لا يمسح  
 بمقدوم قوله وعليه الاقل **قوله** ويستحب ان اغاب عليها مشتر بين رمايت  
 لف على وجوب ايضا اشار به لقوله في المرونة وان احب البايح ان يستبرأ من  
 غاب العتشر عليها وكان الخيار له خاصة في الغاب احسن له ولو كانها المتابع  
 لكان في الغاب مختارا وان كان منهيها عن ذلك كما استحب استبرأ من غاب  
 عليها الغاصب **قوله** وتواضع العلية او خسران البايح **قوله**  
 فالعياض في كتاب العيوب من التسيبات الجارية في الرخصة الجيدة التي تراج  
 للبراشرا للخرصة وكذا في علية الجوار بسكون اللام وفيل بكسرها و  
 تشبه بها والاول اشهر والآخر يشكر النجاء خسيصة واصله الجفر  
 من كل سنة ايضا وقال الجوهري بلان من علية الماسر وهو جمع رجل على اي تشبه  
 او ربيع مثل صبي وحبية وفي مختصر العيين ايضا بلان من علية الماسر لا تشبه  
 بعلمه بكسر الباء واسكان العين مسموع في الجموع كما قال ابن مالك ومعلم  
 بنفرا براء وهو كما قال المراه في مجموع في ستة اوزان منها بغير الهمزة وجمع  
 امثلة الستة للمعجمة هو البين قصبة وشيخة وقبضة وعلمة وعلمة وشيخة  
**قوله** وحبيته ممن فضله به التميز ان في محبيته وبه عايد ان على التميز والتميز  
 في له عايد علم من الموصولة اي ومحبيته التميز ان اهلك من كان يفضله به لو سلم  
 وما يصح تانيق التميز العجور والباء وعود على الامة **قوله** وكما يستبرأ من  
 باسنة ثم يكلو هذا خاخر بالهلا واما في الرواية بافصى الاجلين كما قال  
 بعد كسبراة مذكور باسنة مات زوجها **قوله** الا ان يفسد خبر بالتكوير  
 فيسب المكلفة ان لم تحسن تبع في هذه الكيفية نقل ابن شاسر في الابرة وفي  
 ابن شاسر عن ابن الفضل ان يريد برجعته تكوير عذتها ولا قبوله هو القوي

واما في ايام رمايت في الصوم فمستحب ان لا يمسح على وجهه او يمسح  
 ايام فخر رمايت في الصوم فمستحب ان لا يمسح على وجهه او يمسح  
 اعتبار الايام فالم يفرق بين رمايت في الصوم فمستحب ان لا يمسح  
 بمقدوم قوله وعليه الاقل **قوله** ويستحب ان اغاب عليها مشتر بين رمايت  
 لف على وجوب ايضا اشار به لقوله في المرونة وان احب البايح ان يستبرأ من  
 غاب العتشر عليها وكان الخيار له خاصة في الغاب احسن له ولو كانها المتابع  
 لكان في الغاب مختارا وان كان منهيها عن ذلك كما استحب استبرأ من غاب  
 عليها الغاصب **قوله** وتواضع العلية او خسران البايح **قوله**  
 فالعياض في كتاب العيوب من التسيبات الجارية في الرخصة الجيدة التي تراج  
 للبراشرا للخرصة وكذا في علية الجوار بسكون اللام وفيل بكسرها و  
 تشبه بها والاول اشهر والآخر يشكر النجاء خسيصة واصله الجفر  
 من كل سنة ايضا وقال الجوهري بلان من علية الماسر وهو جمع رجل على اي تشبه  
 او ربيع مثل صبي وحبية وفي مختصر العيين ايضا بلان من علية الماسر لا تشبه  
 بعلمه بكسر الباء واسكان العين مسموع في الجموع كما قال ابن مالك ومعلم  
 بنفرا براء وهو كما قال المراه في مجموع في ستة اوزان منها بغير الهمزة وجمع  
 امثلة الستة للمعجمة هو البين قصبة وشيخة وقبضة وعلمة وعلمة وشيخة  
**قوله** وحبيته ممن فضله به التميز ان في محبيته وبه عايد ان على التميز والتميز  
 في له عايد علم من الموصولة اي ومحبيته التميز ان اهلك من كان يفضله به لو سلم  
 وما يصح تانيق التميز العجور والباء وعود على الامة **قوله** وكما يستبرأ من  
 باسنة ثم يكلو هذا خاخر بالهلا واما في الرواية بافصى الاجلين كما قال  
 بعد كسبراة مذكور باسنة مات زوجها **قوله** الا ان يفسد خبر بالتكوير  
 فيسب المكلفة ان لم تحسن تبع في هذه الكيفية نقل ابن شاسر في الابرة وفي  
 ابن شاسر عن ابن الفضل ان يريد برجعته تكوير عذتها ولا قبوله هو القوي

**باب الرضا ع**

في حرمه حتى يكرهه غدا حرمه والالم يحرم فقال ابن عبيد السلام بشر  
 في المرونة في الحفنة مع كونها واصله الى حرمه ان يكون غدا له والالم  
 يحرم **قوله** ما غلب واكما اصبوا ويهية واكفاليه معاكيف بغير ومشر  
 عانها في السماع مع غلب معكوب على خلد واكما اصبوا معكوب على  
 ليس ويهية معكوب على امرأة واكفاليه معكوب على وجور والكاف







الفضة المائتين الحامل والبايل تحت موت ووجهها انما الاستقلال بالثمن  
 ملك مائة وفسد والمطاع المصدرة المتلزم من القصد واليك اعطاني  
 الضيف في الاختصار على المفعول في قوله **فوله** وروى في قوله **فوله**  
 اي فلا حول ولا قوة الا بالله في قوله **فوله** وروى في قوله **فوله**  
 ثم وموتها والبايل الحامل والتى في العصمة والرجعية على ان كلامه ما زال في  
 البايل الحامل يدل على ما بعده والحكم في رة النعفة والتفصيل في الكسرة عام كما  
 في المرونة وغيرها **فوله** بل بظهور الحمل او حركته المعروفة في اخر الكلام من  
 فوا علة الولد يتحرك لمثل ما يتخلو له ويوضع لمثل ما يتحرك فيه وهو يتخلو في  
 العادة تارة لشهر فيتحرك لشهر ويوضع لسنة وتارة لشهر وخمسة ايام يتحرك  
 ك لشهرين وثلاث ويوضع لسبعة وتارة لشهر ونصف يتحرك لثلاثة ويوضع لثلاثة  
 بل والى كاي جيترا من حانية وايضا الحمل من سنة **فوله** او حبسته باحدى  
 انما حبسه غيرها **فوله** واقامت البيضة على المفعولية وهي خير من النسخ التي  
 الفصل بعلامة الثانية ونصب البيضة على المفعولية وهي خير من النسخ التي  
 فيها واقامت البيضة بالعصر المضاد المعكوف اما فيه من البصير المعكوف  
 وهو ما بعد حلقها او عاملا وهو مبرز با حنثي **فوله** ثم بيضة بالحياة قابلة  
 هذا الذي حرناه هي التي تستمر بملكها للغايب اي ثم ابي بعد بيضة ثروت  
 الملك واستمراري من بيضة بالحياة اما البيضة الاولى واما غيرها فنقول  
 للعد ليس الموجهين للعوز هذه الخار التي حرناها هي التي تشهد بملكها  
 للغايب عند القاضي فلان هذا ان كانت بيضة العوز هي بيضة الملك وان كانت غير  
 ها ما انها فنقول هذه الخار التي حرناها هي التي تشهد البيضة الاولى بملكها  
 الاخرى ويقع في بعض النسخ شهرنا وهو عام على الوجه الاول وفي بعضها شهر  
 مينا للمبعور وهو اول لشهر للوجهين **فوله** اذا كانت الثانية هي  
 الاول فكيف عكسها عليها وهل هذا الا عكس النسخ على نفسه **فوله**

كشمس  
 كشمس  
 كشمس

سابعها

احمل

الفضة المائتين الحامل والبايل تحت موت ووجهها انما الاستقلال بالثمن  
 ملك مائة وفسد والمطاع المصدرة المتلزم من القصد واليك اعطاني  
 الضيف في الاختصار على المفعول في قوله **فوله** وروى في قوله **فوله**  
 اي فلا حول ولا قوة الا بالله في قوله **فوله** وروى في قوله **فوله**  
 ثم وموتها والبايل الحامل والتى في العصمة والرجعية على ان كلامه ما زال في  
 البايل الحامل يدل على ما بعده والحكم في رة النعفة والتفصيل في الكسرة عام كما  
 في المرونة وغيرها **فوله** بل بظهور الحمل او حركته المعروفة في اخر الكلام من  
 فوا علة الولد يتحرك لمثل ما يتخلو له ويوضع لمثل ما يتحرك فيه وهو يتخلو في  
 العادة تارة لشهر فيتحرك لشهر ويوضع لسنة وتارة لشهر وخمسة ايام يتحرك  
 ك لشهرين وثلاث ويوضع لسبعة وتارة لشهر ونصف يتحرك لثلاثة ويوضع لثلاثة  
 بل والى كاي جيترا من حانية وايضا الحمل من سنة **فوله** او حبسته باحدى  
 انما حبسه غيرها **فوله** واقامت البيضة على المفعولية وهي خير من النسخ التي  
 فيها واقامت البيضة بالعصر المضاد المعكوف اما فيه من البصير المعكوف  
 وهو ما بعد حلقها او عاملا وهو مبرز با حنثي **فوله** ثم بيضة بالحياة قابلة  
 هذا الذي حرناه هي التي تستمر بملكها للغايب اي ثم ابي بعد بيضة ثروت  
 الملك واستمراري من بيضة بالحياة اما البيضة الاولى واما غيرها فنقول  
 للعد ليس الموجهين للعوز هذه الخار التي حرناها هي التي تشهد بملكها  
 للغايب عند القاضي فلان هذا ان كانت بيضة العوز هي بيضة الملك وان كانت غير  
 ها ما انها فنقول هذه الخار التي حرناها هي التي تشهد البيضة الاولى بملكها  
 الاخرى ويقع في بعض النسخ شهرنا وهو عام على الوجه الاول وفي بعضها شهر  
 مينا للمبعور وهو اول لشهر للوجهين **فوله** اذا كانت الثانية هي  
 الاول فكيف عكسها عليها وهل هذا الا عكس النسخ على نفسه **فوله**

امسك  
 ولو وجد  
 من ضعه  
 فاجازنا  
 الأرجح انما











والله اعلم بالصواب والاعتناء بالاشغال اوله ليعلموا انهم في هذه الدنيا  
وليس في غير هذه الدنيا ما يفتنونهم به من غير ان يفتنونهم في الدنيا  
وقد كان في وجه من يفتنونهم في الدنيا من غير ان يفتنونهم في الدنيا  
صبرة وخمرة واستغناء فذكر الفخر بعد الله عز وجل ان الله لا يجرؤ  
فلو كبر ولو تانيا بعد تفرجه في رسم او رسم من سماه عيسى من جامع البيوع  
فالانبياء الفاسم في رجل وجد مكثلا ملاك طعنا ما واشتراه بدينار ففرغه ثم قال املا له  
له ثانية بدينار ان كان في موضع فيه مكثيل فلا حبه وهو ثلثة صبرة اشتراها  
بدينار فلما باصره بان قال له اعطني الان كيلها بدينار لم يكره فيه خير ولو وجد غرارة  
ملاء لم يكره باسرها في ثلثة بدينار ولو وجد غرارة فقال له املا لي هذه الغرارة  
بدينار لم يفرغ فيه خير قال اني اشتريه هذا انما يجوز اشتراؤه في ذلك جزاء الم  
يفصل فيه الى الغرارة بان يجرؤ في جزاءه وعاءا وغيره فيقتصر به كما وجده في الغرارة  
شتره الطعام يجرؤ في المكثل والغرارة جزاء بدينار ومير فوله املا لي في ذلك ثانية بدينار  
ان الاول لم يفصل الى الغرارة اشتراه كما وجده جزاء والثاني فصل الى الغرارة ترك ان يشتري  
به بمكيال معلوم ما اشتراه بمكيال مجهول ويجوز البشرا بمكيال مجهول الا في موضع  
ليسر فيه مكيال على ما قلناه في المرونة وذلك عليه فوله في هذه الرواية ان كان في موضع  
فيه مكيال بلما كان لا يجوز ان يفوز له ابتداء املا لي هذه الغرارة بدينار ان كان يعلم مبلغ  
كيلها لم يجز ان يفوز له في ذلك بعد ان اشتراها ملاك كما وجدها ان كان يعلم كيلها فقدم شتر  
به اياها جزاء ولو قال الرجل صير لي من طعامك هذا خبزة وانا اشتريها  
منك جزاء الما ان يجرؤ في ذلك كما فيه من الفضة الى الغرارة على قياس ما قلناه  
انهم في يوم الله تعالى على علم يجاب عن قول المازري وفيه في تفسيره ان لا يعرف  
بين ما اجازوه ومنعوه له لا يختلف في قول المازري في فارة او فخر ولا في ان يجرؤ في  
قوله بونشر ان شاء الله تعالى **وعلى ما في الخبر** في قول شيخ شيوخنا ابو الفاسم  
التاخر في يومنا هذا ان يجرؤ في بيعه فيقول لي واشترى منك بفيل له مما تتر

في الخبر

في الخبر المستقيم والاعتناء بالاشغال اوله ليعلموا انهم في هذه الدنيا  
وليس في غير هذه الدنيا ما يفتنونهم به من غير ان يفتنونهم في الدنيا  
وقد كان في وجه من يفتنونهم في الدنيا من غير ان يفتنونهم في الدنيا  
صبرة وخمرة واستغناء فذكر الفخر بعد الله عز وجل ان الله لا يجرؤ  
فلو كبر ولو تانيا بعد تفرجه في رسم او رسم من سماه عيسى من جامع البيوع  
فالانبياء الفاسم في رجل وجد مكثلا ملاك طعنا ما واشتراه بدينار ففرغه ثم قال املا له  
له ثانية بدينار ان كان في موضع فيه مكثيل فلا حبه وهو ثلثة صبرة اشتراها  
بدينار فلما باصره بان قال له اعطني الان كيلها بدينار لم يكره فيه خير ولو وجد غرارة  
ملاء لم يكره باسرها في ثلثة بدينار ولو وجد غرارة فقال له املا لي هذه الغرارة  
بدينار لم يفرغ فيه خير قال اني اشتريه هذا انما يجوز اشتراؤه في ذلك جزاء الم  
يفصل فيه الى الغرارة بان يجرؤ في جزاءه وعاءا وغيره فيقتصر به كما وجده في الغرارة  
شتره الطعام يجرؤ في المكثل والغرارة جزاء بدينار ومير فوله املا لي في ذلك ثانية بدينار  
ان الاول لم يفصل الى الغرارة اشتراه كما وجده جزاء والثاني فصل الى الغرارة ترك ان يشتري  
به بمكيال معلوم ما اشتراه بمكيال مجهول ويجوز البشرا بمكيال مجهول الا في موضع  
ليسر فيه مكيال على ما قلناه في المرونة وذلك عليه فوله في هذه الرواية ان كان في موضع  
فيه مكيال بلما كان لا يجوز ان يفوز له ابتداء املا لي هذه الغرارة بدينار ان كان يعلم مبلغ  
كيلها لم يجز ان يفوز له في ذلك بعد ان اشتراها ملاك كما وجدها ان كان يعلم كيلها فقدم شتر  
به اياها جزاء ولو قال الرجل صير لي من طعامك هذا خبزة وانا اشتريها  
منك جزاء الما ان يجرؤ في ذلك كما فيه من الفضة الى الغرارة على قياس ما قلناه  
انهم في يوم الله تعالى على علم يجاب عن قول المازري وفيه في تفسيره ان لا يعرف  
بين ما اجازوه ومنعوه له لا يختلف في قول المازري في فارة او فخر ولا في ان يجرؤ في  
قوله بونشر ان شاء الله تعالى **وعلى ما في الخبر** في قول شيخ شيوخنا ابو الفاسم  
التاخر في يومنا هذا ان يجرؤ في بيعه فيقول لي واشترى منك بفيل له مما تتر

في الخبر

في الخبر المستقيم والاعتناء بالاشغال اوله ليعلموا انهم في هذه الدنيا  
وليس في غير هذه الدنيا ما يفتنونهم به من غير ان يفتنونهم في الدنيا  
وقد كان في وجه من يفتنونهم في الدنيا من غير ان يفتنونهم في الدنيا  
صبرة وخمرة واستغناء فذكر الفخر بعد الله عز وجل ان الله لا يجرؤ  
فلو كبر ولو تانيا بعد تفرجه في رسم او رسم من سماه عيسى من جامع البيوع  
فالانبياء الفاسم في رجل وجد مكثلا ملاك طعنا ما واشتراه بدينار ففرغه ثم قال املا له  
له ثانية بدينار ان كان في موضع فيه مكثيل فلا حبه وهو ثلثة صبرة اشتراها  
بدينار فلما باصره بان قال له اعطني الان كيلها بدينار لم يكره فيه خير ولو وجد غرارة  
ملاء لم يكره باسرها في ثلثة بدينار ولو وجد غرارة فقال له املا لي هذه الغرارة  
بدينار لم يفرغ فيه خير قال اني اشتريه هذا انما يجوز اشتراؤه في ذلك جزاء الم  
يفصل فيه الى الغرارة بان يجرؤ في جزاءه وعاءا وغيره فيقتصر به كما وجده في الغرارة  
شتره الطعام يجرؤ في المكثل والغرارة جزاء بدينار ومير فوله املا لي في ذلك ثانية بدينار  
ان الاول لم يفصل الى الغرارة اشتراه كما وجده جزاء والثاني فصل الى الغرارة ترك ان يشتري  
به بمكيال معلوم ما اشتراه بمكيال مجهول ويجوز البشرا بمكيال مجهول الا في موضع  
ليسر فيه مكيال على ما قلناه في المرونة وذلك عليه فوله في هذه الرواية ان كان في موضع  
فيه مكيال بلما كان لا يجوز ان يفوز له ابتداء املا لي هذه الغرارة بدينار ان كان يعلم مبلغ  
كيلها لم يجز ان يفوز له في ذلك بعد ان اشتراها ملاك كما وجدها ان كان يعلم كيلها فقدم شتر  
به اياها جزاء ولو قال الرجل صير لي من طعامك هذا خبزة وانا اشتريها  
منك جزاء الما ان يجرؤ في ذلك كما فيه من الفضة الى الغرارة على قياس ما قلناه  
انهم في يوم الله تعالى على علم يجاب عن قول المازري وفيه في تفسيره ان لا يعرف  
بين ما اجازوه ومنعوه له لا يختلف في قول المازري في فارة او فخر ولا في ان يجرؤ في  
قوله بونشر ان شاء الله تعالى **وعلى ما في الخبر** في قول شيخ شيوخنا ابو الفاسم  
التاخر في يومنا هذا ان يجرؤ في بيعه فيقول لي واشترى منك بفيل له مما تتر



















في كتاب الفقه من كتاب القصور والحدود ما ذكره في كتاب القصور  
وما ذكره في كتاب القصور والحدود ما ذكره في كتاب القصور  
فوالله اعلم بالصواب فان الظاهر في قوله ان يصر في قوله ان يصر  
في قوله ان يصر في قوله ان يصر في قوله ان يصر في قوله ان يصر  
انتم واختار المصنف قول مالك واختار بلو في قوله ان يصر في قوله ان يصر  
**المكروهات** فصوله كبر وشعير وسلف وهي جنس المازر ولم يمتد  
المزهر ان الفصح والشعير جنس واحد ورد في الشيور في انهم اجنسان ووافقه على ذلك  
بعض من اخذ عنه ابن عرفة قال غير المازر وهو عبس الحصيد الصايغ فالوجه اجراء  
قول السيوري في السلف فذكره لا يصر علمه لانه اقر في الفصح من الشعير **قوله** وفي  
زيت كحل مع انهم رجع فيه الكتان وفيه قال ابن عرفة وفي كوز بزر الكتان بوزا رواته  
كانه ونقل النحوي عن ابن الفاسم كما ذكره في قوله ان يصر بعين الفرافير وهو كاهر المذهب  
انتمى ثم قال بعد نحو خمسة اوراق في ان حارث انفقوا في كل زيت يترك ان يصر  
واجاز ابن الفاسم التفاضل في زيت الكتان لانه لا يترك في الشهاب لا يباع قبل فصره  
المازري قال بعض اشياخه ان هذا اللون غير روي لانه لا يستعمل غالبا عنونا الادواء  
وهو بعيد عن اصل المذهب ان بعض الفوت والادام يترك اكلها الغلابها وذهب  
الورد والياسمين والبنفسج ونحوها انما يتخذ دواء مبتدع عن حكم الطعام عن  
بعض اشياخه ابن عرفة ما ذكره عن بعض اشياخه وهو نصر النحوي وقوله ما في زيت  
الورد ونحوه يقتضيه علم وفوقهما عليه للمنفعة فيبرق رسم اسلام من سماع عيسى  
من ابن الفاسم من كتاب السلم والاجال لا يعجبني الزنبور والخير بعضه ببعض  
الاجل متفاضلا لا منافع واحق ان يصر هذه ادهان حكم لها بحكم الصبغ  
الواحد على اصله في متراعات المنابع في قوله الاسماء **قوله** والاخبار ولو  
بعضها فكنية هذا المشهور عن ابن شمر وهو خلاف قول ابن جرير عتقا وخيار  
ها كاصولها **قوله** وكلوا لبن هذا المعروف من المذهب وقال النحوي في كتاب

السلم

بانه فقال ابن عيسى في السلم هذا اشارة الى غير النمل في قوله من المستعملين في واخر  
لا كنه لم يصر به بالناس كثيرا ما يريه وروى عن ابن عرفة وعنه انها عشرة  
كاملة قال ابن عرفة هذا التعليل السقوط في المعكوف خلاف تعليل ابن الماجشون  
بانه مجهور والعرف عنه بينه معبود او معكوف ان روى معبود ايود الزاهم اللفظ  
المعرب واذ كان معكوف اسلم من كاهم لانه في المعكوف عليه انتهى وقال  
ابن شاذان في الفصح في قوله ثم مات ولم يمتد فيقتضيه انه لو عاش سبعا ومقتضى ما نقله  
ابن شاذان انه لا يستل في قوله في التوضيح فكانه اعتمر في خلافه نقل ابن شاذان في  
**قوله** وفي كذا ادهما عشرة وروى كذا وكذا ادهما عشرة وفي كذا ادهما عشرة  
والتميز معبود في الجمع قال ابن عيسى في السلم وعلى هذا بلو في كذا ادهما عشرة  
بالايراد والخبر لزمه مائة درهم في كذا ادهما عشرة في كذا ادهما عشرة ادهما  
يعني بالجمع والخطا لزمه ثلاثة ادهما عشرة في كذا ادهما عشرة في كذا ادهما عشرة  
النحويين ونقل عن ابن عبد الحكم وفوق السجور ما عني هو هو الجار على عي الاستعمال  
لا مقتضى اللغة وهو العرف في ان العرب اللغة في كذا ادهما عشرة في كذا ادهما عشرة  
بما لا يخالف العرب فيلزمه على ما تقدم وذلك في غير انتهى وفي كذا ادهما عشرة  
في اعراب التمييز ثم قال هو في كذا ادهما عشرة بالنصب والخوض ولو قاله بالرفع بل انصر  
فيه ويحكم حمله على درهم واحد على انه خبر مبتدأ اي هو درهم وفيه ابن عرفة ثم هذا  
على تسليم ان ما قاله ابن عبد الحكم مساع للغة والله المراه ان مذهب البصري ان تمييز كذا  
لا يكون ولا معبودا منصوبا مضافا وذهب الكوفيون الى انها تعاملا معا مائة ما يكتفي بها عنه  
روادفهم على ان ابن ابي عمير في المبرور وابن معكوف ونقله صاحب البسيط عن داود بن  
قال في شرح التسهيل ومستمر هذا التفصيل في الرواية وذهب ابن عصفور الى  
مذهب قتال وهو موافقهم في المركب والعطف والمعكوف ومخالفتهم في المضاي  
وهو من الثلاثة الى العشرة فيجمع معربا بالالف واللام مجرورا بمنزلة اسم انه من  
هب البصريين بناء على ما نقله ابن السكيت من ان المعربين والكوفيين اتفقوا على ان كل

هكذا



سزا المبردة

فم

و شكور كفا

فوصال عليه لعل ماية دينار في شهر من الغد وآخر من الغد عليه مائة دينار ثم  
اشهد من الغد وآخر من الغد عليه مائة دينار في ثلاث مائة ان طلبها اول الحرف  
اصح يعني ان الشاهد مع معتز فيزاد على اثنا مائة واحدة فالاول ان كان له كتب في كل كتاب  
شهادة فهو اموال مختلفة ولو كان كتابا واحدا فهو حواجر واركان غير كتاب في  
مائة واحدة ويجوز ان يقرأ ما يبرك الى مثل ان يشهد بها ويقرم الموضع آخر  
في شهر آخر من ابر شهر فوالله الفاسم يلزمه ثلاث مائة ان طلبها اول الحرف على  
القول بان الشهادة لا تلغى وانما اشهد له قبل شهران فلا افر له بمائة يوم مخ او اخر  
لله افر له من الغد بمائة وثلاث انه افر له من الغد بمائة في كل شهر افر له ويستحق  
ثلاث مائة وما على انما تلغى في اخره هو المسئلة مائة واحدة باجماع الشهود  
عليها بتلغى الشهادة ويجوز ان يكون ماله عليه شيء او ماله عليه لا مائة  
واحدة اشهد له بها شاهدا شاهدا لا يلزمه ولا يلزمه غيرها مائة مسئلة  
الكتاب مائة واحدة ويجوز ان يكون ماله عليه لا مائة واحدة اشهد له عليها  
شهودا بعد شهودا وان كان على من حلف الخالب انما ثلاث حروف واخر  
الثلاث مائة وان كان يجوز له عليه شيء اصالا اذ الثلاث مائة ولم يكن على الخالب يمين  
وقوله في الكتاب انه يلزمه ثلاث مائة ان طلبها اول الحرف يعني انما ثلاث  
حروف وان كان على من حلف الخالب انما حواجر واخر مائة واحدة وتعرفه اصح  
بما في غير كتاب واحدة جميع الشهادات ان او كتاب في كل شهادة تعرفه جميعا  
اقتلاب في ان الترتيب الذي في فوم بكتاب عليه مائة دينار باشهادة على نفسه به  
ثم اشهد على الختاب بعد مرة فوماه اخر ثم بعد مرة فوماه اخر في ان حواجر  
وكذا في الاختلاف في ان الترتيب الذي في فوم بكتاب عليه مائة دينار في فوم باشهادة  
على نفسه ثم ان يكتاب اخر الفوم اخر في عليه في ايضا مائة دينار باشهادة  
على نفسه ثم يكتاب ثالث كذا في فوم الخالب بالكتب الثلاثة انه يفضل بالثلاث  
مائة وانما مسئلة الخلاب انما الشاهد شهودا بعد شهودا غير كتاب وينصها مرة من

بالعفو























من يد المستشرق في الفقه المفسر من الامام...  
 ان ينكر الناحية التي جرت بها في جميع الارض وان كانت الثلثة  
 الربع بسخ البيع في الباقية بثلثي الثمن او ثلثه اربعة وسفله عن المعتاد ان  
 لم يردعه ورد اليه ان كان قد دفعه وصح البيع في الناحية الباقية بالقيمة  
 يوم القبض فصر كان له منه ما على صاحبه فصار رجوع به عليه اذ قد تكون فيه  
 تلك الناحية اقل مما فيها من الثمن او الاكثر **قوله** وارتفع المصنف ان عاد الاصل  
 بتغير الشئ او اشارة لقوله او البيوع الفاسدة بل تغير سوا السلعة ثم عاد  
 لهيته لم يكن للمبتاع ردها الا بالقيمة فوجبت واما ان باعها ثم رجعت اليه  
 بعيب او شر او هبة او ميراث فله الرد الا ان يتغير سواها قبل رجوعها اليه  
 فذلك فوت وان عاد له فله ردها واشتبه بعينها بغير البيع وبالله تعالى التوفيق  
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد السوال الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليم

كسر الشئ من الاول شيئا فخليل  
 في حل مفيد اخبر خليل  
 وصل الله على محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ شيخنا احمد زروق في شرح العربية رضى الله عنه  
 وقد انكر بعض العلماء الصلوات الواردة فيها الكوف والواحد شبه الكوف كحلالة ودام  
 رمضان وليلة النصف من شعبان وليلة اربعين من رجب وليلة سبع وعشرين من  
 وحللة الايام والليالي ومقرها في مكة انكاره الكوف كوفته وان العريون من  
 المال الكنية والنوازل و ابن عبد السلام والشافعية ونحو متأخرهم على تحريم العمل بها  
 وفي النوازل ما يفتقر بها للاحياء والقوت والعلم حجة وعرض الحاجة في العمل بها  
 بها مرة ثم ان كانت باطلا بلا عليه وان كانت حقا حلالا ثوابها والى ما انتهى

بنظرها

**قوله** ومنع للتهمة ما كثر فصره كبيع وسله وسلف بمفوعة مثال ما يمنع  
 بها ماله على فصر البيع والسلف ان يبيع سلعة بدينار في شهر ثم يشتريها بدينار  
 منها بدينار ففد ابا السلعة التي خرجت من اليد وعلت اليها مائة وقد خرجت من يد  
 البائع سلعة ودينار ففد ايا خرج منها عند الاجل دينار واحد مائة عوضا عن السلعة  
 وهو بيع والثاني عوض عن الدينار المنقود وهو سلف **قوله** اما ما يمنع كاتبا لها  
 على فصر سلف بمفوعة المصنف التي هي اصل هذا الباب ان يبيع سلعة بعشرة الى  
 شهر ثم يشتريها بثمانية ففد رجعت اليه سلعته وخرج من يده ثمانية  
 يا خرج منها عشرة **قوله** او اسلفني واسلفني لغير اسلفك منه ويا ضما ان  
 بعد الوار على معنى الجمع فانه في التوضيح **قوله** ويسكن في الرجل معكوف على يده  
 ويتناول ثمانية عشرة صورة لانه اما للاجل نفسه او اقرب منه او لغيره اما بمنزلة الثمن  
 عند الاقل او اكثر والسكة الثانية اما جود من الاول او اقل منها او كلها مصنوعة  
 للزينة بالذئب **قوله** كسر اية للاجل محبوبة ما باع بزيادة درهم المحبوبة اجد  
 من الدرهم البزينة وهو ان تضيق الاشياء فصور فيه لعكس ما فرض في المرونة  
 فلا اوزعت ثوبا بعشرة دراهم محبوبة الى شئ بلا تبعة بعشرة يزيد به الى الك  
 التسليم كذا القصر ابو سعيد زاده ابن ديسر لرجوع ثوبك اليك وكانك بعت بزيادة  
 بحموية الاجل انتهى وانما فصر المصنف للعكس لانه مختلف فيه فيمنه من  
 الخلاف وقوله المازري ان في كوز علفه اشتغال الذي من يبيع كثير من التغير او لا التبر  
 بزيادة في المحبوبة كغيره في الاشياء وعليه ما منع عكس مسئلة المرونة وجواز  
 وعرض محرز الاول لاكثر المذاكر يروى الثانية لبعضهم قال ابو الحسن القفيري ومعه قوله  
 في المرونة فلا تبعة بعشرة يزيد به الى الك المصنف انه لو ابتاعه بعشرة بزيادة



























انما هو ردها على قاسم ولما في ذلك عيب على من يرد عليه انما هو ردها على ما هو  
 من العيوب في العترة والاربع من العترة والاربع من العترة والاربع من العترة  
 وعمل الله ان يحسم وغيرهم من نصيبهم من نصيبهم من نصيبهم من نصيبهم  
 فيقول عن ملك من ائمة الكاظمين عيب ترد منه انه لا يقبل ما وقدر وروى عن ابن جعفر  
 عن ملك فحول قال انما يصرف العبد في عترة الثلاث ردة بوالك وادفع على نفسه  
 بالشرقة لم يرد كانه لا يقبل على ارادة الرجوع لسبب له ومعنى ذلك عترة اذا كانت  
 سرفته التي اقربها ما لا يجب عليه الفتح فيها انتهى وعليه اقتصر ابن عرفة ونا  
 فقهه في تفسير الصرفة بما لا فتح فيه فقال وما يتوهم في هذا وليس بجواب  
 انتهى من العجب انه نقل في التوضيح كلام ابن رستم هذا بعد الكلام الموهوم لما  
 تقدم بلعل في ذلك من تصحيح التاسع وفرد في ان سائر المسئلة على ما هو في  
 السماع المذکور وانه ان الضابط في اعتبار حالة حدوث العيب ان كل حالة يكون حضان  
 المبيع فيها باقيا على ما يجرى بحوث العيب فيها يقتضيه الخيار وكل حالة انتقل الضمان  
 فيها الى المشتري فلا ردة له بما يجرى فيها من العيوب **قوله** فان غاب بايعه انتهى  
 محل الابن سائر الحاجب وقال النعماني في الفاسم في كتاب محرم في البيع والامر  
 في يديه سنة اشهر لغيبة البايع ولم يردع الى السلطان حتى مات العبد وله  
 ان يرجع بالعيب ويعد رغبة البايع لان الناس يستغلون الخصوم عن القضاة  
 وانه يرجعوا اذا جاء البايع كايكلمه في ذلك انتهى واعتبر ابن عرفة ثم قال فلو ان  
 الحاجب ان كان البايع غايبا استشهد وشهد من يفتق ان استهادا فتركه في  
 ردة او في سفوف اليمين عنه ان قدم ربه ولو لم يردع عليه في ذلك وما اعرفه لغيره فاسر  
**قوله** يتلوم في عترة العترة ان رجعي فرده كذا في النسخ الصحيحة على ان رجاء القوم  
 بشرط في التلوم فوله كذا لم يعلم موضعه على الاصح الفروان من لم يعلم موضعه  
 الذي يغيب فيه بمنزلة عترة العترة فيفضي عليه بعد التلوم فهو ان يرد من  
 ملك من ائمة فركبته في الله اسرها والفروان بمنزلة الغيبة فلا يفيض عليه

خ  
 انه يشع

في سنة اشهر لغيبة البايع  
 وان غاب بايعه انتهى  
 محل الابن سائر الحاجب

كذا

من يرد عليه انما هو ردها على قاسم ولما في ذلك عيب على من يرد عليه انما هو ردها على ما هو  
 من العيوب في العترة والاربع من العترة والاربع من العترة والاربع من العترة  
 وعمل الله ان يحسم وغيرهم من نصيبهم من نصيبهم من نصيبهم من نصيبهم  
 فيقول عن ملك من ائمة الكاظمين عيب ترد منه انه لا يقبل ما وقدر وروى عن ابن جعفر  
 عن ملك فحول قال انما يصرف العبد في عترة الثلاث ردة بوالك وادفع على نفسه  
 بالشرقة لم يرد كانه لا يقبل على ارادة الرجوع لسبب له ومعنى ذلك عترة اذا كانت  
 سرفته التي اقربها ما لا يجب عليه الفتح فيها انتهى وعليه اقتصر ابن عرفة ونا  
 فقهه في تفسير الصرفة بما لا فتح فيه فقال وما يتوهم في هذا وليس بجواب  
 انتهى من العجب انه نقل في التوضيح كلام ابن رستم هذا بعد الكلام الموهوم لما  
 تقدم بلعل في ذلك من تصحيح التاسع وفرد في ان سائر المسئلة على ما هو في  
 السماع المذکور وانه ان الضابط في اعتبار حالة حدوث العيب ان كل حالة يكون حضان  
 المبيع فيها باقيا على ما يجرى بحوث العيب فيها يقتضيه الخيار وكل حالة انتقل الضمان  
 فيها الى المشتري فلا ردة له بما يجرى فيها من العيوب **قوله** فان غاب بايعه انتهى  
 محل الابن سائر الحاجب وقال النعماني في الفاسم في كتاب محرم في البيع والامر  
 في يديه سنة اشهر لغيبة البايع ولم يردع الى السلطان حتى مات العبد وله  
 ان يرجع بالعيب ويعد رغبة البايع لان الناس يستغلون الخصوم عن القضاة  
 وانه يرجعوا اذا جاء البايع كايكلمه في ذلك انتهى واعتبر ابن عرفة ثم قال فلو ان  
 الحاجب ان كان البايع غايبا استشهد وشهد من يفتق ان استهادا فتركه في  
 ردة او في سفوف اليمين عنه ان قدم ربه ولو لم يردع عليه في ذلك وما اعرفه لغيره فاسر  
**قوله** يتلوم في عترة العترة ان رجعي فرده كذا في النسخ الصحيحة على ان رجاء القوم  
 بشرط في التلوم فوله كذا لم يعلم موضعه على الاصح الفروان من لم يعلم موضعه  
 الذي يغيب فيه بمنزلة عترة العترة فيفضي عليه بعد التلوم فهو ان يرد من  
 ملك من ائمة فركبته في الله اسرها والفروان بمنزلة الغيبة فلا يفيض عليه

ان

كان







و لا تسهر

— 2 —

الشيخ محمد بن عبد الله بن الحسين

37094



































في قوله ان عرض الفاسد انما هو في ذاته عيبا لا في غيره  
 كاجب ان يكون عيبا في ذاته لا في غيره  
 وجاز ان يكون عيبا في ذاته لا في غيره  
 وقوله وان كان عيبا في ذاته لم يوجب وجوبه في غيره  
 واحسن من المتأخرين وانما يستعمل هو وانما لا يلزم الانسان قبول الصفة وتبعها  
 في التوضيح فقال والمذهب خلافه ان الجوزة هبة وما يجب قبولها واستعمالها  
 في الصواب من المرونة ومن افهم صفة دراهم يزيدية في فضاد محورية او فساد في ثبات  
 عتقها من الشهية او فساد سمراء عن محورية او عن شعير لم يجز على اخذها حل الاجل  
 او لم يحل في الفاسد وان قبلتها جاز في العيز من بيع او فرض قبل الاجل او بعد ولا يجوز  
 في الكعام حتى يحل الاجل كان من فرض او من بيع لان الكعام يرد في غير اسواقه وليس  
 العيز كذلك وان الفاسد قول في اجازته من فرض قبل الاجل ان لم يكن في الكواكب وما  
 عادة يستعمل وهو احسن من انشاء الله تعالى في التوضيح والعمومية والقوة والشمولية  
 افضل انتهى وكأنه حال المسئلة عن وجهها واما ابن عروة فقال فيها ذكر ابن هارون  
 واحسن من السلام عن هذا هو المذهب نكر بالظاهر قوله في المرونة من استمرارية جارية على  
 جنس وجوده منه لزمه كنفال ان شئنا من مسئلة المرونة عامة في البيع والسلم  
 والاظهر ان دفعه المسلم اليه على وجه الفضل لم يلزم قبوله وان دفعه له دفعه عن نفسه  
 مشقة تعويضه بغير ما يشركه لزم قبوله **قوله** ان يحل له ان يبيعها هبة ان تكبت  
 على قول بعض شراح ابن الحاجب ان الضمير في قوله ان يحلها يعود على الزيادة لا على ثباتها  
 ونكر في ذلك عليه في التوضيح وتسمعت ان قائل ذلك هو ابن هارون الذي في الشرح  
 صاحب اعاب القراء ان العيز في قوله لا اعرض او ابيع في هذا خلاف ما لا يشاسروا  
 الحاجب ان الاعرض كالاحول في التوضيح وبينهم وانما يجوز في المرونة الاحول  
 ومقتضى كلام التمام ان الاعرض متفق على منعده لانه قال في الزيادة في دراهم ليا خرافا  
 حل اجزوا او اعرض لم يجز وهو مستحسن في ديني ويجوز في ذلك حل الاجل

وحل

الا حل وحل ان العرض في ذاته عيبا لا في غيره  
 لياخذ احول وهو في ذاته عيبا لا في غيره  
 في قوله ان العرض في ذاته عيبا لا في غيره  
 وقال في الباجية ان الزيادة في الكواكب في الموازنة لا يجوز لانه نقله  
 لصحة اخر ابن رزق ولا يجوز على ان يزيد في العرض ابن عروة ان الزيادة في  
 الصفة في صواب وان اراد ذلك ونها بعبه نكر ونها في المرونة كما لو  
 لم يفت اليه عنك فيسجد ستمائة ثلاثة ثم في ثمة دراهم وغزلا على ان يرد في  
 في كوال او عرض جازانه في قوله جاز ان يبيع او الخوازم كان الشراء للتفصيل في زيادة  
 العرض كالقول واللام يجوز لانه يصير العرض هبة فيه **قوله** كبر الفراض وعامله  
 ولو بعد شغل المال على الاربع مقتضى التوضيح ان هذا الاغنياء المتشعب بالخلاف مع  
 النص في الاربعية راجع للثاني فكل لاله فالق التوضيح والحق بصحة المدعي هدية ودية  
 رب المال العامل لانه يفصل بين الكاين في بيع العمل واما هدية العامل رب المال فان شغل  
 المال منع بايقاف وان شغله فلهما خريف فوان بناء على اعتبار العامل او المالك واختار ابو  
 نسر المنع مطلقا انتهى واما ابن عروة فقال في ظاهر قوله المالك وان خلاف المتأخرين  
 عام في كونها من العامل رب المال وعكسه وقال ابن شيراز ما هدية العامل رب المال فان لم  
 يشغل المال منعت ايقافا وان شغل في المنع والجواز فوان للمتأخرين فيمنع النكاح  
 نها من العامل وبها الحكم هدية عامل الفراض كالمعديان **قوله** وفي الجاهل والقاضي  
 عكس من ياتخذ على من يعطيه انكالا على تمييز في هذا السماع **قوله** وجوز منفعة الاصول  
 ضيعة مضمرة او مرفوعة معكوبا بالواو على هديته كما في بعض النسخ **قوله** و  
 فيواو كعك بيلد وخيز في زملة همة المرونة معا قوله كان اختلافا في مبيع  
 هو او يواو لا يشاسروا ابن الحاجب وابن عروة السلام وابن هارون واما ابن عروة فقال لا  
 سعد بالمذهب فوالا في شيراز اختلاف في المقدار والصفة لم تجز المفاضلة الا في حل  
 الجاهل وكذا ان ايقاف في المقدار وفي الصفة لقبول ابن رزق في الجاهل واركان احول



۱۰۰

دری حلقه

27















العلم على ما هو عليه من اقسامه الثلاثة على ثلاثة اقسام الاول العلم على  
 علم الغرمان وهو العلم الذي لا يورث من الوارثين سماعه او غيره من غير ان يكون  
 الثاني علم الوارثين وهو العلم الذي لا يورث من الوارثين سماعه او غيره من غير ان يكون  
 له على مثله الثالث علم الوارثين وهو العلم الذي لا يورث من الوارثين سماعه او غيره من غير ان يكون  
 وقابض لنفسه وفيه اشكال في الوارث المقبض بقوله واقتصر في اشتقاقه من حيث بدى او علم  
 وارثه واقتصر جمع عليه والى الوارث القابض بقوله واقتصر على منعه من ما لم يحاوز ما  
 قبضه وبان كلامه خالف الوارث المقبض **فقلت** واي فريضة تصرف للمقبض دون  
 القابض **قلت** في ذكر الرجوع على الغريم يعين ذلك فان الذابح للغريم هو المقبض والافا  
 بض وبالله تعالى التوفيق **فقلت** ولم يثبت الضمير له في ليشوت عسرة واللام كانتها  
 الغاية قوله بغير ان لم يات به ولو اثبت عمومه اختار المصنف هنا قول البرقي  
 في المفروقات بغير الحمل النعذ والميراث لا يورث من الغريم وقال في باب الجملة ان اثبت  
 علمه فاقصر على قول اللحن كما يغير من ان الميراث بعد ثبوت العفرانه لم يكن شيئا مستحسنا  
 لان يكون من غير ان يكون فيكون وفي ذكر الكفر يفتقر هذا في التوضيح وكذا في غيره قوله  
 او كهر معكوف على ان جعل قوله وان شئت بغيره انه لا يعلم له مال كذا هو وبالحن خلاف  
 كواله وزاد وازوجر ليفضير وان كثر فيهم من قوله لا يعلم ان الشهادة على العلم  
 لا على العقب وكذا في قوله ان شئت بغيره رسم نفوها من سماع عيسى زاد ان عات ورا  
 يعلمونه تبولت حالته بغيرها الى حين ايقاعهم شهادة فيهم في هذا الكتاب ان شئت  
 فان قال الشهود انه بغير عديم لا مال له كذا هو او بالحن ابي بكلامها فوازي بناء  
 على حملها على كذا هوها على النبي او على العلم ولو نصحوا على النبي والقطع بطلت وبهم  
 من قوله خلاف كل ذلك انه يجب ايضا على العلم لا على النبي وفروا في توضيح واذا حلف  
 المطلوب فقال ابو عمر ان يجب على النبي وقال غيره على العلم انه قد يكون ملكا مزارعا  
 ادهية ولم يعلم به انتهي والذية المفروقات انه انما وجب استعماله لان القيمة له  
 تشهد الا على العلم لا القطع وبابونه قوله وازوجر ليفضير تظهر فيه انه الذي على القالب

واقتر

عليه

القالب عليه انه اقسامه الثلاثة على ثلاثة اقسام الاول العلم على  
 قاله في المقوفات انما هو العلم الذي لا يورث من الوارثين سماعه او غيره من غير ان يكون  
 الثاني علم الوارثين وهو العلم الذي لا يورث من الوارثين سماعه او غيره من غير ان يكون  
 علم به الذي عرّفه من غير ان يورث من الوارثين سماعه او غيره من غير ان يكون  
 واحده من انفسها وبه كان يقتضي ان يخالف في ان عرّفه وكان بعض فضلاء بلادنا قدس  
 لا يجر بهذه اليمين وهو حسن فيمن كان يجر به علم حال المديون بقوله عنه قوله  
 وحسن النساء عن امينة او ذات امينة اي عند امينة ايم او ذات زوج امينة فالعطف  
 على عرّفه وفيه صرح بذلك ان الحاجب فقال وتقتصر على يهر امينة ايم او ذات  
 زوج ماموز قوله والزوجين ان خلا كذا نص عليه محمد بن اسحقنا معاه جوع عليها  
 قوله بخلاف زوجة اي ولا تدخل عليه انه السجين قاله سحنون وليس قول سحنون عن  
 المصنف بخلاف لقول محمد بن جعفر انه لم يتواردا على محل واحد على ان شئت في  
 قال في نواز سحنون قول محمد بن جعفر ان يجره في السجين خلاف قول سحنون ليس له  
 ان تدخل اليه امراته وقول سحنون ان كهر وفيه ان عرّفه قوله وراذ لسلعة بعيت  
 يعني انه اذ السلعة بعيت بفلس البايع قبل ان يجره اليه الثمن فوجد المبتاع  
 السلعة فائمه بين البايع والمفسر فانه يكون احدهما من الغرمان ان شئت على  
 القوابل الرد بالبيع ابتداء بيع واما على القوابل انه نقض ببيع فلا يكون له اليها  
 سبيل هذان المفروقات وعليه ينبغي ان يحمل كلام المصنف وازاد في الزيادة  
 وفيه على نص المفروقات وعلى ما في سماع عيسى من كتاب المديان والتقليد وعلى  
 معارضة ابن عروبة له بما للحسن قوله وازاد في عرّفه تصويره كذا هو ولم اقف  
 عليه لم يقله الا في مسألة البيع العاسد التي ذكر فيها بعد هذا ثلاثة افوال قوله  
 ونقض العمل صفة ان ردت بعيب هذه مسألة مستقلة لان نقض العاينة ينفق  
 رد الحصة واخر السلعة قوله ورثها او العاينة بعيب سماعا او من مشتريه  
 او من جانيه ان لم ياخذ ارثها واخره وعاد له بيعته اي ولما ان يرد السلعة

باني



في حق الله تعالى وجوده عيبا سماويا وعلما عليه ولا ينسب  
 نفسه اي وان لم يكن احد الوجود الاربعه حار بنفسه ففهم انما هو  
 باخذ المدين في حق الله تعالى لا يحل له ان يسمي الله تعالى باسمه  
 هذه المسائل منسوخة وحقه ان يسمي الله تعالى باسمه  
 الجبر كذا في المرونة فوله كوثيفة زعم ربه اسفوطها المشابه انه منافر  
 لما فوفه وعلق تلمس له مخرجا يساعدا المنصور ويزيل الشافعي عن  
 شبهة مسئلة الرهن بوثيفة معجزة زعم ربه انما هي الكفر الفضا  
 لكان في ذلك حسنا وفخا وقع في رسم العريضة من سماع عيسى من كتاب المديان  
 والتقليد سبيل عز وجل فام بذكر حوله مخوف على رجل فكلب منه ما فيه وادام  
 عليه بما فيه البينة فادع الغريم انه قد فضا له اياه وماله عنه بهل يلزم  
 الحوا وماترى وقال ابن الفاسم يلزمه الحوا اثبتت البينة ويحلف بالله ما فضا له  
 وما محال عنه وعز وجل فام بذكر حوله مخوف على رجل فاحب الحوا له محال وكذا انه  
 قد فضا له وله بينة على ما فيه وقال الغريم قد فضيت وما محال الا عن فضل بشاري  
 قال ابن الفاسم يلزم الغريم بالله اذ فضا له وما شئ عليه وهو في الحقيقة الاول لان هذا  
 اقر له بالله محال قال ابن رشد الغريم المصنف لغيره على ما قاله ولا اختلاف بين  
 المسئلة الاول واما الثانية فيخرج فيها بالمعنى اختلاف حسب ما ذكرته اول  
 رسم من سماع ابن الفاسم انتهى وفصونا منه المسئلة الثانية فانظر الثالثة  
 مسائل اسماء ابن الفاسم من الكتاب المذكور فوله ولم يشهد شاهد لها  
 الا بها الظاهر انها جملة مستأنفة لاحالية وعلى هذا المعنى ولا يجوز ان يشهد  
 شاهد وثيقة الدين بما فيها الا بحضورها قال المتكلم في البوعمر في كافيها واذا  
 كتب الشاهد شاهدته في ذكر الحوا وكولب بها وزعم المشهود عليه انه  
 قد وقع في ذلك الحولم يشهد الشاهد حتى يوثق بالكتاب الذي فيه شهادته فكم  
 لما ان الله عليه اكثر اخذ الوثائق الا والذين يوزون اختلاف اذ احضر المدين الوثيقة

صاحب  
 الحق

وانظر

بغير  
 وحي

وفصل

في حق الله تعالى وجوده عيبا سماويا وعلما عليه ولا ينسب  
 نفسه اي وان لم يكن احد الوجود الاربعه حار بنفسه ففهم انما هو  
 باخذ المدين في حق الله تعالى لا يحل له ان يسمي الله تعالى باسمه  
 هذه المسائل منسوخة وحقه ان يسمي الله تعالى باسمه  
 الجبر كذا في المرونة فوله كوثيفة زعم ربه اسفوطها المشابه انه منافر  
 لما فوفه وعلق تلمس له مخرجا يساعدا المنصور ويزيل الشافعي عن  
 شبهة مسئلة الرهن بوثيفة معجزة زعم ربه انما هي الكفر الفضا  
 لكان في ذلك حسنا وفخا وقع في رسم العريضة من سماع عيسى من كتاب المديان  
 والتقليد سبيل عز وجل فام بذكر حوله مخوف على رجل فكلب منه ما فيه وادام  
 عليه بما فيه البينة فادع الغريم انه قد فضا له اياه وماله عنه بهل يلزم  
 الحوا وماترى وقال ابن الفاسم يلزمه الحوا اثبتت البينة ويحلف بالله ما فضا له  
 وما محال عنه وعز وجل فام بذكر حوله مخوف على رجل فاحب الحوا له محال وكذا انه  
 قد فضا له وله بينة على ما فيه وقال الغريم قد فضيت وما محال الا عن فضل بشاري  
 قال ابن الفاسم يلزم الغريم بالله اذ فضا له وما شئ عليه وهو في الحقيقة الاول لان هذا  
 اقر له بالله محال قال ابن رشد الغريم المصنف لغيره على ما قاله ولا اختلاف بين  
 المسئلة الاول واما الثانية فيخرج فيها بالمعنى اختلاف حسب ما ذكرته اول  
 رسم من سماع ابن الفاسم انتهى وفصونا منه المسئلة الثانية فانظر الثالثة  
 مسائل اسماء ابن الفاسم من الكتاب المذكور فوله ولم يشهد شاهد لها  
 الا بها الظاهر انها جملة مستأنفة لاحالية وعلى هذا المعنى ولا يجوز ان يشهد  
 شاهد وثيقة الدين بما فيها الا بحضورها قال المتكلم في البوعمر في كافيها واذا  
 كتب الشاهد شاهدته في ذكر الحوا وكولب بها وزعم المشهود عليه انه  
 قد وقع في ذلك الحولم يشهد الشاهد حتى يوثق بالكتاب الذي فيه شهادته فكم  
 لما ان الله عليه اكثر اخذ الوثائق الا والذين يوزون اختلاف اذ احضر المدين الوثيقة

والحج

وهو قرا

خذ  
 توجه

الحج







بشره ان يكون من اسرا قال المروزي ان هذا الكلام لا يصح والاعنونه  
الضغير جازم نعم انما هو ما لا يصح من غير ما لا يصح  
فيل النكر في ذلك فيتم ويعوم عليه زائد في السبعة وايوز في الهبة  
وان كان مؤسرا فوله وان يباع عفا في الحاجة الى اخرى بعد ان عرفته هو  
الاسباب احدى عشر وفيها بعض زيادة ونقص في النسبة لما هنا ونقصها في ستة  
ايات من غرض الكرميل في حاله ويبيع عفا عن ثمن لقوته او هدم وما يشي به غير خاص  
ولا يبرأ مفضي منه سوال فلان يشرك به يترجم له ملكا كاملا وقد عوى شريكه اسيل  
لغيره في اذنه ثم جازم في كذا العار عن دفع وما خيف غصبة او اذنه في دور  
التيكود الا في اذله وما ناله في كفيف او قتل مغرم في حقه هاجوا باع من اسرا السبايل  
وعدوى الشريك البيع في بعضه بل انتم يعكس اذاع مقاصد فوله وان لم  
يكن غريبا في غيره اسم يكره ضمير الما في وزعربا خبرها بهو بمعنى المدينين في  
كثير من النسخ وان لم يكن غريبا بالرجوع على انه باع ليك التامة بالغريم على هذا  
بمعنى من الحق فوله ومحبوس لقتل معكوف على مريض وما فوله ودامل ستة فيتم  
ان يكون معكوبا على مريض ايضا وحتم ان يعكف على كسبل بخلاف مضاب اي وجل حامل  
فوله كعتق العبد ووجه الذي يبرأ كما يعضه تبرع العبد انما يعلم به سيوة حتى عتق  
وكما يعضه تبرع المدين انما يعلم به الغرماء حتى واهم فيونهم قال في كتاب الما  
كوز من المفدمات اما العبد فيها وهب او اعتق فانه الم يعلم التسيرون في الك او علم  
لم يرض فيه بركة ولا اجارة حتى عتق العبد والمال بيده فانه الك لازم له ولا علم  
في كونه انظر خلاف وقال في الك في تبرع المدين بغير اذنه غرماء ان الك يتقيد عليه  
ان يرضى الك بيده ان ارادت عتق عتق العتق بوزا الذي يبرأ ولا امر فيها الشبع من  
هذا ولا عن هو حاجتها منه فوله ولرد الجميع ان تبرعت بزيادة زائد ان عرفته  
ولول الرزوم منع زوجته اعكادها اكثر من ثلثها

بشر

بشره ان يكون من اسرا قال المروزي ان هذا الكلام لا يصح والاعنونه  
الضغير جازم نعم انما هو ما لا يصح من غير ما لا يصح  
فيل النكر في ذلك فيتم ويعوم عليه زائد في السبعة وايوز في الهبة  
وان كان مؤسرا فوله وان يباع عفا في الحاجة الى اخرى بعد ان عرفته هو  
الاسباب احدى عشر وفيها بعض زيادة ونقص في النسبة لما هنا ونقصها في ستة  
ايات من غرض الكرميل في حاله ويبيع عفا عن ثمن لقوته او هدم وما يشي به غير خاص  
ولا يبرأ مفضي منه سوال فلان يشرك به يترجم له ملكا كاملا وقد عوى شريكه اسيل  
لغيره في اذنه ثم جازم في كذا العار عن دفع وما خيف غصبة او اذنه في دور  
التيكود الا في اذله وما ناله في كفيف او قتل مغرم في حقه هاجوا باع من اسرا السبايل  
وعدوى الشريك البيع في بعضه بل انتم يعكس اذاع مقاصد فوله وان لم  
يكن غريبا في غيره اسم يكره ضمير الما في وزعربا خبرها بهو بمعنى المدينين في  
كثير من النسخ وان لم يكن غريبا بالرجوع على انه باع ليك التامة بالغريم على هذا  
بمعنى من الحق فوله ومحبوس لقتل معكوف على مريض وما فوله ودامل ستة فيتم  
ان يكون معكوبا على مريض ايضا وحتم ان يعكف على كسبل بخلاف مضاب اي وجل حامل  
فوله كعتق العبد ووجه الذي يبرأ كما يعضه تبرع العبد انما يعلم به سيوة حتى عتق  
وكما يعضه تبرع المدين انما يعلم به الغرماء حتى واهم فيونهم قال في كتاب الما  
كوز من المفدمات اما العبد فيها وهب او اعتق فانه الم يعلم التسيرون في الك او علم  
لم يرض فيه بركة ولا اجارة حتى عتق العبد والمال بيده فانه الك لازم له ولا علم  
في كونه انظر خلاف وقال في الك في تبرع المدين بغير اذنه غرماء ان الك يتقيد عليه  
ان يرضى الك بيده ان ارادت عتق عتق العتق بوزا الذي يبرأ ولا امر فيها الشبع من  
هذا ولا عن هو حاجتها منه فوله ولرد الجميع ان تبرعت بزيادة زائد ان عرفته  
ولول الرزوم منع زوجته اعكادها اكثر من ثلثها

بشر



















الحاصل من ذلك ان قوله لا يثبت في وجه القول في حمل العمل على الحالة  
 جهان قوله وان جعلت من قوله لا يثبت في وجه القول في حمل العمل على الحالة  
 المضمون والتمس ان يثبت في وجه القول في حمل العمل على الحالة  
 ابتداءً الثاني الشخص المضمون له واليه أشار بقوله او من له قال في بيان عرفة المتحمل  
 له من ثبوت حقه على المتحمل عنه ولو جعل في ذلك المأزور من ضمن ذلك ميث لم  
 ما طرأ عليه من غير غير لم يعلم به الثالث الشخص المضمون عنه والتمس ان يثبت  
 بقوله او بغيره انه وهو كقولنا انما يجب المضمون عنه لا يثبت له رضا الله يجوز ان  
 يودي بغيره انه واحتج له ابن عمر السلام باقرار سميون **سوال الله** هل الله عليه  
 ضمان من ضمن الميت حسبها خرج البخاري وحصول الرضى من الميت بحال فالانزاعية  
 نصوص المروية مع غيرها بصحة الجملة في وجه المتحمل عنه وافقته منها قوله  
 من تكفل عن حبي بخوف فضي به عليه فاذا اذ عنه بغير امر وليه فله ان يرجع به وما  
 الضمير المتيقن وان يفتح من العلماء من قال لا تلزم الجملة الذي عليه الحق الا بامره  
 ولذا كتب كثير من المؤرخين تحمل عن فلان بامره انتهى **فان قلت** ضمير الغائب  
 ما يعود على الابدع الا بدليل بما الدليل على عود الضمير من قوله او بغيره انه على غير  
 ما يليه **قلت** دليله بعبارة كاديه والذي يذهب بالانشارة **قوله** وهما ان علم  
 بابعه وهو الاظهر تاوينا انما وقعت على هذا الترجيح ما يونس عنه نقله  
 في التوضيح بل لم يقله ان رشح بصوابه وهو الارجح **قوله** ورجع بالافضل او ففته  
 الوجه في مثل هذا ان يعطف بالواو كانه لا يغني متبوعه والمعنى ورجع الضامن  
 على الغريم بالافضل من الامر من الذي هو من ففته ما يرجع في الصلح اذا كان الطوبى  
 من ذلك القيم من ذلك الامتثال وكذا ابيته ابن عبد السلام في الضمير منه يعود  
 يعود على الذي ذكره عاد عليه الضمير الجور ورجع في قوله وجاز صلحه عنه  
 والضمير في ففته يعود على لفظ ما من قوله بما جاز للغريم وهي وافقه على  
 المصالح به وهو من رقيق اللغو والنشر المرتب وهذا الضامير التخييري كقولنا

ولها

قوله

بما في المتن

في الانشاء كما في قوله لا يثبت في وجه القول في حمل العمل على الحالة  
 في قوله لا يثبت في وجه القول في حمل العمل على الحالة  
 على المشهور في الاغترام بالحصيل في عدم الغريم او غيبته انما الغريم الاول  
 فتصورهما كاهن وانما الثالث في الغريم المضمون له الحصيل التبعيه به قال المأزور  
 ان يترك الغريم التبعيه بالحصيل وان كان في اشتراكه منبغة لكونه املا او اسم فضاء  
 وجب الوفاء بشرطه وان لم يظهر المنفعة جرى على الخلاف في الوفاء بما لا يفيده زاد  
 في التوضيح وعمم في البيان الخلاف سواء كان هو المشترك بايرونه ام اوامك الرابع ما  
 اشار به في قوله في المروية وان قال ان لم يترك حقه حتى يموت وهو على ما في المتن  
 الحصيل حتى يموت الغريم ان يونس يريده يموت عندهما الضمير وان يترك الحصيل  
 الا يودي الا ان يموت هو او يموت المكفول جاز ولم يوضح بغير ما يترك انتهى وفي  
 علمت ان المشترك في الرابع هو الحصيل وان المشترك في الغريم فله هو في الدعوى ان  
 في التوضيح لم يترك اشتراكه تعليق الغريم بالموت خصوصاً واكثر فالرابع لو يترك  
 الحصيل الا يترك الابدع تعذر الوفاء من المكفول في مختلف في اعمال الشريك والحق المأزور  
 بوالف ما اذا كانت العادة عدم مكالبة الضامن الابدع تعذر الوفاء من المكفول  
 انتهى يعني ان قول مالك الا ان يترك يفتي مع الشريك او العرف المذكورين وعزا  
 هذا ابن عبد السلام لبعض كبار الشيوخ وهو المأزور والله تعالى اعلم قوله كسر  
 في الوجه اورد الذين التصديق في الاضمار التصديق في معقول مشترك وهو راجع لهما  
 ان يترك ضامن الوجه التصديق في الاضمار المدينين وشرطه ان لا يترك التصديق في  
 عدم الاضمار واشار بهذا القول المتين في انما اشتهر ضامن الوجه انه مصروف  
 في الاضمار وجهه ان يبين تلزمه كل من يتركه وان انعقد في وثيقة الضامن تصديق  
 المضمون له في الاضمار وجهه ان يبين ان الضامن انما في الاضمار ان يبين تلزمه وهو  
 من الحزم للمضمون له وتسفك عنه اليمين ان يبين ان الضامن عليه الاضمار قوله وان  
 انكر خلاف انه لم يسفك ولزمه اي وان انكر الضامن حلف الخالب انه لم يسفك الجملة ولم







بموضع فيه حتى وفصله وان لم يشر له في غير ذلك من احواله  
 باحضاره في غيره حيث تافه الا ان كان في جوارحه قولان فلهما ان يرد على امر  
 في غير جوارحه لهما على شتره ما لا يفيح نكر ولو خرب الموضع المشترك بينهما  
 حضوره في جوارحه باحضاره فيه فلو كان فلهما ان يرد على امر الحكم ايضا والنظر الى  
 انشائه اليه ان عرفه سبغه اليه فلهما ان يرد على امر السلام ان كان في جوارحه الشتر  
 فلو يكون معيذ كما اذا كان الموضع المشترك احضاره فيه موضع سكن البينة  
 او كان الخو غير معين وللطالب عرض في اخذ هذا الاشتراك وان قلت هل  
 يجوز ان يعود الضمير من قول المصنف ويغير بلده على الاشتراك المفهوم من  
 قوله قبله ان لم يشترط ويكون اشتراكه الى احد القولين في مسألة ان يرد على امر الحكم  
 سكت عن مسألة المرونة لان البراءة فيها اخرى **قلت** لو صح تشهير القول  
 لبراءة في مسألة الاشتراك لبعد هذا العمل بما ظنك بما لم يصح قوله لان  
 اثبت عروته وموته في غيبته ولو غير بلده فيتمش في هذا الكلام على ان يكون من باب  
 اللغو والنشر الموت وتغيره لان اثبت عروته في غيبته او موته في غير بلده فاما  
 ان اثبت عروته في غيبته فقال الخصم ان يحرم وعليه اقتصر هذا الجواب قوله في  
 باب التعليل من غير ان لم يات به ولو اثبت عروته فانه اختار هذا في قول ان يرد  
 في المفومات واما ان اثبت موته فقال ابن القاسم في المرونة واذا مات الغريم بغير  
 حصيل الوجه لان النعير المكبولة قد ذهبت واشتار بقوله ولو غير بلده في قول  
 ابن القاسم في رسم حلب من سماع عيسى مانعه وان مات بغير البلدة الذي تبار به  
 فيه قبل الاجل وكان المكان لو كان جبالا يات به حتى يرضى الاجل فهو ضامن له  
 وكذا لو مات بعد الاجل بغير البلدة كل من ضامنا له حكمه او لم يحل له لانه  
 لو حكمه منه لم يقدح على ان يات به به قال ابن القاسم وكلمة قلت لك من خلاف  
 هذه المسئلة بلغة وخذ بهذا وازمات بغير البلدة قبل الاجل وكان فيما يقي من  
 الاجل ما ياتي به فيه فلا شئ عليه انتهى وفور خرج ان يرد في هذا خلاف ما له

غير

ساق

في المسئلة

بموضع فيه حتى وفصله وان لم يشر له في غير ذلك من احواله  
 باحضاره في غيره حيث تافه الا ان كان في جوارحه قولان فلهما ان يرد على امر  
 في غير جوارحه لهما على شتره ما لا يفيح نكر ولو خرب الموضع المشترك بينهما  
 حضوره في جوارحه باحضاره فيه فلو كان فلهما ان يرد على امر الحكم ايضا والنظر الى  
 انشائه اليه ان عرفه سبغه اليه فلهما ان يرد على امر السلام ان كان في جوارحه الشتر  
 فلو يكون معيذ كما اذا كان الموضع المشترك احضاره فيه موضع سكن البينة  
 او كان الخو غير معين وللطالب عرض في اخذ هذا الاشتراك وان قلت هل  
 يجوز ان يعود الضمير من قول المصنف ويغير بلده على الاشتراك المفهوم من  
 قوله قبله ان لم يشترط ويكون اشتراكه الى احد القولين في مسألة ان يرد على امر الحكم  
 سكت عن مسألة المرونة لان البراءة فيها اخرى **قلت** لو صح تشهير القول  
 لبراءة في مسألة الاشتراك لبعد هذا العمل بما ظنك بما لم يصح قوله لان  
 اثبت عروته وموته في غيبته ولو غير بلده فيتمش في هذا الكلام على ان يكون من باب  
 اللغو والنشر الموت وتغيره لان اثبت عروته في غيبته او موته في غير بلده فاما  
 ان اثبت عروته في غيبته فقال الخصم ان يحرم وعليه اقتصر هذا الجواب قوله في  
 باب التعليل من غير ان لم يات به ولو اثبت عروته فانه اختار هذا في قول ان يرد  
 في المفومات واما ان اثبت موته فقال ابن القاسم في المرونة واذا مات الغريم بغير  
 حصيل الوجه لان النعير المكبولة قد ذهبت واشتار بقوله ولو غير بلده في قول  
 ابن القاسم في رسم حلب من سماع عيسى مانعه وان مات بغير البلدة الذي تبار به  
 فيه قبل الاجل وكان المكان لو كان جبالا يات به حتى يرضى الاجل فهو ضامن له  
 وكذا لو مات بعد الاجل بغير البلدة كل من ضامنا له حكمه او لم يحل له لانه  
 لو حكمه منه لم يقدح على ان يات به به قال ابن القاسم وكلمة قلت لك من خلاف  
 هذه المسئلة بلغة وخذ بهذا وازمات بغير البلدة قبل الاجل وكان فيما يقي من  
 الاجل ما ياتي به فيه فلا شئ عليه انتهى وفور خرج ان يرد في هذا خلاف ما له

على

ان يرد

# باب الشركة

اذ في التصرف لهما مع انفسهما بهما انهما انما احب قال ابن القاسم وفيه  
 قبله ويحكم لغيره بقول من ملك شيئا لغيره ان ملك في التصرف فيه معه



وقول الآخر لم يسلط الله على شركته لأنه لو فعل ذلك ملك أحدهما الشريك الآخر  
 وهو لازم الشراكة وتبني الشريك الآخر في كل شيء ويتحمل عيشته في كل شيء  
 كالورثة وشركة المتبايعين شريكتا بينهم وقد ذكرهما الله في الآية في التصرف لهما  
 وله الاختلاف في كل تصرف أحدهما كغاصب أم ما تم استعمالهما في سماع ابن الفاء  
 سمع في ضم أحدهما الشريك في العبد بغير إجازة وشريكه ونظاير ذلك ثم قال وحكمهما  
 الجواز كجزءيها البيع والوكالة وغرض وجوبها بعين بخلاف غرض موجب  
 حرمتها أو كراهتها **فوله** وإنما تم من أهل التوكيل والتوكل أصلها التو  
 جيز وتبعه إجازة من أهل الجواب وقبله شراحه فإذ إن عرفه أهلية البيع ما في  
 كل واحد منهما بايع مرصا حبه نفع ماله واشتلتزمها أهلية الوكالة لجواز توكيل  
 الأعمى إتقافا وتوكيله مع الخلاف في صحة كونه بايعا انتهى وليتأمل **فوله** ولما  
 من بايعة عرفها بآية الكلام إن شاء الله تعالى على لزومها عند **فوله** وله التبرع  
 السلف والتهمة بعد العقد **فوله** وكل بالقيمة يوم أحضر إياها تحت توهم هو  
 العبارة أن العترة القاسية القيمة يوم القوت وعبرة ابن الحاجب إيمنها أنه قال  
 ولو وقعت باسوة جراس ماله ما بيع به عرضه وقال الصفيان عن الجوزي بن نصر  
 بأن لم يعرف ما بيعت به سلعتهما بل كل واحد فية عرضه يوم البيع وحله على  
 هنابعية **فوله** وعلى المتكلف نصف الثمن كأنه أطلق المتكلف على الداء تلف ماله  
 سواء كان بسببه أو غير بسببه **فوله** وكل وكيل في شيء على حاضر لم يتوكل  
 لغائب إن بعثت عينه وأما أنتظر أهل ما أشار إليه **فوله** في آخر كتاب الشركة من  
 المرونة ومن ابتاع عبدا أو حرا فلهما جاز على عيب بطله رده بالعيب على بايعه إن  
 كان حاضرا وإن كان غائبا غيبة قريبة كالتيوم ونحوه وليتأمل لعل جملة وإن  
 كانت غيبته بعيدة بإقام المشتري بينة أنه ابتاع بيع الإسلام وعهدة  
 نكح العيب فإن كان قد يما لا يحدث مثله رده العيب على الشريك الآخر وإن كان  
 بعثت مثله وعلى المتبايع الشبهة أن العيب كان عن البايع والاختلاف الشريك الله

المتبايع

وقعت

ملا على

ما علم أن العيب كان عن البايع ولم يكتف به المتبايع على الداء (ما حوت على قوله  
 من رده عليه فمضى العيب جازيا) كما وأجره كما في خبره وأجر العيب على  
 حاضر لم يسلط الله على وجود الغائب الذي تواله حاله كونه في الرد كالرد على  
 غائب في ابتغاء المشتري الراد إلى إثبات أنه ابتاع بيع الإسلام ثم تبعه على الرد على  
 الحاضر الذي لم يتوكل إنما هو بعد أن بعثت عينه شريكه الغائب والانتكاف والشريك  
 راجع للشبهة المقتضية به وهو التمسك بكون كلامه مطابقا لما في المرونة  
 مقتضيا لصورته في حاله فلهذا ما الظاهر اشتراكه **فإن قل** وإن تقدم له  
 الغائب الداء حال عليه **فلن** في قوله في خيار النفيضة ثم قضى أن ثبت عهده  
 مورخه وصحة الشراء **فإن قل** عود الصغير في قوله غيبته على الغائب المشتبه  
 به بغير وجه هذه التمسكة **فلن** أن سلطنا عودا عليه ولم ترد الغائب من  
 الشريكين المجهوم من العيبا ففصلا أنه من باب عهده وهم ونصحه وفوفيل  
 نحو هو في قوله تعالى الله يمسك الزوال لمن يشاء من عباده ويقدر له وفي قوله سبحانه  
 وما يعمر من عمره وما ينقص من عمره والله تعالى أعلم **فوله** وكل أجر عمله للآخر  
 كأنه أطلق أجر العمل على حقيقته ومجازا بحقيقته لاجرة التابعة للعمال ومجازا  
 الربح التابع للمساو وسقط له حق فريضة **فوله** وكل الداء التمسك على الجاهل **فوله**  
 وله التبرع والسلف والتهمة بعد العقد مثله لابن الحاجب ومثله ابن عمر السليمان  
 اختلاف نسبة الربح والعمل مع رأس المال يمسك الشركة إن كان شريكا في عهدها  
 ولو تبرع به أحدهما بعد جاز فالو هو يمسك الشركة الأموال لأن المذهب لزوما  
 بالعقد وزا المشروع واختلاف في شركة المثل هل هي كشركة الأموال وهو قول  
 سحنون أو لا تلزم إلا بالعمل وهو قول ابن القاسم وفي هذه يصعب التبرع بعد  
 العقد وقبل المشروع وإن كان كذا هو نصوحهم أو لا كما يفيد في تحتها قال  
 ابن عرفة قول ابن عمر السليمان أن العهدة لزوم الشركة بالعقد وزا المشروع  
 وهو مقتضى قول ابن الحاجب يجوز التبرع بعد العقد خلافا قول ابن رشد في سماع

وتمت



ان الفاسم انما من العفوة العارية وهو مضمون في قوله انما من العفوة الك  
 بعد العفوة لا يجوز وعوة قوله في المضمون انما من العفوة الك  
 عن شريكه من شاة وهو العفوة لم يخرج الاعلى النجاسة والاعتدال لانه انما من العفوة  
 صاحبه فيما يخرج من انما سمع بذلك رجاء نفاية معه على الشركة فصار عزرا ودار  
 في المزارعة كوفية ما يخرج من احد هما اكثر مما يخرج من الاخر على قول سحنون قلزم بالعقل  
 وقال ابن ابي جعفر وان كانت الفاسم في كتاب ابن سحنون وما يجوز ان يكون فيها على قول من  
 يروا انها تلزم بالعفوة وهو معنى قول ابن الفاسم في المرونة ونصر سماع اصبح وفيه  
 التوضيح او اللباب ما في المفردات وقال في النجس ونسب ابن يونس وعياض ومفيد الحكام  
 انها تلزم بالعفوة وتاويله باعتبار الضمان او اياه اهلك شئ بعد العفوة يكون ضمانه  
 منها وان لم يملكها قال فان قيل يلزم منه مخالفة قوله في المرونة وان يفت كل عزة  
 بين صاحبها حتى ابتاع به امة على الشركة بالامة بينهما والصره من ربحها والجواب  
 مفيد النجس في الك بما اذا كانت الضر فيهما حوت فوفية مروزا وان تفاق وقال اما  
 لو وزنت وانتفعت وبقيت عند صاحبها على وجه الشركة بضاعت كانت مصيتها  
 منهم الا ان الخلط عند ليس بشرك في الهبة هو ان النجس وهو يذل لما قلنا  
 وايضا بل جعله لامة بينهما انما في ما في التوضيح فليتنا مل قوله ولم يرد النصف  
 لعله اشار به في قول ابن يونس ونصر واما الشرك من ساه من يلزمه ان يشرك ثم اختلفا  
 فقالا ان شركتك بالرجوع وقال الاخر بالنصف وقال نكفنا به او قلنا اخبرنا بغير نكف  
 بالقول قول من ادعى منتهما النصف وان لم يرد به احد هما رد اليه كانه احد اشرك  
 كنهما في الفضاء وان كانوا ثلاثة وعلى عدة هم ما كانوا ثم قالوا ان اشرك رجلا  
 في سلعة اشتراها من لا يلزمه ان يشرك ثم اختلفا هكذا افاضنا في الك فيما نوبنا  
 ولم ينكفنا به كانت بينهما نصيبا ايضا وان كانوا اكثر وعلى عدة هم وقالوا في الك  
 ولو اقرنا بلانا الغايب شريكه ثم زعم بعد ذلك انه شريكه على الرجوع او انما هو  
 شريكه في مائة في يئارا فانه شريكه على النصف انما في فصولنا فله من كذا ان

اول

يونس

انما من العفوة العارية وهو مضمون في قوله انما من العفوة الك  
 بعد العفوة لا يجوز وعوة قوله في المضمون انما من العفوة الك  
 عن شريكه من شاة وهو العفوة لم يخرج الاعلى النجاسة والاعتدال لانه انما من العفوة  
 صاحبه فيما يخرج من انما سمع بذلك رجاء نفاية معه على الشركة فصار عزرا ودار  
 في المزارعة كوفية ما يخرج من احد هما اكثر مما يخرج من الاخر على قول سحنون قلزم بالعقل  
 وقال ابن ابي جعفر وان كانت الفاسم في كتاب ابن سحنون وما يجوز ان يكون فيها على قول من  
 يروا انها تلزم بالعفوة وهو معنى قول ابن الفاسم في المرونة ونصر سماع اصبح وفيه  
 التوضيح او اللباب ما في المفردات وقال في النجس ونسب ابن يونس وعياض ومفيد الحكام  
 انها تلزم بالعفوة وتاويله باعتبار الضمان او اياه اهلك شئ بعد العفوة يكون ضمانه  
 منها وان لم يملكها قال فان قيل يلزم منه مخالفة قوله في المرونة وان يفت كل عزة  
 بين صاحبها حتى ابتاع به امة على الشركة بالامة بينهما والصره من ربحها والجواب  
 مفيد النجس في الك بما اذا كانت الضر فيهما حوت فوفية مروزا وان تفاق وقال اما  
 لو وزنت وانتفعت وبقيت عند صاحبها على وجه الشركة بضاعت كانت مصيتها  
 منهم الا ان الخلط عند ليس بشرك في الهبة هو ان النجس وهو يذل لما قلنا  
 وايضا بل جعله لامة بينهما انما في ما في التوضيح فليتنا مل قوله ولم يرد النصف  
 لعله اشار به في قول ابن يونس ونصر واما الشرك من ساه من يلزمه ان يشرك ثم اختلفا  
 فقالا ان شركتك بالرجوع وقال الاخر بالنصف وقال نكفنا به او قلنا اخبرنا بغير نكف  
 بالقول قول من ادعى منتهما النصف وان لم يرد به احد هما رد اليه كانه احد اشرك  
 كنهما في الفضاء وان كانوا ثلاثة وعلى عدة هم ما كانوا ثم قالوا ان اشرك رجلا  
 في سلعة اشتراها من لا يلزمه ان يشرك ثم اختلفا هكذا افاضنا في الك فيما نوبنا  
 ولم ينكفنا به كانت بينهما نصيبا ايضا وان كانوا اكثر وعلى عدة هم وقالوا في الك  
 ولو اقرنا بلانا الغايب شريكه ثم زعم بعد ذلك انه شريكه على الرجوع او انما هو  
 شريكه في مائة في يئارا فانه شريكه على النصف انما في فصولنا فله من كذا ان

ثم

انما



وان كان محرم في قولهم بغيره وجازي بغيره الا ان يكون له في حقه شيء  
 بمعنى كلام المصنف في قولهم بغيره وجازي بغيره الا ان يكون له في حقه شيء  
 اليه وخصيصا احدهما اشار اليه بقوله الا ان يكون له في حقه شيء وكانه اعترض في التحريم بما  
 لست على مفهوم قولهم بغيره وان كان محرم في ذلك فذلك بينهما او ان ما عارضهما  
 المصنوع من قوله في مقابلة تفسير كثير غير مفصود وثانيهما اشار اليه بقوله  
 والا يبينه بكارته وان قالت لا تعلم وهكذا هو في عرق نسخ بالواو العاطفة قبل الا  
 وهو كالتجسيم لقولهم بغيره الا ان يكون له في حقه شيء فان المانع من الاخير انما هو ان  
 له بينة او الصداق المذموم كان من اثاره اخر مثلا فان ذلك له حجة وان قالت البينة  
 لا تعلم تقدم هو الاثر على المعاوضة ولا تاخره عنها وهذا المثل ما انفك لما في  
 تشقيق كلامه والله سبحانه اعلم بقوله وان اشتري جارية لنفسه فلا خلاف فيها  
 لللوكة بانه وان وكله جارية للشركة بانه او غير اذنه وحملت فومت والا  
 فلا خلاف فيها او تفويضا في حرج هنا على ما سبق في توضيح ان لشراء الجارية ثلاثة  
 اوجه الاول ان يشتريها لنفسه للوكة او للمزمنة ولم يهاها بالشركة ردها في  
 الشركة او اجازتها اليه واليه اشار بقوله وان اشتري جارية لنفسه فلا خلاف فيها  
 الثاني ان يشتريها للوكة باذن شركه فلا شك ان شركه اسلمه نص في ثمنها  
 فلم يهاها وعليه ثوابها واليه اشار بقوله الا للوكة بانه الثالث ان يكون انما  
 اشتراها للشركة ثم وثب عليها فوثبها وهذا الثالث في نفسه على ثلاثة اقسام  
 احدها ان يكون وثوبه عليها باذن شركه وهو محله فيتعين تفويضا سواء  
 حملت او لم تحمل اليه اشار بقوله وان وكله جارية للشركة بانه اي فومت وليس  
 في ذلك مفيد لعملها كما امكن بعضهم وثانيهما ان يكون في ذلك بغير اذن شركه ولا  
 كنهما حملت منه يجب تفويضا واليه اشار بقوله او غير اذنه وحملت فومت  
 وثالثها ان يكون بغير اذنه ولم تحمل فقال عياض في كتاب امهات الاولاد معروفي  
 من هب ملك في المرونة في هذا الكتاب وغيره في تفسير غير الواجب في التفويض والتمسك

نحوها

اشترى

المتشبهين بقوله في الرسالة ما لم يعملوا بالشركة انما هو ان يكون له في حقه شيء  
 يعلم على وجهه انما هو بقوله في الاخر انما هو او تفويضا في التفويض تفصيل  
 من القيمة وكذا هو في قولهم ايضا المعاوضة التي هي الزيادة وهم معاوضة من  
 القوة في قولهم اخر غير هذا في تفسيره ونفع في بعض النسخ الا بالوكة او بانه  
 بغير اللوكة بالباء وعطف احدهما على الاخر باو بذا قوله الا للوكة بانه وهو انتم  
 واية حسبه ايكله بالثامل الا ان الاخر هو الجارية مع ايجاف التوضيح قوله وجاز  
 لهما غير وجه كثيرة ان يتفاد على الشركة في العراخ كذا في النواة من العتيقة عن القاسم  
 عن ملك انما جاز رجل بمعامته كرويا اخر ياتى على امره الاخر في بينهما فلا بأس به وارجو  
 ان يكون خفييا او العراخ بينهما لانهما يتعاونا في الحضانة وقبله ابن يونس ولم  
 يذكره عياض ونص في سماع سمعوز من شركة العتيقة فالسمعوز اخبرنا ابن القاسم  
 عن ملك في الرجل ياتى بمعامته انشروا ياتى الاخر فيكون على ان تكون العراخ بينهما ان العراخ  
 بينهما لانهما يتعاونا في جميعا على الحضانة الا ان كان كل واحد منهما ان هذا هو  
 الوقوع والقبول لانه قال هذا على قياس قوله في الزرع في المزارعة القاسية يكون  
 لصاحب العمل والارض يربح ويرجع صاحب الحماقة الا ان على صاحب الحماقة الزكي  
 بمنزلة يرضح امنه وياتى على قياس قولهم في الزرع في المزارعة القاسية لصاحب  
 البخران العراخ لصاحب الحماقة الا ان على البخران ولصاحب الحماقة الذي كره فيه ما كان  
 به من الحضانة انتهى فكميل في الزرع في المزارعة المذكور وان جاء رجل يبيع الرجل فبال  
 ايجاف تحت ما جئت فاما كان من فرائض بينه وبينك فبالعراخ في هذا لصاحب العمل  
 جازية وعليه لصاحب البخران مثله وهو كمن جاء ببيع الرجل فبالاخر في ارضه وارضك  
 بينهما فانما له مثله والزرع في ارضه قوله وجات بالعمال ان اتخذ او تلازم  
 فالان عراخ السلام قال ابو عبد الله التركي لو كان المعلمان احدهما فارغ  
 والاخر حاسب واشترى كل واحد منهما على ان يفتسما على قدر عمليهما الجراخ الذي يجري  
 جمع الرجلين ساهما بينهما في البيع وعلى هذا يجوز الشركة بين مختلفي الصنعة

والموازنة

وآية

ولم يذكر

يدخل

ان



[illegible]

المصاب

جزو

[illegible]



والمتين في كتاب الفقه من ان السهم نعمة على من سبها فيه هو الا ان قالوا ان  
خبره ويرسم موقف تطيب العسل ويخرج بينهما ويترك واحد مستقرا في الدية  
تقع فرعته عليه زاده ابن قنوج ان ثمانية بعينها وانتم فسمه الفرعة فيه الا ان  
انتم وانما هو والمحمل المذكور حقون نفعه وانما اعرفت ان الحول والعرض يعقلان نسبة  
واضافة امكنك الجمع بين عبارة المصنف وان عرفت وغيرهما وكذا ان قول  
الخصم وان الهندى راجع لما حكاه ابن العطار عن ابن الفاسم وهو الذي اثبت المصنف  
واذا قيل ان ابراهيم على المرونة راجع لما حكاه ابن العطار عن عيسى وهو الذي نفاه  
المصنف فكيف قال في المصنوعة وان كان ذلك واحد عليه جفوع لم يقسم  
وتفاوتا في الالتماس وليس هو هذا بالبين لان الحمل الذي عليه لا يمنع القسم كما لا  
تسمع فسمه العلو والشجر وحمل العلو السجل او ان يقسم كما يقتضيه على ان من حار  
له كما يفة كانت له ولاخر عليه العمل ونحو اجاز ابن الفاسم المقافات وانما تنص المقافات  
على ان من حار النعم الحايك كان ملكه له ولاخر عليه الحمل فاذا اجازت المقافات على  
هذه الصفة كانت القسمة اولى وقال ابن عروة كذا هو قول ابن الفاسم انها ينبغي  
ويانه كما لا يقسم من العروض والحجوز انما يحمل فيه على من حار له قوله وللشافعي  
كمسحور في كتاب السلام من جميع مسلح عايه هزيمة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ان اقام احدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو اخوة في الاكمال انما اثار اوله به هو  
القيام باخر فبما تم ان رجع عرجه فليس باخوة وان رجع عرجه فبغيره هو اخوة وجوبا  
لانه اختص به وملك الا نتجاع به فكان اخوة حتى يفرغ من غرضه وحمله ملك على  
النوب وعلى هذا فهو عام في كل مجلس وحمله فهو مسلمة على مجلس العلم فالهواو  
بهما رفاع الحاجة وان قام تار كما ليس باولى في الاختلاف فيمن انتم بموضع من المسبح  
لتدريس او قتيلا او افراء فقال ملك هو اخوة انما عرفت به وقال الجمهور هو اخوة  
استحسانا لا وجوبا ولعله مراد ملك وكذا الاختلاف فيمن نفعه من الباعة بموضع  
من ائتمية الحرفات غير المتملكة ثم قام ونيت الرجوع من غرضه فبغيره هو اخوة حتى يتم

فمن غرضه فبغيره هو اخوة حتى يتم من غرضه فبغيره هو اخوة حتى يتم  
سواء كان من له دين ومن له دين ومن له دين ومن له دين ومن له دين  
الاصوب حيث نص للمصنف للائتمية بها ثم سمى به السابق للمسبح وكان شيخنا  
الغنيمة الحافظ ابو عبد الله الفوري يحكي عن العوفية ان من وضع تحت رجل من المسلمين  
شيتا يحرق به حتى ماتت اليه فخرج على مسئلة هل يعرف ملك التعجير احيا قوله  
واضح ان هو من جملة المعاصيف على دخان وكانه اشار به لقول صاحب المعية تعا ابن  
قنوج يمنع من احداث اصحاب عند بيت جارة لما يبه من الضرر بوال الذي وبزبها سبت  
جاره وحركتها في الليل والنهار الى انعة من النوم فبما لمه مع ما يانه في الاحداث قوله او حا  
نوت فبالناب كذا هو في كثير من النسخ معكوب اباء والابا الواو في الكيفية ان قوله فباله  
باب يرمع للاصحاب او الحانوت على التعاف ولاخر لم افد على نفي احد ان اصحاب في  
مقابلة الباب بل على نص المعية المعية المذكور جوفه وفي بعض النسخ وحانوت بالواو  
عكفا على دخان وعلى كل حال وكلامه هذا محمول على السكينة غير النافذة لقوله في مقابلة  
وباب بسكينة نافذة على انما هما مستغنى عنه بمبهم قوله في آخر الابا ان نكتب لانه في  
غير النافذة وما ذكر من التفصيل هو الذي في آخر القسم من المرونة وقال ابن رشد في سماع زونان  
من كتاب السلطن يتصل في فتح الباب وتحويله في الزفان غير النافذة ثلاثة اقوال احدها انه  
لا يجوز الابا في اهل الزفان فانه ان يترك وبه جواز العمل بغير حكمة والثاني ان ذلك جائز فيما لم  
يقابل باب جارة واخر منه بفتح من فافا لانه الفاسم في المرونة وان ركب هذا والثالث  
ان له تحويل بابيه على هو الصفة اذ استد الباب الا و ليس له ان يفتح بابا لم يكن قبل  
بحال فانه استذهب انهم ان عرفت ولم يحك المتين في وضع احواش وتحويل القديم بغير  
باب جارة بحيث يضره ذلك ثم قال ولو حوله عرجه من باب جارة لم يكن عليه لله قيام لانه  
لم يرد شيتا على ما كان عليه ثم قال ابن رشد ويتصل في فتح الرجل بابا او حانوتا في مقابلة  
بله جارة في السكينة نافذة ثلاثة اقوال الاول ان ذلك جملة من غير تفصيل وهو قول ابن الفاسم  
في المرونة واشهد في العتبية والثاني ليس له ذلك جملة الا ان يكتب وهو قول الجمهور الثالث



له الله الملك الوهاب والرازق والرازق والرازق والرازق  
 وعليه اقتضت انواع من الحجة والبرهان والبرهان والبرهان  
 احدهما في داره بائنا وجانوتين في داره بائنا وجانوتين في داره بائنا  
 من الخبز يجلسون في الحانوتين المنع كور في عملنا عتقوا في ذلك ضرر بين يمينه صاحب  
 الدار ومنهجة لعياله بينة **محاو** اذ كان الامر على ما وصفت بيوم من ايامه  
 وجانوتيه عن مقابلة باب جاره وان لم يقدرا على الكوا وجروا اليه سبيلا ثم لم يزل عليه  
 بخلفها انتهى بنصه وفيه اربعة قول وعمل وبناء مجرور عطف على مانع اشار به لقوله  
 اذ كتاب القسم من المرونة ومن رجع بنيانه بجواربه بنيان جاره ليصرف عليه لم يمنع من  
 رجع بنيانه ومنع من الضرر فذكر الروح الصانع واللام في قوله ليصرف للام الصورة فالقوله  
 ابو الحسن الصغير قوله وصوت ككسر مجرور بالعطف على العنق في قوله كما مانع صوت  
 فالقوله كتاب كواء الدور من المرونة ومن الخبز في داره ازيد خليفها ما شاء من الزوايا وال  
 متعة ويصحب فيها الخبز اذ يروى الفخار والارحاء ما لم يكن ضررا على الدار او تكرر  
 والايضاب في ذلك في مثلها لا يرفعها ويضع مما يتعارف الناس منعه وقال في موضع  
 يمنع من احوالها عتق جاره لما فيه من الضرر يروى الدوايب وزيد لها البيت  
 جاره وحركتها في اليل والنهار المانعة من النوم وكذا في المضاحض وكسر الخبز في قال  
 انواع قال ابن عبد الغفور وعليه ما في المرونة يكون لصاحب الدور ان يصب في داره ما شاء  
 من الصناعات ما لم يضر بيمين جاره واما ان يمنع من وقع ضربه او دوي رحا او كمر لصوته فلا  
 وكذا ما انشبه في ذلك وقال المشاؤون بمثله كله وقال لا الصوت كما يخبر والاسماع وانهم  
 بالاجسام بان اضر الضرب بالجد رات منع وذلك بخلاف ان يجرى في داره او حانوته في باعا  
 او يفتح بغير جاره مردضا ولا يخطبه او ما تود به رايته كما في الرابحة المنتهية بغير الخيا  
 ثم وتصل الى المحمي وتودد الانسار ولد الك قال عليه السلام من اكل من هذه الشجرة  
 فلا يقرب من سجننا يومئذ يارب رحمة التورم فكل راحة تودد يمنع منها هذا اولى به العمل  
 وفي العجا السرو فض شيوخ الاعيان بطليلة يمنع الكمال في اذ الشجر به الجيران ولفوا

مكتبة  
 دار  
 الكتب  
 القاهرة

حالي

لا صوت له في داره بائنا وجانوتين في داره بائنا وجانوتين في داره بائنا  
 في الرحا ومثقفها المنع ان اضر بالجد رات لقوله ومنه بائنا بائنا سماع لقوله  
 وصوت ككسر ومنه بائنا يكون قوله وامثيل الى المستغنى عنه لانه باعتبار الحق  
 في اخل في قوله وراية ككسر باع وباعتبار مضرة الجد رات في اخل في قوله ومنه بائنا  
 وباعتبار مجرور الصوت ملحق لقوله وصوت ككسر واما باعتبار مقابلة الباب في  
 او من كسر كما تقدم وهو ضعيف والله اعلم قوله وروشن وسبابا لم يزل  
 الجانبان بسكة نعت والا فكل الملك لجميعهم اصل التخصيص في هو ايسر التامير  
 وغيرها لا يبر عمر في كاييه فال لا يجرى في غير النافذة عسكرا وهذا الذي يدعى التا  
 بون والجنان والاسفجة بل ان في بعضه في ذلك واني بعضهم فان كان الدين اذ نوا  
 اآخر الزفاو ومصرهم الى منازلهم على الموضع المحدث فانه نهم جازين ونفله المتكلم  
 عنه وعليه اقتضت الحاجب وفيه ابن عبد السلام وانها دور والمصنف واما ابن  
 عرفة فقال الا عرفة ما قدم من ابي عمر ابن عبد البر وكذا هر سماع اصبح من ابن القاسم في  
 الا فقيمة خلاجه ولم يغير ابن رشيد بالخريف النافذة فبما مله انتم حر ولم اجرها  
 في سماع اصبح واكر معرو في نوار اسحق في ابيهم لم ازل فيهما طريون ان يسي على  
 جدار بينهما عرفة او يجلسا بوزن الخريف وانما يمنع من الاضرار بتخصيص الطريق  
 ابن رشيد هذه ان رجع بناءه وعلما لوزن اسر الماير كجا ونحو في الزاوية وكذا الاجنحة  
 قف في قوله كمال الملك لجميعهم ولم يقل ملك الشارة الى انها ليست بملك  
 تام لهم والا كان لهم ان يجرى بها اهل الناصر يخلو قاله ابن عبد السلام في عبارة ابن  
 الحاجب وهي في قوله كذا كذا هر كلام بعض الشيوخ ان ليس لهم في ذلك وفي حكم بعض  
 فضالة بلزنا وهذا في الك على من عمله وفيه في التوضيح وهو في ليل على اذنه هذا قوله  
 وصعود فخلت بالمر عكبا على لا مانع قوله وانكر يكتو عنه في اجوبة ابن رشيد عيافا  
 سالة عن صومعة اخوتت في سجون فمشكاتها بعض الجيران والكشف عليه هل في ذلك

ابن  
 رشيد

حالي



في هذه الايام...  
 يملوهم واوقات الطلوع...  
 طالع ومن يفسد صفة ان...  
 كالشجرة في دار الرجل...  
 مرارة كل يوم والرواية...  
 فتح عليها منصوصة على علمك...  
 منها على الذي ومن بعض نواحيها...  
 يطلع منها على جزئيين تلك الجهة...  
 سمور في سماء اشهب من كتاب...  
 هذا صبيح على اصل من...  
 وكذا لك يجب على...  
 على جارة لا يفضى عليه بشرة...  
 الموضوع على مذهب...  
 الثواب والاعلاء على...  
 وسواء كانت الدور على...  
 والاهيئات والذكور من...  
 يستدل على هذا بقول عائشة...  
 ليصل الصبح فيصرف النساء...  
 تعلى المستعان...  
 واما كانه اعم من قوله...  
 اي بعد العفة الحاصل بالبدن...  
 لم يحتسب به ان غزو عليه...  
 والزروع لهما اصل...

روضة  
 غرور

ونحو

في هذه الايام...  
 وهذا في بيت زرع...  
 فعليه مثل نصف...  
 يعلم انه لا يثبت...  
 بزره على انه لا يثبت...  
 غزو اول غيرة ولو علم...  
 يفة يعلم انها لا تثبت...  
 زريعة تثبت فيزرعها...  
 الغار والزم يكر غزو...  
 وهما على شريكتها...  
 ينصف قيمة العمل...  
 جوع عليه بد الكمانه...  
 ينصف قيمة كراء الارض...  
 هنا ولا كراء كراء...  
 ان حبيب لوزار...  
 صاحب ينصف مكيلته...  
 اصبح وقال ابن سمون...  
 سقوط الكراء وهو...  
 انه يغرم للزوج...  
 الجنائيات من باع...  
 بوالك في حقه ان...  
 يعيب التسوية...  
 بما استاسر فيها...

تج

الفلج  
 غرور



تمثيل ما تصح به الشركة  
 الاجارة او الحظا اشارة الى احوالها  
 على ان جعل احوالها الارض والبذر والبغرو الثاني العمل ويكرز الربح للعام لبيده والثالثة  
 الارباع لصاحبه هل يجوز ان يكون له احوالها لا يغلو الامر فيها من ثلاثا وجه  
 احوالها ان يعقد احوالها بلطف الشركة والثاني ان يعقد احوالها بلطف الاجارة والثالث  
 لا يسميها عفوها شركة وما اجارة وان عفوها بلطف الشركة جازت وان عفوها  
 بلطف الاجارة لم تجز وان لم يسميها عفوها شركة وما اجارة وانما فالله اعلم  
 ارض وبذر وبغري وتولي انت العمل ويكرز الربح الزرع او خمسة اوجز من اجزائه  
 يسميها شركة فحمله ابن القاسم على الاجارة فلم يجز و اليه ذهب ابن حبيب وحمله سمعون  
 على الشركة باجارة هو ان يحصل الفواقد في هذه المسئلة وفردا من اركانها من  
 الشيوخ لا يحصلونها هذا التحصيل ويحسبوا انهم مسألة اختلاف جملة من غير  
 تفصيل وليس ذلك عنده بصحيح انتهى وقال النخعي اختلف اذا كان البذر من  
 عن صاحب الارض والعمل والبغري من عنده الا ان جازت سمعون ومنعه محمد وابن حبيب  
 فقال سمعون اني اشترى ما على الك على ان يخرج البذر من يده فلصاحب الارض  
 البذر ثلثه ولصاحب العمل ثلثه وحوالب ثلثه وكانت القيسم في ذلك جاز النخعي  
 ومثله ان كانت البغري من عن صاحب الارض والبذر من عنده الا ان العمل على ارضه الثلث  
 والقيم في ذلك اقلات فهو جاز وقال محمد بن علي هو باسرو وقد كان يكرز  
 على ارضه جاز لان الله قال ان اسلم المتزارعان من ان تكون الارض لواحد والبذر لواحد  
 جازت الشركة اذا تساوى وقال ابن حبيب ان خذ ذلك كان الزرع لصاحب الارض  
 البذر وللآخر اجرة عمله الا ان يفرق تعالى في الزرع على ان يكون نصف ارضه ونصف  
 بذره ونصف بغريه كراء لنصفه ملك فيكون الزرع بينهما لان هذا ينصف  
 البذر في اجرتيه وضمنه والصواب في جميع هذه الجواز كما قال سمعون ان اختلفا  
 على وجه الشركة وان يعمل البذر على ملكها وان كان على عمل على ملك صاحب

البذر

٢٧

لله ولا خلاف ان ملكه كذا في قولوا واولا الله في نفسه بمجهول ما يكون  
 بعد الخروج ابن عرفة قوله قدس قولوا واولا الله في نفسه بمجهول ما يكون  
 انما اعلان على ان يعمل البذر على ملكها فان ابن عمو السلام هذه مسألة الخامس  
 بيلون وفده قال فيها ابن حبيب ان عفوها بلطف الشركة جاز ان عفوها بلطف  
 جارة لم يجز ان عفوها بلطف الشركة جاز ان عفوها بلطف الشركة جاز ان عفوها بلطف  
 المذهب في ابن عرفة رحمه الله ان مسألة عفوها بلطف الشركة جازت وان عفوها بلطف  
 الا ان مسألة البذر فيها الاختصاص برب الارض والبذر يشترط من غلة العتق و  
 مسألة عفوها بلطف الشركة جازت وان عفوها بلطف الشركة جازت وان عفوها بلطف  
 والبذر الثاني ان مسألة سمعون ومحمد بن علي في البذر بالحق في هذه المسئلة  
 عفوها لا ياتى العامل فيها الا بعمل يد ففك وكونه كذا في يمينه او يمينه كونه  
 شريك او دلالة كلام ابن حبيب في المسئلة التي سئل عنها على خلاف ما قلناه و  
 كذا في قول النخعي ومثله ان كان من عنده احوالها بلطف الشركة جازت وان عفوها بلطف  
 المذهب وقول ابن حبيب انهم انهم جعلوا انهم يخرج العامل الا على يد ففك  
 انهم اجيروا كذا على ما اخرج ما اخرج صاحبها وان اخرج العامل شيئا من المال ما اخرج او  
 الزريعة وارسلوا كذا على الك وعمل يد ما اخرج الا في نفسها شريكتا وهم اهل  
 للصواب ابن عرفة في حصة الشركة عدم انفراد احوالها بلطف الشركة جازت وان عفوها بلطف  
 العمل والاجارة بعكس ذلك المالك فها هو احوال اهل المذهب ان شركة الشركة  
 كوز العمل فيها مضمونا لا في عمل عامل معين ومسئلة عفوها بلطف الشركة جازت وان عفوها بلطف  
 او العمل معين في عمل العامل والحاصل على هذا خور الاعتراف بقوله يعتقد في  
 مسألة عفوها بلطف الشركة جازت وان عفوها بلطف الشركة جازت وان عفوها بلطف  
 شيوخنا اذ فيه ابو عبد الله محمد بن حبيب ابن عمر الهنسا في الهنسا كوز حيث  
 سئل عن مسألة الخامس في الزرع يجز مع غير اهل الجواز اهل ينهض عن

قلت

ما فيها







مقبول لا يجوز ولا يحل...  
 الفرض...  
 عليهم ان...  
 فبأنفسه...  
 ان...  
 ثم...  
 وبالمخالفة...  
 له...  
 المرونة...  
 ان...  
 وحرف...  
 الحاجب...  
 كلب...  
 حسنا...  
 سيما...  
 على...  
 يميز...  
 كمال...  
 لان...  
 الاستنباط...  
 في...  
 قوله...  
 حاله...

ح...

وهو...  
 ف...  
 لصاحبه...  
 العرب...  
 هناك...  
 توضح...  
 مكلف...  
 واحد...  
 استثناء...  
 انه...  
 في...  
 فكتب...  
 التوقيع...  
 منها...  
 وان...  
 بزر...  
 ان...  
 مخزن...  
 مرفوع...  
 اشار...  
 يكون...  
 يونس...  
 القيام...

القوم

الحجة



